وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبســة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الإجتماع

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية

الشعبة:علم إجتماع

التخصص:تنظيم وتنمية

العنوان:المقاولة النسوية و القيم المجتمعية

دراسة ميدانية بـ: ولايـــــــة تبســـــــــــــة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعـــــة: 2018

إعداد الطالب (ة):شايبي عقيلة إشراف الأستاذ(ة):مزيوة بلقاسم

جامعة العربي التبسي - تبسة

Universite Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
فيروز صاولة	أستاذ محاضر – أ–	رئيســـــــــا
بلقاسم مزيوة	أستاذ محاضر – أ–	مشرفـــا ومقررا
أحمد معطاالله	أستاذ مساعد – أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو انثى بعضكم من بعض ﴾

صدق الله العظيم

(آل عمران، الآية195)

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى

من أنارت دربي بدعواتها

أمي ثم أمي ثم أمي

ثم أبي أدام الله بقاءه

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى

أخواتي العزيزات: فضيلة، نادية، هدى، سارة

إخوتي الأعزاء: عبد الحكيم ، يوسف، علاء

إلى أساتذة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

إلى كل الزملاء والزميلات

إلى شهداء الوطن الذين استشهدوا في حادث الطائرة المروع يوم 11 أفريل 2018،

أدعوا الله عز وجل أن يتغمد أرواحهم وأن يدخلهم فسيح جنانه.

شكـــــــــر وعرفـــــــان

قال الله تعالى

"وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد".

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي لا ينسى من ذكر اسمه

الحمد لله الذي لا ينسى من شكره على نعمه وفضله

الحمد لله رب العالمين

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والعرفان

إلى

المشرف الفاضل الدكتور بلقاسم مزيوة الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة رغم انشغالاته أسال الله العظيم أن يحقق له الريادة والزيادة

كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة على قبول مناقشة مذكرتي

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد

إلى كل النساء المقاولات بولاية تبسة اللائي حظيت بشرف التعامل معهن فكن خير مستقبلات

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
الاهداء	//
شكر و عرفان	//
فهرس المحتويات	//
فهرس الجداول	//
فهرس الاشكال	//
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة	22-01
تمهيد	02
أولا: الاشكالية	02
ثانيا: فرضيات الدراسة	04
ثالثا: أهداف الدراسة	04
رابعا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره	05
خامسا: مفاهيم الدراسة	06
I-المقاولة النسوية	06
II-القيم المجتمعية	10
سادسا: الدراسات السابقة	12
سابعا: المقاربات النظرية للمقاولة	20
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة	59-23
تمهيد	25
اولا: المقاولة النسوية	25
I-الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة	25
1-المساواة والنوع الاجتماعي	25
2-سوسيولوجيا عمل المراة	27
3- المعوقات المجتمعية امام المشاركة الاقتصادية للمرأة	29
4- تمكين المرأة	30
5- مكانة المرأة في المجتمع الجزائري	33
II- المقاولاتية	35
1-خصائص المرأة المقاولة	35
2-العوامل الأساسية للمقاولاتية	36
3-المشروعات الصغيرة والمتوسطة	38
4-دور أجهزة المرافقة والدعم في المقاولة النسوية	41
ثانيا: القيم المجتمعية	44
I-ماهية القيم	44
1-خصائص القيم	44
2-أهمية القيم	46
3-أنواع القيم	47

4-محددات اكتساب نسق القيم	49
5-وسائل تنمية القيم	51
II-واقع القيم في المجتمع	52
1-القيم التي تقوم عليها حقوق الانسان	52
2-القيم والابتكار	54
3-تأثير القيم المجتمعية على العمل المقاولاتي للمرأة	55
4-نماذج من قيم المجتمع العربي	57
خلاصة الفصل	59
الفصل الثالث: الاجراءات المنهجية للدراسة	77-60
تمهيد	61
أولا: مجالات الدراسة	61
I-المجال المكاني	61
II-المجال الزمني	61
III-المجال البشري	62
ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة	63
ثالثا: أدوات جمع البيانات	64
I-الملاحظة	64
II-المقابلة	64
III-الاستبيان	65
رابعا: أساليب تحليل البيانات	69
I-الأساليب الكمية	70
II-الأساليب الكيفية	70
خامسا: خصائص العينة	70
خلاصة الفصل	77
الفصل الرابع: عرض البيانات وتحليلها	97-78
تمهيد	79
I-عرض وتحليل بيانات المحور الثاني	79
II- عرض وتحليل بيانات المحور الثالث	86
III- عرض وتحليل بيانات المحور الرابع	92
خلاصة الفصل	97
الفصل الخامس: استخلاص ومناقشة نتائج الدراسة	111-98
تمهيد	99
أولا: استخلاص و مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات	99
I-استخلاص و مناقشة نتائج الفرضية الأولى	99
II-استخلاص و مناقشة نتائج الفرضية الثانية	102
III-استخلاص و مناقشة نتائج الفرضية الثالثة	105
IV-النتيجة العامة	107
ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة	108

I-مناقشة نتائج الفرضية الأولى	108
II-مناقشة نتائج الفرضية الثانية	109
III-مناقشة نتائج الفرضية الثالثة	109
ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظرية الاقتصادية، الوظيفية والسلوكية	110
I-مناقشة نتائج الفرضية الأولى	110
II-مناقشة نتائج الفرضية الثانية	111
III-مناقشة نتائج الفرضية الثالثة	111
خلاصة الفصل	111
خاتمة الدراسة	113-112
المقترحات	115-114
قائمة المراجع	125-116
أولآ: المراجع باللغة العربية	117
I-الكتب	117
II-المجلات و الدوريات	122
III-الرسائل الجامعية و العلمية	122
IV-الملتقيات	124
V-المجالس	124
IV-المعاجم	124
IX-المواقع الالكترونية	124
ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية	125
الملاحق	126

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــــــــوان الجـــــــدول	الصفحة
01	صدق الاستمارة بعد التحكيم	68
02	توزيع مفردات العينة حسب العمر	70
03	توزيع مفردات العينة حسب الحالة العائلية	71
04	توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي	72
05	توزيع مفردات العينة حسب حالة الأب	73
06	توزيع مفردات العينة حسب نوع المشروع	74
07	توزيع مفردات العينة حسب سنة تأسيس المشروع	75
08	توزيع مفردات العينة حسب وجود شريك	76
09	توزيع مفردات العينة حسب الدافع للتوجه المقاولاتي	79
10	توزيع مفردات العينة حسب مقوماتهن لإنشاء مقاولاتهن	80
11	توزيع مفردات العينة حسب السبب لعدم مواجهتها لمشاكل مشروعها	81
12	توزيع مفردات العينة حسب خصائصها	82
13	توزيع مفردات العينة حسب قدراتهن على التوفيق بين المهام	83
14	توزيع مفردات العينة حسب وسائل استقطاب الزبائن	84
15	توزيع مفردات العينة حسب قدرتهن على مناقشة الرجال	85
16	توزيع مفردات العينة حسب تقبل المحيطين لإنشاء المشروع	86
17	توزيع مفردات العينة حسب ظروف إنشاء المشروع	87
18	توزيع مفردات العينة حسب تطوير النشاط	88
19	توزيع مفردات العينة حسب الضوابط التي يخشينها	88
20	توزيع مفردات العينة حسب نوع الصعوبات التي يواجهها المشروع	89
21	توزيع مفردات العينة حسب دواعي الخروج ليلا لإنجاز المهام	90
22	توزيع مفردات العينة حسب مثلهن الاعلى	91
23	توزيع مفردات العينة حسب أجهزة المرافقة الداعمة	92
24	توزيع مفردات العينة حسب الوضع المالي للمشروع	93
25	توزيع مفردات العينة حسب تسويق المنتجات	94
26	توزيع مفردات العينة حسب دعم المقاولات مثل الرجال	94
27	توزيع مفردات العينة حسب مرحلة المتابعة للمشروع	95
28	توزيع مفردات العينة حسب المساعدة التي تقدمها أجهزة الدعم	96
29	توزيع مفردات العينة حسب نوع التمويل	97

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	محددات اكتساب القيم	50

مقدمـــــــــة عامـــــــة

مقدمـة:

شهدت الساحة الاقتصادية، سلسلة من التغيرات والتحولات التي إتسمت بإهتمام مختلف الباحثين الإقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية، الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، ويرتكز العمل المقاولاتي على العمل الحر الذي يلجأ إليه الأفراد من خلال جمع الموارد المالية والمادية والبشرية الضرورية، لإنشاء وتسيير مؤسساتهم الخاصة والقيام بالنشاطات الاقتصادية المرغوبة بعيدا عن الوظائف المأجورة في سبيل تحقيق نتائج تنعكس آثارها الإيجابية على الصعيدين الاقتصادي والإجتماعي، حيث أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من إهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات مختلف هذه الدول، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستدامة.

والقطاع العام كان هو القطاع السائد في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية الثمانينات، لكن هذا القطاع بدأ بالتراجع مع سقوط حواجز الزمان والمكان بين الأفراد والشعوب والثقافات نتيجة الثورة العلمية التي أفضت إلى ثورة تقنية وصناعية، و إنتصار النظام الاقتصادي الحر وبدأت معه الإصلاحات الاقتصادية التي سمحت بتحرير الاقتصاد الجزائري، والدخول إلى إقتصاد السوق، هذا النضج الاقتصادي الجديد غير عدة معايير وقيم سواء في بنية العمل أو المجتمع، كما عمل على ظهور قيم جديدة وزوال أخرى، وعملت الدولة على ترقية الإستثمار وفسح المجال أمام المبادرة الفردية للفاعلين، كما أن تشجيع الدولة لم يقف عند هذا الحد بل تجاوزه إلى إنشاء هياكل وهيئات من شأنها دعم ومرافقة المقاولاتية وتقديم مساعدات وقروض لكلا الجنسين، فالمرأة الجزائرية مثلها مثل الرجل أصبحت عنصرا فعالا خارج الإطار التقليدي، خاصة بدخولها عالم المقاولاتية، وبالرغم من ضآلة نسبة مشاركتها في أعمال المقاولاتية وإدارة الأعمال بالمقارنة مع الرجل إلا أنه في السنوات الأخيرة توجد قفزة نوعية في مساهمتها في عدد كبير من المجالات المقاولاتية

المتميزة، وقد دخلت المرأة الجزائرية مختلف الميادين الإستثمارية حتى التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجال كالفلاحة، ومقاولة البناء والأشغال العمومية، والتأمينات.

وبالرغم من التقدم الملحوظ الذي شهده المجتمع الجزائري في مختلف الميادين والمجالات، فإن ما يمكن ملاحظته أن الحقل الاجتماعي المعاصر تميز بالتسارع والتفاعل والتغيير، وهذا قد يعود إلى خصوصيات بنيته أو طبيعة المتغيرات المستحدثة، لذا لم يعد خروج المرأة للعمل أو حتى دخولها عالم المقاولاتية بالأمر المستغرب، فالمرأة على غرار الرجل، إعتبرت المقاولاتية مفتاح النجاح، لذا سيكون هذا موضوع دراستنا وهذا من خلال تقصي واقع المرأة المقاولة بولاية تبسة وإرتباطها بمحيطها الاجتماعي الذي تلعب فيه القيم دورا هاما لتقييم المرأة من كافة الجوانب.

وبما أن إنشاء المرأة لمؤسستها الخاصة أصبح موضوعا يثير الجدل في المجتمع فإن إنجاح هذه العملية الطويلة والمعقدة يعد مهمة صعبة لكل امرأة حاملة مشروع والتي تواجه معوقات ثقافية وإجتماعية بالإضافة إلى محدودية التمويل المدعم للمرأة المقاولة لذا تعد المقاولة النسوية ظاهرة معقدة تتطلب الدراسة، لذا سنقوم بدراسة الموضوع وعرض مادته العلمية من خلال خمسة فصول تم فيها الإلمام بكافة جوانبه، نظريا، منهجيا وتطبيقيا وقد جاءت كالآتي:

- **الفصل الأول:** في هذا الفصل تم عرض الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة والذي تضمن مشكلة البحث، فرضياته، أهدافه، أهميته والأسباب الداعية لإختيار الموضوع، والتعرف على أهم مفاهيم الدراسة، إلى جانب الدراسات السابقة، وأيضا نظريات المقاولاتية.

- **الفصل الثاني:** تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للدراسة وقد تضمن المقاولة النسوية حيث إحتوى هذا الجزء على وضع المرأة الاجتماعي والإقتصادي، أيضا المقاولاتية.

تضمن الفصل القيم المجتمعية وإحتوى هذا الجانب على ماهية القيم، وواقع القيم في المجتمع.

- **الفصل الثالث:** وهو الفصل المنهجي والذي تم من خلاله إبراز أهم الخطوات المنهجية المتمثلة في مجالات الدراسة والمنهج المستخدم وأهم الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، والأساليب الإحصائية، وكذا خصائص العينة.

- **الفصل الرابع:** من خلال هذا الفصل سيتم عرض البيانات التي تم جمعها عن طريق الجداول البسيطة التي تتضمن التكرارات والنسب المئوية، وسيتم بعد ذلك تحليلها.

- **الفصل الخامس:** في هذا الفصل يتم إستخلاص النتائج ومناقشتها كالآتي:

1- إستخلاص ومناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

2- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

3- مناقشة النتائج في ضوء النظريات

لينتهي هذا الفصل بالإستنتاج العام و تأتي بعده الخاتمة.

الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: فرضيات الدراسة

ثالثا: أهداف الدراسة

رابعا: أهمية الموضوع وأسباب إختياره

خامسا: مفاهيم الدراسة

I. **المقاولة النسوية**

II. **القيم المجتمعية**

سادسا: الدراسات السابقة

سابعا: المقاربات النظرية للمقاولة

خلاصة الفصل

تمهيـــــــد:

لقد تم من خلال هذا الفصل وهو الجانب النظري للدراسة تحديد الإشكالية، وما تبعها من فرضيات وتحديد أهداف وأهمية الدراسة وضبط المفاهيم التي تناولتها الدراسة، مع عرض بعض الدراسات السابقة، التي لها علاقة بموضوع الدراسة الراهنة، إضافة إلى عرض أهم النظريات المفسرة لظاهرة المقاولة وتم إسقاطها على المقاولة النسوية بشكل خاص.

أولا: إشكالية الدراسة

في ظل التغيرات التي يشهدها العالم على غرار تذبذب أسعار المحروقات ما أثر على الخطط التنموية التي وضعتها الدول المصدرة للمحروقات لكون أغلب المشاريع التنموية للكثير من هذه الدول ممولة من عائدات هذه الأخيرة، ما جعل هذه الحكومات غير قادرة على متابعة تمويل هذه المشروعات، حيث أضحت الأوضاع الإقتصادية الصعبة لهذه الدول ومن بينها الجزائر، تحتم عليها البحث عن سبل وبدائل و إتخاذ إجراءات مستعجلة لإنعاش إقتصادها، والعمل على ترقية الاقتصاد المحلي من خلال ترقية قطاع المقاولات وهذا ما تكفلت به وزارة الشباب عن طريق الإدماج وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن الرهان المستقبلي لتحقيق الوثبة الإقتصادية المرجوة سيكون بسواعد وأفكار شبابية، ورغم أن هذا القطاع كان يقتصر بدرجة كبيرة على فئة الرجال، إلاّ أن النساء إقتحمن مجال المقاولاتية، وتحدين العوائق في مجتمع ذكوري، وشاركن بشكل فعلي في التنمية الإقتصادية.

حيث تعتبر المقاولة النسوية أحد أوجه النمو الإقتصادي المعاصر، ما حتم على الدولة محاولة إرساء العديد من الآليات الداعمة للمقاولة، أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وغيرها من الآليات وكان للمرأة نصيب من هذه الآليات التي يستفيد منها نظيرها الرجل، واستفادت النساء المقاولات من مرافقة مهنية بهدف ترقية منتجاتهن وتسهيل إدماجهن في السوق الوطنية، وبهذا

استطاعت المرأة الجزائرية ولوج مختلف أوجه النشاط في المجتمع وبذلك اتسعت مشاركتها في الحياة العامة، وفي مراكز السلطة واتخاذ القرار، ولزيادة الفاعلية الشخصية وتسهيل ممارسة العمل المقاولاتي لدى المرأة، كان لزاما عليها توسيع علاقاتها المهنية للحصول على معلومات من أشخاص مختلفين تستفيد منها في مزاولة نشاطها خاصة في البدايات الأولى لممارسة هذه المهنة فعند التأسيس يبنى التنظيم على العلاقات الهادفة التي تنتج التغيير الذي تريده المرأة المقاولة، وبذلك تستطيع ممارسة نشاطها بشكل منظم ومهيكل وفي إطار قانوني بعيدا عن العشوائية، وهذه الخطوط العريضة التي تتبناها المرأة عند دخولها عالم المقاولاتية والتي تعتبر نقطة تحول في حياتها بعد تحديها لقيم مجتمعها.

فهناك قيم مكبلة لطاقات المرأة حيث تعمل التنشئة الإجتماعية في المجتمع الجزائري وخاصة التبسي على الإعلاء من قدر الرجل في حين تقلل من مكانة المرأة ولا يصل الأمر عند هذا الحد بل يصل أحيانا إلى حد الإضطهاد، وينظر إليها على أنها تابعة للرجل، ولا ينظر إليها إلا من خلاله سواء كان زوجا، أخا أو أب ووظيفتها الوحيدة هي الإنجاب وآداء الأعمال التقليدية في المنزل، فالمرأة التي تخوض هذا المضمار تواجه تحديات تعرقل تمكينها من حقوقها وتحقيق إندماجها الكامل في المجتمع، لذا فالمرأة المقاولة ستصدم بموروث إجتماعي قاسي يحاول من خلاله المجتمع بكافة قيمه التسلطية إحباطها وإثنائها عن عزيمتها، ودخولها المجال المقاولاتي، لأن النظرة المجتمعية ترى أن هذا المجال مقصورا على الرجال فقط، وهذه القيم تكشف عن مدى تعسف المجتمع ضد المرأة واضطهادها رغم أنها تشكل نصفه، وتعتبر عاملا مهما من عوامل إحداث التنمية فيه وإبعادها عن هذا المجال يعني أن يعمل المجتمع بنصف طاقاته.

لكن وإن كانت خطوات العنصر النسوي متثاقلة نحو الأمام في ريادة المقاولات، إلاّ أنه يجب دمج المرأة في هذا الميدان إلى جانب الرجل للعمل في نسق قيمي واحد متكامل في أداء الأعمال، وعلى العموم فقد استطاعت المرأة تجاوز القيم المجتمعية المثبطة لعزيمتها في ممارسة مهنة المقاولة وهذا في ظل التغيرات الإجتماعية والإفرازات الحضارية السريعة التي تعيشها المجتمعات اليوم، والمدنية التي تنشدها كل السياسات

التنموية المعاصرة، وبذلك أصبحت المقاولة النسوية واقع مفروض وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: كيف إستطاعت المقاولة النسوية تجاوز عقبات القيم المجتمعية؟

ومن خلال السؤال المركزي يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف تساهم الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة في القضاء على التمييز في النوع الاجتماعي؟

2- هل يوجد ميادين محددة تتقيد بها المرأة المقاولة تماشيا مع الهيمنة الذكورية المفروضة عليها؟

3- ما هي أجهزة المرافقة التي تدعم المرأة المقاولة في تحقيق المساواة الاقتصادية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

يمكننا إعطاء إجابات مؤقتة على الأسئلة المطروحة في صيغة فرضيات.

1- الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة تساهم بشكل فعال في القضاء على التمييز في النوع الاجتماعي.

2- المرأة المقاولة تتقيد بميادين محددة تماشيا مع الهيمنة الذكورية المفروضة عليها.

3- توجد أجهزة مرافقة متعددة ومتنوعة تدعم المرأة المقاولة في تحقيق المساواة الاقتصادية.

ثالثا: أهداف الدراسة

1- إبراز الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة وكيف ساعدتها في التغلب على التمييز بينها وبين الرجل.

2- معرفة ما إذا كانت المرأة المقاولة تتقيد بميادين محددة في نشاطها المقاولاتي.

3- التحقق من وجود أجهزة مرافقة والفاعلين المتدخلين في عملية المرافقة لدعم المرأة المقاولة.

4- تأكيد المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع.

رابعا: أهمية الموضوع وأسباب إختياره

I. الأهميـــــــــة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الظاهرة محل الدراسة وهي المقاولة السنوية، حيث أن المقاولاتية أصبحت مجالا للبحث العلمي بالإضافة لكونها أحد مصادر النمو الاقتصادي، ودخول المرأة مجال المقاولاتية بشكل واسع أصبح يثير الجدل والإهتمام وهذا ما يضفي أهمية للموضوع المطروح، كما تتوقف أهميته على النفع الذي ستحققه في المجال العلمي، وللباحثة وقرائه، هذا من الناحية العلمية أما من الناحية التطبيقية فتكمن أهمية الدراسة في النتائج المتوصل إليها والتي يمكن الإستفادة منها في معالجة ظاهرة مجتمعية.

II. أسباب إختيار الموضوع:

1. رغبة ذاتية للطالبة في دراسة الموضوع نظرا لأهميته
2. الاهتمام بالعنصر النسوي الذي يعتبر نصف المجتمع
3. تم إختيار الموضوع بحكم التخصص تنظيم وتنمية، حيث أن المقاولاتية تعتبر قطاع من قطاعات التنمية، فهي تندرج تحت هذا التخصص
4. نظرا لتوفر المصادر والمراجع في هذا الموضوع
5. توفر ميدان البحث الذي ستجرى فيه الدراسة
6. توفر الدراسات السابقة في الموضوع.

خامسا: مفاهيم الدراسة

تحديد معنى المفاهيم هو من مستلزمات الدراسة لأن المفاهيم تختلف من فرد لفرد ومن جماعة إلى جماعة وأحيانا من مجتمع لآخر والدراسة الحالية المعنونة بـ "المقاولة النسوية والقيم المجتمعية" تقودنا بالضرورة إلى تحديد بعض المفاهيم المرتبطة بها لفهم محتوى البحث.

I/المقاولـــــة النسويـــــة:

المقاولـــــــة:

يعتبر مفهوم المقاولة مفهوما مهما في سوسيولوجيا التنظيمات بعدما كان إرتباطه بالجانب الاقتصادي، فالفكر التنموي المعاصر، لا يأخذ بعين الإعتبار الجانب الإقتصادي فقط، بينما يركز على جميع الجوانب وبذلك قدم علماء الإقتصاد وعلماء الإجتماع تعريفات مختلفة لمفهوم المقاولة نذكر منها:

فايول Fayol عرفها على أنها "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات إقتصادية وإجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"[1]، حيث أن فايول يرى أن المقاولة جالبة للثروة.

ويرى برانجر Branger وآخرون أن المقاولة entrepreneuriat والمشتقة من entrepreneurship والمتركزة على إنشاء وتنمية أنشطة: "هي كالعديد من التخصصات التي نتكون شاط مخفي معرف بوضوح كالطب، الكيمياء ..."

[1]– زيرق سوسن، بن حراث حياة: المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية عرض التجربة المغربية، مجلة المالية والأسواق،https:// www .asjp.cerist.dz، 2018/02/16، التوقيت 19:31.

فالمقاولة يمكن أن تعرف بطريقتين[1]:

أولا: على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

ثانيا: على أساس أنها تخصص جامعي، أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين إجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

برانجر يرى أن المقاولة نشاط إقتصادي يمارسه أفراد يحبون المخاطرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يحتاج هذا النشاط إلى تدريب وتكوين خاصة في الجامعة، كما عرفت المقاولة على أنها "القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة وإستقبال المكافئة الناتجة، بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية"[2] من خلال هذا التعريف نرى أن المقاولة لها عدة ميادين حيث يمكن للفرد تنظيم أي مشروع ذو قيمة ومن خلاله يمكنه المشاركة إقتصاديا لتحقيق التنمية.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تقديم التعريف الآتي لمفهوم المقاولة: "المقاولة نشاط إقتصادي، له عدة ميادين، جالب للثروة، وتتحقق من خلالها التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

المقـــــاول:

إن المقاولة تعطي المقاول صفتها إليه، حيث أن نجاح المقاولة أو فشلها يرجع بالدرجة الأولى لإهتمام المقاول بعمله وإجتهاده فيه، فالمقاول كان يطلق عليه منظم وأصبح يطلق عليه ريادي واختلف العلماء في

[1]– صندرة سايبي: محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2014–2015، ص6 .

[2]– الحدي نجوية: المقاولاتية كرهان لإمتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة– الجزائر، العدد الرابع، ص96.

تعريفه حيث عرفه شومبيتر Schumpeter بأنه: "ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو إختراع جديد إلى مشروع ناجح"[1].

كما يذهب فريدرك هاريسون إلى أن المقاول: "هو الشخص الذي يملك مهارات البناء المؤسسي بجانب مهارات إدارية، وإبداعية تساعده في بناء التنظيم أو إدارة المؤسسة"[2]، أما ميكليلاند فيعرفه بأنه: "الإنسان غير التقليدي والذي يقوم بالأعمال بطريقة مميزة ومبتكرة، والأهم من ذلك أنه قادر على إتخاذ القرار في ظروف غامضة ترتفع فيها نسبة المخاطرة والمقاول ذو سلوك إقتصادي ولديه دافعية قوية لبلوغ الهدف"[3].

نلاحظ أن هؤلاء المفكرين من خلال تعاريفهم يبرزون الخصائص التي يتحلى بها المقاول من إمتلاك مهارات والإبداع والقدرة على إتخاذ القرار والمخاطرة، كما يضيف ميكليلاند بأن سلوك المقاول هو سلوك إقتصادي، نفهم من ذلك أن المشروع الذي يقوم به المقاول هو عبارة عن نشاط إقتصادي.

كما يعرف المقاول في معجم الإقتصاد على أنه: "فرد يجمع عوامل الإنتاج وينظمها للقيام بمشروع يتوخى الربح، وقد يؤمن هذا الفرد واحدا أو أكثر من عوامل الإنتاج الثلاثة: (الموارد الطبيعية والعمالة ورأس المال) بنفسه أو يستأجرها أو يشتري أيا منها أو كلها أملا بتحقيق الأرباح في المستقبل"[4]. كما قدم بيوكليو Beaucleau تعريفا للمقاول على أنه: "الشخص الذي يتحمل المخاطر يخطط ويشرف وينظم المشروع الذي يملكه وهو بذلك يعطي أهمية للمقاولة من خلال الأبعاد الإدارية في ملكية المشروع"[5]. من خلال هذه

[1] –إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ: الريادية–الإبداع في إنشاء المشاريع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان– الأردن، 2013، ص262.

[2] – رشدي عثمان فريد: الريادة والعمل التطوعي، دار الريادية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2012، ص29.

[3] – المرجع نفسه، ص29.

[4] – كريستو فرياس وآخرون: معجم الإقتصاد، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت– لبنان، ص139.

[5] – مجدي عوض مبارك: الريادة في الأعمال–المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية–، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان– الأردن، ص19.

التعاريف نلاحظ إجماع هؤلاء المفكرين على أنه يجب على المقاول أن يؤمن عوامل الإنتاج سواء المادية أو البشرية بنفسه كما يعرفه آدم سميث Adem Smith عالم الإقتصاد بأن المقاول: "من يملك رأس المال أو المزود له، وهو في نفس الوقت يكون وسيطا بين العاملين والمستهلكين"[1]. أضاف آدم سميث في تعريفه عبارة "يزود له" أي أن تتولى جهة أخرى تقديم المساعدة له، كما أن المقاول هو الذي يدير العملية المقاولاتية من أولها لآخرها من تخطيط وإشراف وتنظيم، وهذا يعني أنه يجب أن يتلقى تكوينا وتدريبا يجعله قادرا على إدارة المشروع.

إجمالا لما تقدم من تعاريف لمفهوم المقاول وعرضا لآراء المفكرين يمكننا الإشارة إلى المقاول على أنه " من يمتلك مهارات فنية لإدارة مشروعه، كما يتصف بخصائص تخوله للمخاطرة بمزاولة نشاط إقتصادي ينخرط من خلاله في سوق العمل معتمدا في ذلك على المعلومات والإمكانات اللازمة لإنجاح هذا المشروع من خلال تلقيه تدريبا وتكوينا يساعده على إدارة مشروعه".

وبعد التعرض لمفهوم المقاولة وكذا المقاول سنتناول مفهوم المقاولة النسوية بالتعريف.

المقاولة النسوية: مفهوم حديث نوعا ما تزامن مع التغيرات التي طرأت على أغلب المجتمعات التي أهلت المرأة لممارسة المقاولاتية فأصبحت كلمة المرأة مقترنة بكلمة المقاولة، وبذلك تعرف المرأة المقاولة على أنها: "كل إمرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، لتصبح مسؤولة عنها ماليا، إداريا، وإجتماعيا كما تساهم في تسييرها الجاري"[2].

كما يمكننا القول أن المقاولة النسوية تشمل كل من الآتي:[3]

---

[1]– مجدي عوض مبارك: المرجع السابق، ص21.

[2]– كواش خالد، بن قمجة زهرة: المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية ،الواقع والتحديات، مجلة المناجير، مجلة دورية، دراراية– الجزائر، العدد 2، 2015، ص30.

[3]– المرجع نفسه: ص30.

-الجنس النسوي الذي يمارس مهنة الأعمال المقاولاتية

-كل إمرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ قرارات، وتدير مقاولة (مؤسسة) لحسابها الخاص

-كل إمرأة أنشأت مقاولة بطريقة مبتكرة ومبدعة

هذه التعاريف تبرز خصائص وشخصية المرأة المقاولة وقدرتها على مواجهة المخاطر وتحمل المسؤولية للوصول إلى أهدافها.

من خلال هذه التعاريف يمكن للدراسة الراهنة الإشارة إلى المقاولة النسوية على أنها: "كل نشاط إقتصادي تمارسه المرأة التي تملك روح المبادرة وتحمل المسؤولية وبذلك يمكنها المخاطرة والإنخراط في سوق العمل، من خلال إنشاء مشاريع خاصة بها وتقوم بإدارتها بنفسها".

II- القيم المجتمعية:

يعد مفهوم القيم المجتمعية من المفاهيم التي إهتم بها كثير من الباحثين في مجالات مختلفة كالفلسفة والتربية والإقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وقد ترتب عن ذلك نوع من الخلط والغموض في إستخدام المفهوم من تخصص لآخر، لذلك إختلف العلماء في إعطاء تعريف للقيم المجتمعية، حيث يرى علماء الاجتماع في القيم المجتمعية إنتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة وعرفت على أنها: "مستوى أو معيار للإنتقاء من بين بدائل أو ممكنات إجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي"[1]. من خلال التعريف الذي قدمه علماء الاجتماع يتضح إستعمالهم للمعيار أو المقياس الذي يقيس به الفرد القيم التي يريد إتباعها لكي يفاضل في إختياره بين البدائل الاجتماعية التي تحقق أهدافه.

[1]- محمد حسام الدين: المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2003، ص، ص111، 112.

وعرفها أبو النيل: "على أنها نظام معقد يتضمن أحكاما تقويمية إيجابية أو سلبية تبدأ من القبول إلى الرفض ذات طابع فكري ومزاجي نحو الموضوعات والأشخاص والمواقف الاجتماعية"[1] ويعرف سميث smith القيم بالمعنى الاجتماعي على أنها: "قرار أو حكم يتحدد على أساسه سلوك الفرد أو الجماعة إزاء موضوع ما، ويتم ذلك بناء على نظام معقد من المعايير والمبادئ"[2]، وعرفها زهران على أنها "تنظيمات لأحكام عقلية إنفعالية معممة نحو الأشخاص أو الأشياء أو الموضوعات أو المواقف الاجتماعية في المجتمع"[3]، في هذه التعاريف يضيف هؤلاء المفكرين إتخاذ القرار وأنها نظام معقد، فالقيم لا تخلق من فراغ بل تخضع لعدد من القوانين والمعتقدات التي يتفق عليها أفراد المجتمع.

ويعرفها بري Parry "بأنها الإهتمامات أي إذا كان أي شيء موضع إهتمام في المجتمع فإنه حتما يكتسب قيمة"[4]، أما كلايد كلاهون Clyde Kluckhoon فيعرف القيم بأنها: "أفكار حول ما هو مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه"[5]، من خلال هذين التعريفين للقيم نلاحظ أن الأول يشير للقيم بأنها إهتمامات والثاني أفكار وبذلك تكون القيم المجتمعية هي معتقدات يحملها أفراد المجتمع تجاه ما يمارسونه في حياتهم وبذلك تتوجه رغباتهم بين ماهو مقبول وما هو مرفوض وقد عرفت بأنها: "المبادئ الجماعية التي يؤمن بها المجتمع ويعتز بها ويحرص عليها"[6]، هذا التعريف خاص بالقيم التي تتكون داخل المجتمع وهي لا تشمل إتجاهات الفرد إنما هي مفروضة على الأفراد، فإما يقبلونها أو يحاولون التمرد عليها ويرفضون تطبيقها، وهناك من يرى بأنها "المثاليات والإعتقادات والإتجاهات التي يتبناها الفرد والتي تحكم العلاقات

---

[1]– عدنان يوسف العتوم: علم النفس الاجتماعي، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان– الأردن، 2009، ص218.

[2]– المرجع نفسه، ص 218.

[3]– عدنان يوسف العتوم، المرجع السابق، ص 218.

[4]–سامي محسن الختاتنة، فاطمة عبد الرحيم النوايسة علم النفس الاجتماعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2010، ص 251.

[5]– المرجع نفسه، ص 251.

[6]–فارس راتب: إزدواجية القيم لدى الطلبة، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان– الأردن، 2012، ص29.

الشخصية والإجتماعية والسياسية على مستوى الفرد والجماعة الصغيرة والمجتمع، وتنعكس القيم من خلال الممارسات والسلوك ونظم الحكم والقوانين والتشريعات الأخرى"[1]، ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن القيم تنظم العلاقات بين الأفراد كالعلاقة بين الرجل والمرأة، ومن خلال ما تقدم من تعاريف يمكن إستخلاص التعريف الآتي للقيم المجتمعية "هي مجموعة من الأفكار والمعتقدات والإتجاهات التي تشكل نظام معقد، حيث يتفق عليها أفراد مجتمع ما تجاه ما يمارسونه في حياتهم وهذا لتنظيم العلاقات بينهم، وتبقى محل إختيار إما تقبل أو ترفض كل حسب إتجاهاته ورغباته".

سادسا: الدراسات السابقة:

<u>الدراسة الأولى</u>: دراسة عدمان رقية الموسومة بالمرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي،- دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات- سنة 2008/2007[2]

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة في التساؤل عن العوامل الاجتماعية والذاتية التي تحدد إستراتيجيات وسلوكات المرأة المقاولة؟ والمتغيرات المفسرة لهذا التحول في عالم الشغل؟ وقد صيغت الفرضيات كالآتي:

1-بقدر ما تأخذ المقاولة النسوية معنى الإستقلالية المادية والمعنوية بالنسبة للمرأة، بقدر ما تأخذ معنى التضامن من أجل تثبيت الروابط الاجتماعية.

2- بقدر ما تساهم البيئة المباشرة وغير المباشرة في إنشاء المؤسسة بالنسبة للمرأة بقدر ما يعد تحد لها.

[1]- حناشي لعلي بن صالح: دراسة مقارنة أثر القيم على السلوك الإداري بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان - الأردن، 2014، ص34.

[2]- عدمان رقية: المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي-دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات-، رسالة ماجستير، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر، 2008/2007.

3- بقدر ما تعكس المقاولة النسوية المؤهلات المهنية للمرأة بقدر ما تعكس مؤهلاتها الشخصية وطموحاتها ومن أجل إختبار هذه الفرضيات إعتمدت الباحثة على أدوات جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة والمقابلة والإستبيان، أما المنهج المستخدم في هذه الدراسة المنهج الكيفي لفهم الظاهرة والمنهج الكمي لقياسها.

وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- ✓ إن الإستقلالية التي تبحث عنها المرأة هي إستقلالية معنوية موجهة لمساعدة الآخرين سواء العائلة أو المجتمع.
- ✓ تشجيع الأسرة يلعب دورا هاما لإنشائها المؤسسة، فبدون تشجيع من العائلة فالمرأة لا تستطيع إنشاء مؤسستها الخاصة.
- ✓ رغم دخول المرأة ميدان المقاولة في نشاطات مختلفة إلا أنها كثيرا ما تعطي لهذا النشاط الطابع النسوي.
- ✓ إن التأهيل يلعب دورا هاما فإما تتأهل في تخصص إختارته أو الظروف هي التي حددته، أو تنتمي لعائلة تمارس هذه المهنة فتتعلمها كخبرة مهنية فتقوم بإنشاء مؤسسة فيه.

<u>الدراسة الثانية</u>: دراسة شلوف فريدة المعنونة بالمرأة المقاولة في الجزائر -دراسة سوسيولوجية- 2009/2008[1].

البحث يدور حول تساؤل رئيسي هو: هل تملك المرأة المقاولة في الجزائر الخصائص التي تمكنها من إنشاء مؤسسة والنجاح في إدارتها؟وصاغت فرضياتها كالآتي:

[1]- شلوف فريدة: المرأة المقاولة في الجزائر - دراسة سوسيولوجية-، رسالة ماجستير، تخصص علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري ،قسنطينة، 2009/2008.

- ✓ الفرضية العامة: تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية والإجتماعية التي تساعدها على إنشاء المؤسسة.
- ✓ الفرضية الجزئية الأولى: المقاولة تحقق للمرأة المكانة الاجتماعية.
- ✓ الفرضية الجزئية الثانية: المقاولة تفتح المجال للمرأة على إبراز قدراتها الفردية
- ✓ الفرضية الجزئية الثالثة: تنمي المقاولة روح المبادرة عند المرأة.

كما هدفت هذه الدراسة إلى الإطلاع بشكل علمي على ظاهرة المرأة المقاولة في الجزائر، ورصد مختلف الجوانب المتغيرة في حياتها الاجتماعية ومدى تأثير الوسط العائلي والأسري باختيارها هذا المجال بالإطلاع على دوافعها مع الكشف عن الصعوبات التي تواجهها وكيفية تعاملها معها.

وقد إعتمدت الباحثة على عدة تقنيات لجمع البيانات منها المقابلة البيوغرافية والملاحظة بالمشاركة ودون مشاركة، واعتمدت على منهج دراسة الحالة.

وكانت النتائج المحصل عليها في هذه الدراسة كالآتي:

- ✓ المرأة في الجزائر لديها من المؤهلات والخصائص التي تجعلها تنجح في هذا المجال وتنشئ مؤسسة وتقوم على إدارتها.
- ✓ كما أن المقاولة تجعل المرأة تساهم مساهمة إيجابية في الحياة الاجتماعية والإقتصادية، وهذا سمح لها بتكوين حماية إنسانيتها وإثبات ذاتها.
- ✓ الأسرة من بين أهم الأسباب التي دفعت المرأة إلى الولوج في ميدان المقاولة سواء كان ذلك إيجابيا من خلال الدعم المعنوي من الأسرة أو سلبيا من أجل التحرر من الضغوط التي تمارسها العائلة ضدها.

الدراسة الثالثة: دراسة مناد لطيفة "المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر" سنة 2014/2013[1].

إنطلقت الباحثة من التساؤل التالي: ماهي الأسباب والعوامل وراء عزوف النساء عن إنشاء مؤسسات إقتصادية؟

وقامت الباحثة بطرح الفرضية التالية: تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية بطريقة سلبية على إمكانية تقدم وتطور العمل المقاولاتي للمرأة في الجزائر.

وهدفت الدراسة إلى:

- ✓ بحث تطور العمل النسوي ودوافعه والعوامل المؤثرة فيه والتحديات التي تعيقها بالإضافة إلى التحليل الإحصائي لواقع العمل النسوي في الجزائر.
- ✓ التعرف على أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي إتجهت نحو تطوير العمل المقاولاتي في الجزائر.
- ✓ فهم واقع وخصائص المقاولة النسوية في الجزائر.
- ✓ فهم التحديات الاجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تعيق تطور المقاولة النسوية في الجزائر.
- ✓ وتوصلت الباحثة للنتائج التالية:
- ✓ المرأة المقاولة الجزائرية تصطدم بمجموعة كبيرة من التحديات، أكثرها تأثيرا على مشاركتها الاقتصادية، هي تلك التحديات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد.

[1]– مناد لطيفة: المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص علم اجتماع الإحصاء الوصفي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.

الدراسة الرابعة: عنوان الدراسة: المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها بإختيار النشاط الاجتماعي: دراسة للطالبة الزهرة يحياوي، سنة 2015/2014[1].

تمحورت الدراسة حول

السؤال المركزي التالي: ما هو تأثير المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة على إختيارها للنشاط الاجتماعي؟ وقامت الباحثة بصياغة الفرضيات كالآتي:

الفرضية الرئيسية: للمسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة تأثير على إختيارها للنشاط الاجتماعي.

وتفرعت عنها مجموعة من الفرضيات منها:

- ✓ تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية والإجتماعية التي تساعدها على إنشاء مؤسسة.
- ✓ التوجه نحو نشاط إجتماعي معين يرتبط بمدى تشجيع المحيط الاجتماعي الثقافي للمرأة المقاولة ومدى وجود نماذج لمقاولين ناجحين في محيطها الاجتماعي.
- ✓ تتوجه النساء المقاولات إلى نشاطات إجتماعية تحاكي إهتماماتهن النسوية.
- ✓ تعاني المرأة المقاولة من غياب بيئة للإستثمار.

وتمثلت أهداف الدراسة في الأهداف التالية:

للبحث أهداف علمية تتمثل في وضع تصور لموضوع الدراسة، وإثراء مكتبة العلم بهذه الدراسة وأهداف عملية تساعد على الخروج من حيز المعارف النظرية ومحاولة لمعرفة مدى تطابق ما هو نظري حول الموضوع مع ما يوجد في الواقع الميداني فعلا، أيضا هدف رئيسي متمثل في معرفة نموذج المرأة المقاولة السائدة.

- ✓ الوقوف على ما إذا كانت المسارات الاجتماعية والثقافية لها تأثير على ولوج المرأة لعالم المقاولاتية.

[1]– الزهرة عباوي: المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة لولاية سطيف– مذكرة ماجستير، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد لمين دباغين، 2015/2014.

- ✓ الوقوف على مختلف الخطوات التي تمر بها كل مرأة مقاولة.
- ✓ ضرورة تشجيع المرأة المقاولة على تحدي كل الصعوبات التي تواجهها سواء مادية أو معنوية.
- ✓ معرفة الآليات والميكانيزمات المساعدة على ظهور النساء المقاولات.
- ✓ معرفة علاقة الأصول الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة باختيار مشاريعها.

وتوصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- ✓ نستنتج صدق الفرضية الأولى على أن المرأة المقاولة في الجزائر تمتلك الخصائص الفردية والإجتماعية اللازمة لإنشاء مشروع.
- ✓ الفرضية الثانية صادقة باعتبار أن المحيط الاجتماعي له دورا في تشجيع المرأة على الإستثمار.
- ✓ المرأة المقاولة من خلال الدراسة تتوجه إلى نشاطات تحاكي إهتمامها وتملك فيها التميز.
- ✓ كما أظهرت الدراسة أن المرأة تعاني حقيقة غياب بيئة إستثمارية إذ تعاني من عدة معوقات "إدارية، مالية، إجتماعية، ومعوقات أخرى" إلا أن النساء المقاولات يتميزن بإصرارهن على التغلب على هذه المعوقات والمشاكل.
- ✓ كما يتضح صدق الفرضية الرئيسية بالنظر للدور الذي يلعبه التكوين والخبرة المهنية والعائلة والمحيط الاجتماعي في توجيه النساء إلى إختيار مشاريعهن.

الدراسة الخامسة: دراسة بدراوي سفيان الموسومة بـ: ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، دراسة ميدانية بولاية تلمسان، سنة 2015/2014[1].

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول السؤال المركزي التالي:

[1] – بدراوي سفيان: ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، دراسة ميدانية بولاية تلمسان، رسالة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

ماهي عناصر التفاعل بين ثقافة المقاولة والثقافة المجتمعية لدى الشباب الجزائري المقاول؟ وبأي منطق يسير المقاول الشاب مقاولته الصغيرة؟ كما قام الباحث بصياغة الفرضيات الآتية:

-**الفرضية الرئيسية:** السلوك التسييري للمقاول الشاب يرتبط بما تمليه عليه المرجعات الثقافية المجتمعية من خلال هيمنة المنطق المجتمعاتي على المنطق المقاولاتي، فكلما إتجه الشاب نحو القيم المجتمعية كلما إبتعد عن القيم المقاولاتية، وتفرعت عنها مجموعة من الفرضيات الجزئية منها:

- ✓ تلعب الشبكات الاجتماعية خاصة العائلة دورا هاما في مختلف القرارات بداية من قرار إنشاء المؤسسة، وبالتالي هذا الأخير هو إستجابة للعائلة ويقع تحت تبعيتها.
- ✓ يهيمن الإتجاه الذكوري في الأعمال، حيث أن تصورات الشباب لممارسة المرأة الأعمال مرتبط بالتقسيم المجتمعي للأدوار الاجتماعية على أساس الجنس.
- ✓ تؤثر مختلف التصورات الدينية التي يحملها المقاول الشاب على ممارساته التسييرية، كما أن النجاح الاجتماعي مرتبط بها بدرجة كبيرة.

ومن أجل إختبار الفرضيات اعتمد الباحث على أدوات جمع البيانات الآتية: الإستمارة، المقابلات الحرة.

وتكونت عينة الدراسة من 172 مفردة توزع من حيث الجنس إلى 74%من الذكور و26% من الإناث

وقد توصل الباحث للنتائج التالية من خلال هذه الدراسة:

- ✓ تبين المعطيات أن التوجهات المقاولاتية للشباب الجزائري تتحكم فيها العوامل الثقافية، والسوسيو إقتصادية، لكن هذا المنطق لا يسير وفق التنظيم المقاولاتي بقدر ما يسير وفق المنطق المجتمعي.
- ✓ الثقافة المقاولاتية تعبر عن التضامن والإرتباط بالإرث العائلي والأبوية.
- ✓ ثنائية ميدان الإستثمار والتسيير هي التي تشكل مركز الإختلاف بين المقاول الأنثى والمقاول الذكر وتوجهات ذكورية في ميدان الأعمال.

- ✓ الدين يلعب دورا مهما في توجيه السلوك البشري، ومن بين مظاهر التصورات الدينية تجنب الشباب للقروض البنكية، كما أن هناك إرتباطا بين درجة الإيمان بالقدر وطبيعة الدوافع، فكلما كانت درجة القدر كبيرة كانت الدوافع آتية من المصادر الخارجية.

الدراسة السادسة: دراسة فاطمة الزهراء راشدي الموسومة بـ: ريادة الأعمال النسائية في المغرب –دراسة إستكشافية– سنة 2016[1].

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة في التساؤل المركزي الآتي:

ماهي التكوينات الشخصية التي تسمح للمرأة المقاولة بالوصول إلى الموارد الإستراتيجية الضرورية لإنشاء أعمالها؟

وكان لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف منها:

1–تحديد الموارد الإستراتيجية التي تحصلت عليها صاحبة المشروع من خلال شخصيتها.

2–التعرف على الخصائص الشخصية التي توفر أفضل فرص الحصول على الموارد العلائقية.

3–تحديد الممارسات الشخصية للمقاول والتأثير المحتمل للتمثيل الاجتماعي المرتبط بنوع الجنس.

وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج والمتمثلة في –هناك ثلاث موارد تعتبر إستراتيجية لإنشاء المرأة لمقاولتها وهي التمويل والمعلومات والرؤيا الإستراتيجية.

- ✓الشبكة الشخصية FEM كثيفة جدا، وتتألف أساسا من صلات قوية وترتكز خصائص الشبكة الشخصية على عدة أمور منها البيئة الاجتماعية، الثقافية التي تمنع المرأة من الإنفتاح على بيئة

[1]– فاطمة الزهراء راشدي: ريادة الأعمال النسائية في المغرب –دراسة إستكشافية–، رسالة دكتوراه، تخصص علوم إدارية، المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، نيس – فرنسا، 2016.

غير معروفة وأثره يكون إيجابي أو سلبي من خلال الإعتماد على خصائص النساء المقاولات المتمثلة في التدريب والخبرة والخصائص التنظيمية.

من خلال إطلاعنا على الدراسات السابقة، وعرضنا لها، نرى أنها متقاربة من حيث الأفكار والنتائج وحتى أدوات جمع البيانات حيث أن أغلب هذه الدراسات استعملت الملاحظة والمقابلة والإستبيان في جمع البيانات وهذا حال الدراسة الراهنة، كما أن أغلب هذه الدراسات تناولت المتغير المستقل للدراسة الراهنة وهو المقاولة النسوية بإستثناء دراسة بدراوي سفيان الذي تناول المقاولة بصفة عامة، كما أن أغلب الدراسات قامت بربط المقاولة النسوية بالمتغير التابع للدراسة لكن بصيغ أخرى "النسق الاجتماعي، المسارات الاجتماعية والثقافية" في حين أن هناك دراسات قامت بربط المقاولة النسوية بالمشاركة الاقتصادية لمعرفة ما تحققه المقاولة النسوية، أما الدراسة الراهنة اتخذت المشاركة الاقتصادية كأحد المؤشرات، كما أن هذه الدراسات بالإضافة للدراسة الراهنة تمحورت بشكل أساسي حول الخصائص الشخصية للمرأة المقاولة، فمنها من توصلت إلى أن التأهيل العلمي أو التكوين يساعد المرأة المقاولة على إنشاء مقاولتها، ومن توصل إلى أن الخصائص الفردية هي التي تمكنها من إنشاء مؤسسة.

أيضا توجد دراسات توصلت إلى أن العامل الأسري والمتمثل خاصة في الأب يلعب دورا هاما في مساعدة المرأة المقاولة على تجاوز عقبات إنشاء مشروع وهذا يعني أن هذه الدراسات تقترب بشكل كبير من الدراسة الراهنة، إما في كلا المتغيرين أو أحدهما، أو أحد أبعاد أو مؤشرات الدراسة الحالية.

سابعا: المقاربات النظرية للمقاولة

تعددت المقاربات التي تناولت الفكر المقاولاتي، حيث أن كل مدرسة فسرت المقاولة حسب وجهة نظر مفكريها وسنقوم بعرض أهم أفكار هذه المدارس وهي كالآتي:[1]

1- مجدي عوض مبارك: مرجع سبق ذكره، ص، ص 19،20.

1- المدرسة الاقتصادية:

تشير المدرسة الاقتصادية للمقاولة من حيث أنها عنصر من عناصر الإنتاج لتنظيم أو تنسيق العملية الإنتاجية، والتعامل مع ظروف عدم الاستقرار أو عدم التوازن في السوق، وبالرغم من استعمال المصطلح من قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من ريجارد كانتيلون , Richard Cantillon 1725 و ساي Say 1803 الذين قدما تصورا واضحا لوظيفة المقاول، فالمقاول شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ورغم عدم يقينه في نجاح مشروعه فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار[1].

أما ألفريد مارشال Alfred Marshal فقد اعتبر القدرة المقاولاتية كأحد عناصر الإنتاج مثل رأس المال، العمل والأرض ويشير إلى أن المقاول من تتوفر فيه الوظائف الآتية: المخاطرة، الابتكار والإدارة.

2-المدرسة الوظيفية:

تمثلها المدرسة النمساوية التي تتضمن أدوار ووظائف عديدة في المقاولة تشمل الابداع، الابتكار والتفكيك الخلاق من حيث التوافقات الجديدة والحصول على الأفكار والمعلومات بكفاءة من السوق وذلك بهدف استغلال الفرص المنتجة، وتحقيق الأرباح

جوزيف شومبيتر Schumpeter 1934 فيرى بأن المقاول هو المبدع والذي يقدم ابتكارا تكنولوجيا غير مسبوق، أما كيرزنر Kirzner 1921 فقد أكد على دور المقاول في الحصول على الأفكار والمعلومات واستخدامها، وأكد على أهمية الحماس والنشاط لدى المقاول في اكتشاف الفرص المربحة واستغلالها[2].

1- دباح نادية: دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000- 2009)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص16.

2- مجدي عوض مبارك: مرجع سبق ذكره، ص21.

3- المدرسة السلوكية:

تنص هذه المدرسة بأن الأفراد ليسوا مجرد كائنات أنانية وخلاقة ولكنهم أيضا قادرون على استثمار الفرص، الأمر الذي دفع رواد هذه المدرسة إلى تقديم مفهوم السلوك الإنساني للتعبير عن السلوك المقاولاتي ودوره في خلق التفاعلات المؤدية إلى الخلق والابداع، ويمكن النظر إلى السلوك الانساني لدى المقاول من خلال أدوار وعوامل عدة أبرزها: المبادرة في طرح فكرة المشروع، دور المحيط الاجتماعي والبيئي المؤثر على قرار المقاول كالعائلة والأصدقاء، والزملاء وتأثير القدوة في المجتمع وطبيعة شخصية المقاول والمستوى التعليمي له، والثقافة السائدة، وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه المقاول، والإدراك لديه والتعليم وتشكيل المواقف والدوافع العاطفية أو المنطقية وعاداته، ومدى تأثير العلاقات الاجتماعية والشخصية على المقاول[1].

خلاصة الفصل:

بعد الإنتهاء من الفصل الأول وتحديد فرضيات الدراسة ، نكون بذلك قد حددنا اتجاهاتنا، وما الذي نريد أن نبرهن عليه، وهذا بعد تعرفنا على مفاهيم الدراسة وفهم معانيها، والتعرف على وجهات نظر المنظرين في مفهوم المقاولة، لذا سيسهل علينا متابعة بقية الفصول من هذه الدراسة.

1- مجدي عوض مبارك: المرجع السابق: ص26.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

أولا: المقاولة النسوية

I. الوضع الاجتماعي والإقتصادي للمرأة

1. المساواة و النوع الاجتماعي

2. سوسيولوجيا عمل المرأة

3. المعوقات المجتمعية أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة

4. تمكين المرأة

5. مكانة المرأة في المجتمع الجزائري

II. المقاولاتية

1. خصائص المرأة المقاولة

2. العوامل الأساسية للمقاولاتية

3. المشروعات الصغيرة والمتوسطة

4. دور أجهزة المرافقة و الدعم في المقاولة النسوية

ثانيا: القيم المجتمعية

I. ماهية القيم

1. خصائص القيم

2. أهمية القيم

3. أنواع القيم

4. محددات اكتساب نسق القيم

5. وسائل تنمية القيم

II.واقع القيم في المجتمع

1. القيم التي تقوم عليها حقوق الانسان

2. القيم والابتكار

3. تأثير القيم المجتمعية على العمل المقاولاتي للمرأة

4. نماذج من قيم المجتمع العربي

خلاصة الفصل

تمهيـــد:

نهدف من خلال هذا الفصل إلى الإحاطة بمختلف حيثيات المقاولة النسوية والقيم المجتمعية، حيث سنحاول وضع الظاهرة ضمن مختلف السياقات سواء ما تعلق بوضع المرأة الاجتماعي والإقتصادي أو ما تعلق بالمقاولاتية، بالإضافة للقيم المجتمعية، حيث نلقي الضوء على ماهية القيم عموما وبعدها التطرق إلى واقع القيم في المجتمع.

أولا: المقاولة النسوية

I- وضع المرأة الاجتماعي والإقتصادي

1- المساواة والنوع الاجتماعي:

النوع الاجتماعي هو مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم، ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللامساواة[1]، وقد عانت المرأة في كثير من الحضارات، التحفيز والتقليل من شأنها[2] وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا هاما في التمايز النوعي، وخاصة بالنسبة للمرأة التي يتم تربيتها منذ الطفولة على تمييز الولد عليها، وتنعكس أدوار النوع الإجتماعي على السمات المميزة لكل من الذكور والإناث، وهذه السمات وخاصة السلوكية تعتمد أكثر على إحتياجات الشخص وأنشطته الاجتماعية، وهذا التباين في الأدوار يتوقف على القيم والمعايير التي إكتسبوها من خلال التنشئة الاجتماعية والتوقعات النوعية[3].

---

[1]- عيسى محمد الغزالي: تمكين المرأة –المؤشرات والأبعاد التنموية –، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثاني والسبعون، 2008، ص، ص2،3.

[2]- مفيدة محمد إبراهيم، المرأة العربية والفكر الحديث، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، ص 85.

[3]- فاتن محمد شريف: الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007، ص-ص 36-38.

وينبغي إستخراج القيم الأساسية الخادمة للعدالة من المصادر الدينية والعقلية[1]، وقد أفرز السياق الاجتماعي والثقافي المعتمد على التقسيم الاجتماعي للعمل القائم على الجنس وغياب المساواة والحقوق بين الجنسين صورة المرأة قديما التي تعكس ضعفها وتبعيتها وغياب قدراتها خارج المنزل، وتخضع عملية التنشئة الاجتماعية للقوالب الثقافية السائدة والمعايير الاجتماعية والقيم السلوكية التي تمارس ضغطها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الوعي بصورة المرأة ومكانتها وحقوقها ومساواتها بالرجل[2].

ومن المفيد أن نشير لحقوق المرأة في الجزائر، فالمرأة وفقا لمبدأ المساواة تخضع للقانون في المسائل المدنية والجنائية والإدارية والتجارية، ولها الأهلية القانونية الكاملة باستثناء الزواج، وقد تم الحصول على إنجازات هامة في عملية التطور في البلاد بالنسبة للمرأة فأصبح لها الحق في التصويت وإجراء مراجعة مشروع، الوصول إلى مناصب المسؤولية، والحق في تنظيم الجمعيات السياسية وغير السياسية[3].

وقد برز الاهتمام الدولي بقضية الحقوق الاقتصادية للمرأة نتيجة الظلم الذي نالها في كل الأنظمة السياسية الإشتراكية منها والرأسمالية، مما دفع الأمم المتحدة إلى التدخل من أجل إنصاف المرأة وإعطائها حقوقها الاقتصادية التي حرمت منها على مستوى العادات والتقاليد والقوانين، لذلك جاءت الإتفاقيات الدولية وعلى رأسها إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز، لتلزم الحكومات بإتخاذ إجراءات تشريعية لتحفيز

[1]– حيدر حب الله: المرأة في الفكر المعاصر (قضايا وإشكاليات)، الإنتشار العربي، ط1، بيروت– لبنان، 2014، ص27.

[2]– طلعت مصطفى عثمان السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2010، ص–ص 358–359.

[3] –Conseil National Economique et Social: femme et marche du travail, 25éme session plénière, 2005, P, P 7,8.

مشاركة المرأة الاقتصادية ومساواتها بالرجل، كما جاءت أيضا بهدف تغيير الأعراف والتقاليد السائدة حول نظرة المجتمع إلى المرأة[1].

عدم المساواة بين الجنسين مازال قائما وينعكس في عدة أمور وهذا يؤدي إلى منع وإعاقة تقدم النساء، لذا وجب تبني مقاربة النوع الاجتماعي وإتخاذه كآلية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتكسير الأحكام المسبقة عن أدوار الرجال والنساء في المجتمع وبالتالي تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وهناك بعض النساء اللواتي تحدين القيود واخترن تحديد مسار حياتهن فهن يعتبرن رائدات لكنهن يواجهن كثيرا من المشاكل المجتمعية ويدفعن ثمنا إجتماعيا خاصة أنه مع الوقت ترسخت منظومة إجتماعية توجه الجنسين حسب مفاهيم وقيم مجتمعية.

2- سوسيولوجيا عمل المرأة:

إن علم الاجتماع النسوي قد شهد في مراحل تاريخية مواجهات من التحدي فرضت عليه من هيمنة الدراسات البيولوجية، وأسر التفكير الأبوي المتزمت الذي حاصره في ظروف تاريخية، جعل من قضايا المرأة قيدا على إرادتها في التعبير عن حقوقها الطبيعية كأنثى، وحقها في المساواة مع الرجل في سوق الاقتصاد غير المنزلي، الذي شاع في المجتمعات الصناعية كحقيقة واضحة في حركة البروليتاريا التي شكلت وجودها من خلال الصراع الطبقي مع البرجوازية الرأسمالية المهيمنة، ولما كان علم الاجتماع بطبيعته يهتم بدراسة ظاهرة الطبقات في بناء المجتمع وعمليات التغيير التي تسوده، فقد جاء الاهتمام من خلال التقسيم الطبقي، الإعتراف بنوع الجنس كتقسيم يعبر عن عدم المساواة بين الجنسين، ولقد كانت للنزعة النسوية في مطالبها نحو المساواة أن تعددت حولها نظريات المفكرين الإجتماعيين والسياسيين والإقتصاديين، وهو ما آثار الوعي الاجتماعي لدى الحركات لتشكل النسوة قوة في البناء الاجتماعي والإقتصادي خاصة في

[1]- نهى القاطرجي: المرأة في منظومة الأمم المتحدة -رؤية إسلامية- مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت- لبنان، 2006، ص، ص 413، 414.

الدول الصناعية والرأسمالية[1] إن عمل المرأة قد أدى إلى مكاسب كبيرة فهو فضلا عن الإستفادة من نصف المجتمع في المشاركة في صنع الحياة فإن إشتغالها ساهم في إرتقاء العلاقات الإنسانية، ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة، ويمكن أن تندرج تحت الدافع إلى التقرير الاجتماعي الذي يدفع المرأة أن تكون موضع قبول واحترام وتقدير ورغبة المرأة في تغيير النظرة لها وإحساس المجتمع بها ككائن له وجود مستقل، ومن هنا يمكن أن تتغير الصورة التقديرية عن المرأة التي دفعت بها بعيدا عن عجلة الإنتاج وعن المساهمة في العمل بوصفه نشاط إجتماعي[2].

وعند إستخدام مفهوم "عمل المرأة" فإن أغلب الكتابات تعنى بممارستها لنشاط إقتصادي بهدف الأجر أو الربح بعيدا عن نطاق الأنشطة المنزلية هذا هو الطابع الغالب في معالجة قضية عمل المرأة، ولكن بعض الأعمال السوسيولوجية أولت أهمية أيضا لما يطلق عليه العمل غير المأجور حيث تمارس المرأة نشاطا إقتصاديا داخل نطاق النشاط الاقتصادي للأسرة دون الحصول على أجر، وتستحوذ قضية عمل المرأة في القطاع الرسمي بأجر على إهتمام الباحثين نظرا لحداثة الظاهرة وإرتباطها بتشريعات وحقوق وضوابط وعلاقات وغيرها[3]، ويعد عمل المرأة واحدا من الموضوعات التي تكشف عن وجود العديد من أشكال المقاومة، وعمله المأجور ما فتئ يتحدى التوزيع التقليدي للأدوار والمهام[4] فخروج المرأة للعمل يعتبر ظاهرة إجتماعية وهي ضرورة حتمية أملتها الأوضاع الاقتصادية وظروف الحياة الاجتماعية، ومع إتساع مجال

---

[1]– السيد حنفي عوض: في علم الاجتماع النسوي –الحركات الراديكالية النسائية وتحديات سوق العمل–، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 2014، ص 103.

[2]– محمد جاسم العبيدي، باسم محمد ولي: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان– الأردن، 2009، ص، ص 477، 478.

[3]– محمود عبد الرشيد بدران: علم الاجتماع ودراسات المرأة تحليل إستطلاعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، مصر، ص81.

[4]– المجلس الاقتصادي والإجتماعي والبيئي: النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية "أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادي: حقائق وتوصيات، المملكة المغربية، إحالة ذاتية رقم 2014/18، ص14.

التعليم والتقدم التكنولوجي، أصبحت المرأة تبحث عن ذاتها من خلال العمل الذي تقوم به، وذلك بفرض وجودها على الساحة الاقتصادية، وقد تزايد عدد النساء اللائي دخلن سوق العمل واتضحت بذلك بنية جديدة خاصة في مجال المقاولاتية.

3- المعوقات المجتمعية أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة:

يمكن تحديد مجموعة من المعوقات المجتمعية التي تؤدي إلى ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة وأهمها[1]:

أ- المعوقات الثقافية:

- ✓ صورة المرأة في الموروث الثقافي التقليدي الذي يقف ضد تقدمها.
- ✓ أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تشعرها بالنقص والدونية.
- ✓ الأنماط التمييزية حسب النوع لصالح الذكور، إذ يمنح للذكور حقوق لا تمنح للمرأة.
- ✓ التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية فيما ورد بشأن المرأة.
- ✓ العادات والتقاليد التي من شأنها أن تحول دون أن تسعى المرأة إلى إتخاذ خطوات مغايرة للمجتمع.
- ✓ الخوف من التغيير أو تحدي القيم التقليدية والإتجاهات في المجتمع[2].

ب- المعوقات الاجتماعية:

- ✓ النظر إلى عمل المرأة على أنه مناف للعادات والتقاليد الاجتماعية.
- ✓ الفجوة بين القوانين والتشريعات التي تقر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وبين التنفيذ الفعلي لها.
- ✓ رغم خروج المرأة للعمل إلا أنها مازالت تضطلع بالقسط الأكبر من مسؤوليات الأسرة.

---

[1]- عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار الفكر ناشرون وموزعزن، ط1، عمان- الأردن، 2009، ص 307.

[2]- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية، 1998، ص 223.

ج- المعوقات الاقتصادية:

- ✓ عدم توفر القدرة المالية لدى المرأة للإنفاق على المشروع.
- ✓ عدم الإلتزام بإستراتيجية محددة لمشاركة المرأة في العمل التنموي.
- ✓ تأخير التنفيذ للمشروعات التنموية التي تشارك فيها المرأة وما يترتب عليه من تعقيدات متعددة.
- ✓ عدم إتفاق ما هو جديد مع رغبة المرأة وإحتياجات المجتمع[1].

ورغم التحسن الذي طرأ على عمل المرأة، تشير التقارير إلى أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية لا يزال منخفضا جدا[2].

وبذلك تجتمع كل هذه المعوقات لتقف حجر عثرة في طريق مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتعيق عملية تقدمها ومدى وعيها لحقوقها، وأهم هذه العوائق هو النسق القيمي حيث تمثل القيم السلبية عائقا خطيرا أمام جهود التنمية.

4- تمكين المرأة:

المرأة تشكل نصف المجتمع، كما لا يمكن أن نشك في أهمية أدوارها لو أتيحت لها الفرص في المشاركة الاجتماعية وكذلك الاقتصادية[3] لكن كما ذكرنا سابقا هناك عراقيل تحد من مشاركة المرأة في التنمية، وهذا يستدعي إتخاذ تدابير جذرية عاجلة للتصدي للمشكلة وهذا من خلال حركة تنوير للمجتمع ككل، ومن خلال رؤية شاملة ومتكاملة لإشكاليات المرأة، تهدف إلى تصحيح المفاهيم السلبية وتنمية مفاهيم

---

[1]- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: التنمية وحقوق الإنسان -نظرة إجتماعية-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، 2006، ص 266.

[2]- رفيقة سليم حمود: تعليم الإناث في الدول العربية، الإنجازات والمعوقات وآفاق المستقبل، تقديم حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2008، ص 318.

[3]- محمد جاسم العبيدي، باسم محمد ولي: مرجع سبق ذكره، ص 478.

إيجابية جديدة تدعو لمشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية وفي مواقع إتخاذ القرار وإتخاذ إجراءات تساعد على تمكين المرأة إقتصاديا بما يضمن تكافئ الفرص والمساواة بالعمل، واستغلال الموارد البشرية الضخمة المعطلة، والتخفيف من الآثار السلبية لعمليات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة، وتنفيذ برامج تعليمية وتدريبية لتعزيز قدرات المرأة ومساعدتها على دخول سوق العمل، بإعتبار تعليم الفتيات و النساء و تدريبهن المستمر مدى الحياة شرط أساسي للتنمية المستدامة، وزيادة ميزانيات المشروعات المخصصة للمرأة، و خاصة منح المقدمة للأسر المنتجة لتمكينها من مواجهة الفقر .

والواقع أن الدول العربية اتخذت بعض الاجراءات لتدعيم الحقوق الاقتصادية للمرأة، خاصة بالنسبة للمرأة المعيلة و المرأة في الأرياف، وقد تنوعت البرامج التي اعتمدت لهذه الغاية، كما جاء في تقرير جامعة الدول العربية عام 2005 كتشجيع إنشاء المشاريع الإستثمارية النسوية الصغيرة وإنشاء مراكز لتنمية المرأة بالريف لمساعدتها على زيادة دخلها وتخصيص قروض ميسرة منخفضة الفائدة تمنح للنساء الراغبات بإقامة مشاريع خاصة، وتقديم المساعدات النقدية للأسر الفقيرة، وتنظيم برامج تأهيلية وتسويقية لتحسين مهارات النساء وتعزيز إستفادتهن من الخدمات المالية، من جهة أخرى تشهد غالبية الدول العربية تناميا في أعداد النساء اللاتي يمتلكن أعمالهن الخاصة، كما في سوريا ولبنان والأردن واليمن[1] وفي الجزائر تطور معدل التوظيف للنساء بعد إطلاق الإصلاحات الأولى عام 1989 وذلك بالإفراج عن مبادرة خاصة تبدأ بإصلاح قانون الشركات، مما أدى إلى إصلاح سوق العمل وإلى إحداث تغييرات تفضي لدخول المرأة سوق العمل[2] ويمكن حصر الأنواع الرئيسية للتمكين في الآتي[3]:

[1] رفيقة سليم حمود: مرجع سبق ذكره ، ص، ص 332، 333.

[2] –Fatiha Talahite : Algeria Female Employment in Transition, Robert schuman centre for advanced studies Mediterraneau programme, europeau, university paris, 2007, P18.

[3] – منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية: تمكين المرأة، Fappd.org، 2018/01/13، التوقيت 19:30.

أ-التمكين الاجتماعي: توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.

ب-التمكين الاقتصادي: يهدف إلى زيادة في حجم مشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.

ج-التمكين السياسي: زيادة نسبة تمثيلها في مواقع إتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

د-التمكين القانوني: يسعى الإطار القانوني لإيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة وتضمن حقوقها.

هـ- التمكين المؤسسي: زيادة دور جميع المؤسسات التي تهتم بالمرأة.

وإنها لحقيقة واقعية أن التنمية لا يمكن أن تسير على قدم واحدة عن طريق تجاهل نصف الموارد البشرية والتي يمكن أن نسميها بالمرأة، ومما لا شك فيه أن العمالة النسائية هي جزء من أي نسق إقتصادي حديث[1]، وتتوافر أدلة كثيرة على أنه حين تتمكن المرأة من تنمية إمكانياتها الكاملة في سوق العمل يصبح من الممكن تحقيق مكاسب إقتصادية كبيرة، ويمكن أن يسهم تحسين فرص المرأة لكسب الدخل والتحكم فيه في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الإقتصاديات النامية، وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن عمل المرأة مدفوع الأجر، وغير المدفوع يمكن أن يكون أهم عامل على الإطلاق للحد من الفقر[2].

ومن المعروف أن كثيرا من الأنشطة التي تؤديها المرأة تستثني عادة من إحصاءات القوى العاملة والدخل القومي، ولكن تأخذ المرأة دورها في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية، فإنه يجب إعدادها لتقوم بأدوارها المختلفة الأسرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر: مرجع سبق ذكره، ص 217.

[2]- كاترين إيلبورغ وآخرون: المرأة والعمل والإقتصاد -مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين-، صندوق النقد الدولي، 2013، ص، ص4، 5، https://www.imf.org، 2018/02/15، التوقيت 00:09 .

5- مكانة المرأة في المجتمع الجزائري:

لقد أكد الكثير من السوسيولوجيين أن واقع المرأة في أي مجتمع، يشكل معيارا نتعرف من خلاله على درجة نمو ذلك المجتمع و ارتقاؤه، والمجتمع الجزائري لم يكن معزولا عما كان عليه المجتمع العربي الإسلامي وباقي الحضارات الإنسانية والأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة في حركة تبادل وتأثر وتأثير قبل الفتح الإسلامي ثم بعده، وكذا الأحداث التي عرفتها المنطقة المغاربية وما كان عليه وضعها في تلك الحقب، وأهم ما يميز وضع ومكانة المرأة في هذه الفترات هو تدني مكانتها ومركزها، ويلاحظ في هذا المقام أن وضعها لم يكن على نفس الوتيرة فقد كان هناك فرق بين حياة المرأة الوجيهة "الأرستقراطية" وحياة المرأة العاملة، فالمرأة في المجتمع التقليدي التي كانت تحيا حياة العامة نجد منها من كانت تعيش حياة الإحتجاب والإنزواء، ومن كانت تعمل في الزراعة وأيضا في المنتجات والصناعات التقليدية والأغلبية الساحقة كانت محرومة من التعليم والمطالبة بالحقوق، وكان الإستعمار بالمقابل ينخر في جسد الأمة كجسم دخيل غريب زاد الطين بلة، ويبدو جليا أن المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي إلتزمت بمجموعة من القواعد الصارمة التي إن حادت عنها لاقت الإستنكار والإهانة[1]. وبما أن التعليم في الجزائر مصدر من مصادر الإسهام في التكوين الثقافي، وهنا يمكن أن نشير إلى إدخال التعليم كأحد المصادر التي تسهم في ثقافة المرأة الجزائرية، ولما صار التعليم ضروري لبناء الإنسان، والديناميكية الاجتماعية الأسرية تهتم بتغيير القيم داخل المجتمع أصبح الاهتمام كبيرا بقضية تعليم المرأة، وبما أن المرأة معنية بقضايا المجتمع العامة بدرجة الخصوصية نفسها التي يعنى بها الرجل، فإن المرأة يجب أن تشارك هي الأخرى في صنع القرارات، ومن نماذج المشاركة المجتمعية للمرأة الجزائرية "الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات" وهو تنظيم نسوي جماهيري وطني مستقل ذو طابع إجتماعي ويفرض قانون تمثيل المرأة "نظام الكوطة" تخصيص حصص نسبية

[1]- مليكة الحاج يوسف: ملامح العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي، مجلة آفاق علمية، دورية نصف سنوية، تصدر عن المركز الجامعي لتامنغاست- الجزائر، العدد الثامن، 2013، ص- ص 14-17.

للعنصر النسوي في القوائم الانتخابية، أما دخول المرأة للعمل في الجزائر، فكان أول إقتحام للمرأة لمجالات العمل منذ الثورة التحريرية، فتحملت مسؤولية إعالة الأسرة والمشاركة الإيجابية في ثورة التحرير، وبعد الإستقلال عملت الدولة على نشر التعليم، وتوفير كافة الإمكانيات لتفتح لها مختلف مجالات العمل[1]، ورغم التوجه الإشتراكي لدعم إقتصادياتها وتعزيز التحرر من خلال التعليم والعمل لم يحرز أي تقدم ملموس في فرص حصول المرأة على العمل خلال الفترة الممتدة 1960-1980[2] وعلى الرغم من أن نسبة النساء العاملات مازالت ضعيفة جدا مقارنة بالعدد الإجمالي للنساء، إلا أن مؤشر نسبة النساء العاملات يبين أنها في تصاعد مستمر[3] أما المرأة الجزائرية في وقتنا الحالي تختلف عن المرأة الجزائرية بعد الإستقلال حيث نجدها إلتحقت بالتعليم وباتت مشاركتها في القوى العاملة أمر لابد منه[4].

[1]- الزهرة عباوي: مرجع سبق ذكره، ص- ص 107-110.

[2] -fatiha talahite :op.cit, P4.

[3]- الزهرة عباوي: المرجع نفسه، ص 110.

[4]- نادية بوضياف بن زعموش، زهار جمال: المرأة والعمل في المجتمع الجزائري، https://platform.almanhal.com، 2018/02/15، التوقيت 18:18.

II-المقاولاتية:

1- خصائص المرأة المقاولة:

إن من يريد أن يكون مقاولا لابد أن تتوافر فيه العديد من الخصائص، والتي تميزه عن غيره من الأفراد ومن أهم تلك الخصائص نجد[1]:

أ-الخصائص الشخصية: من أهم الخصائص الشخصية التي يجب أن تتحلى بها المرأة المقاولة:

- ✓ الإستعداد والميل نحو المخاطرة: إن أهم ما يميز المرأة المقاولة هو الشجاعة والمخاطرة.
- ✓ الرغبة في النجاح: حيث أن المرأة المقاولة تعرف أهدافها جيدا وتعمل بمثابرة لتحقيقها.
- ✓ الثقة بالنفس: عن طريق الثقة بالنفس تستطيع المرأة المقاولة جعل أعمالها أعمال ناجحة.
- ✓ الإندفاع للعمل: المرأة المقاولة تمتلك دافعا ذاتيا للتميز وتتألق في مواجهة التحديات.
- ✓ الإلتزام: لابد للمرأة المقاولة من إدامة تركيزها على أهدافها.
- ✓ التفاؤل: المرأة المقاولة غير متشائمة، إنها متفائلة أكثر من غيرها.
- ✓ الرغبة في الإستقلالية: المرأة المقاولة تنشد الإستقلالية دوما دون الإعتماد على الآخرين في بلوغ الأهداف.
- ✓ النظرة المستقبلية: تطغى على المرأة المقاولة التطلع نحو المستقبل.
- ✓ التضحية والإيثار: المقاولة تتطلب المثابرة والتضحية والإيثار[2].
- ✓ القدرة على إحتواء الوقت: لا يمكن تصور نجاح مشروع دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

[1]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي: الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص- ص 10-13.

[2]- بلال خلف السكارنة: المشاريع الصغيرة والريادة، 2006، https://www.iasj.net، 2018/02/17، التوقيت 17:39.

- ✓ القدرة على حل مختلف المشاكل: فقد تواجه المرأة المقاولة عقبات عديدة يفترض عليها محاولة حله.
- ✓ تقبل الفشل: الفشل والخطأ بالنسبة للمقاولة هي مصادر لإستغلال فرص جديدة.
- ✓ الإبتكار والإبداع: من أجل أن يستمر المشروع يجب أن تتطور من ناحية منتوجاتها وهياكلها[1].
- ✓ القدرة العقلية والفكرية: بمعنى الفهم والإستعاب، وتستخدم المرأة المقاولة هذه القدرة في صياغة خطط تنافسية لمشروعها، وكذلك تساعدها في ربط الأنشطة مع بعضها[2].

ب- الخصائص السلوكية: أهم الخصائص السلوكية للمرأة المقاولة[3]:

- ✓ المهارات التقنية: المرأة المقاولة تتمتع بقدرات تقنية عالية تسخرها لصالح أعمالها.
- ✓ المهارات التفاعلية: مثل الإتصال، نقل المعلومات، مناقشة القرارات، الإقناع...

ج- الخصائص الفنية: تتمثل في خبرة ودراية المرأة المقاولة بالمسائل الفنية[4] المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة والتسويق والتمويل والإنتاج وما إلى ذلك[5]

2-العوامل الأساسية للمقاولاتية:

أ-المقاول الفاعل الرسمي في المقاولاتية: يعتبر المقاول المحرك الأساسي للمشروع، فالمقاولاتية تركز بالدرجة الأولى على الفرد، حيث يجب أن يتمتع بمجموعة من الخصائص المقاولاتية التي تعتبر ذات أهمية

---

[1]- صندرة سايبي: مرجع سبق ذكره، ص- ص9-10 .

[2]- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: إدارة المشروعات الصغيرة "كيف تصبح رجل أعمال ناجح؟ كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة؟ دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002، ص 31.

[3]- بلال خلف السكارنة: مرجع سبق ذكره.

[4]- المرجع نفسه.

[5] -Mohammed Bayad et d'autres: le métier de l'entrepreneur : le processus d'acquisition de compétences, congrés international francophone en entrepreneuriat et PME, France, P4.

كبرى في نجاح المسار المقاولاتي[1].

ب-تأثير المحيط: يعتبر المقاول نتاج الوسط الذي ينتمي إليه، حيث يمكن للعوامل الخارجية أن تشجع على ظهور الخصائص المقاولاتية ومن بين هذه العوامل نجد[2]:

- ✓ المحيط الثقافي والإجتماعي الذي يلعب دورا مهما في تحفيز الفرد ودفعه لأن يصبح مقاولا.
- ✓ تأثير العائلة على تنمية القدرات المقاولاتية: حيث نجد أن الكثير من المقولين ينتمون إلى عائلات بعض أفرادها مقاولين.
- ✓ النظام المدرسي أو التعليمي: يساعد في خلق وتطوير الخصائص المقاولاتية عند الطلبة، وذلك بالإعتماد مثلا على عرض نماذج ناجحة للمقاولين والتي يمكنهم تقليدها بالإضافة إلى حرصهم على تزويدهم بالمعارف.

ج-توافر روح الإبداع والإبتكار: إن أحد المحاور الرئيسية للتطور التكنولوجي هو الإبداع والإبتكار، ولا يقتصر التغير التكنولوجي على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط ولكن التطور التكنولوجي يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات في المنتج أو الخدمة، فالقدرة على الإبداع ترتبط بالتفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد[3]. والإبتكار هو الإتيان بشيء جديد يحتاجه السوق لأول مرة، أي لم يسبق للمقاول أحد إليه[4].

---

[1]- محمد قوجيل: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

[2]- دباح نادية: مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3]- زايد مراد: الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010

[4]- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: مرجع سبق ذكره، ص 33.

د-آليات الدعم المناسب ورؤوس الأموال: بالإضافة إلى ميزانية الدولة وجهات التمويل التقليدية هناك جمعيات رجال الأعمال المتخصصين في تمويل المشروعات الجديدة[1].

هـ- شبكة العلاقات الاجتماعية: فالعلاقات الاجتماعية التي يبنيها المقاول لها دور كبير في تسهيل إقامة المشروع والحصول على العديد من الموارد والمعلومات والمعرفة والأفكار عن السوق والمستهلكين والعاملين والفرص الموجودة في السوق ورأس المال المناسب للمشروع، وهناك نوعان من العلاقات هما: علاقات رسمية تخضع لقوانين وإجراءات محددة، وعلاقات غير رسمية تربط المقاول مع أفراد العائلة والأصدقاء والزملاء الآخرين في المجتمع من خلال الروابط والعلاقات الاجتماعية[2].

العمل المقاولاتي هو العمل الذي يديره أصحابه بشكل فعال ويحمل الطابع الشخصي ويكون محليا إلى حد كبير، وإذا تجمعت العوامل السابقة الذكر فيه فإنه بدون شك سيكون مشروع ناجح ويحظى بالإستمرار والقبول.

3-المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أ-خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تستحوذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات وهي كما يلي[3]:

- ✓ مالك المنشأة هو مديرها
- ✓ إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة

[1]- زايد مراد: مرجع سبق ذكره.

[2]- مجدي عوض مبارك : مرجع سبق ذكره، ص،ص84،83.

[3]- أحمد عارف العساف وآخرون: الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2012، ص- ص40-42.

- ✓ الإعتماد على الموارد المحلية الأولية
- ✓ المرونة والقدرة على الإنتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف
- ✓ بساطة المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لها
- ✓ محدودية الحاجة للتدريب على مهارات معينة في المراكز المتخصصة
- ✓ إتخاذ القرارات بسرعة وسهولة، إضافة إلى مركزيتها
- ✓ سهولة الإعلام وسهولة إنتقال المعلومات
- ✓ سرعة الإستجابة للتغيرات التي تحدث في السوق[1].

ب-الأهمية الاقتصادية والإجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية وتتبلور هذه الأهمية فيما يلي[2]:

- ✓ إضفاء المزيد من المرونة في مجال تحسين قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف والإستجابة للتقلبات الاقتصادية.
- ✓ تساعد في تضييق الفجوة في مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة وتقليص التفاوت بين تركز المنشآت الاقتصادية جغرافيا، مما يحقق الترابط والتكامل بينها.
- ✓ تساعد هذه المشروعات على تخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة.
- ✓ إستيعاب القوى العاملة وتقليل مستوى البطالة واكتساب المهارات ومما لاشك فيه أن إقتصاد الدول يعتمد إعتمادا كبيرا على الإستثمار في المؤسسات الكبيرة والتي غالبا ما تكون تابعة للقطاع

[1]- طراد فارس: مناجمنت الإبداع وتأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، علوم إقتصادية وعلوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2007، ص،ص41،40.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد: إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص،ص44،43.

العام، ولكن تحتاج هذه المؤسسات إلى إستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المواد الأولية أو للتسويق الشامل لتغطية حاجات السوق[1].

ج-أسباب فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أبرز المشاكل والقضايا التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ المشكلات التمويلية : مما يعني وجود صعوبات تواجه النساء المقاولات في الحصول على القروض المختلفة لتمويل مشاريعهن نتيجة الاشتراطات والاجراءات الروتينية المختلفة.
- ✓ المشكلات الفنية: ضعف الدعم الفني والتدريبي والتكنولوجي للمشروعات المقاولاتية، مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج، أو الخدمات، وصعوبة توفير المعدات.
- ✓ المشكلات الإدارية والتسويقية: تتمثل في نقص القدرات والمهارات الادارية والتسويقية وما يصاحبها من عدم اتباع أساليب و اجراءات إدارية صحيحة في تصريف لأمور المشروع، وانخفاض الطلب على منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.[3]
- ✓ القدرة الضعيفة على المنافسة نظرا للإمكانيات المحدودة[4].
- ✓ مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات[5].

---

[1]- زياد أبو الفحم: دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت- لبنان، 2009، ص 55.

[2]- خالد عبد الوهاب الباجوري: ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي، إعداد اتحاد الغرف العربية" دائرة البحوث الاقتصادية "، مصر، 2017 ص-ص14-16 uplaoded.www.ammanchamber.org.jo، 97
2018/01/26، التوقيت 18:49 .

[3]- نبيل جواد: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجزائرية للكتاب، ط1،دراراية- الجزائر، 2006، ص159.

[4]- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد: إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2004،ص22.

[5] -عبد الرحمن يسرى أحمد: قضايا اقتصادية معاصرة، الدارالجامعية ،ط1، الاسكندرية- مصر،2003،ص213.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهرت في الجزائر وتنامت أكثر في الفترة التي عرفت فيها الدولة إنفتاح إقتصادي، حيث أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لمكافحة الفقر، وهذا النوع من المشاريع يعتبر من صميم المقاولاتية، وهي من محفزات التنمية الاقتصادية، ومن أهم مظاهر محاولة النهوض بهذا القطاع هو تشجيع الشباب على الإنشاء، وفي الفترة الأخيرة أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في الاهتمام بالنساء المتوجهات نحو المقاولاتية أو اللائي يردن دخول عالم المشاريع من خلال دورهن الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عملهن كنساء، كالخياطة، الحلاقة النسوية، وغيرها من الأعمال، مما يؤثر على دور المرأة في تكوين الدخل ومن خلال هذه المشاريع تساهم مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

4-دور أجهزة المرافقة والدعم في المقاولة النسوية:

أ-أجهزة وهياكل المرافقة:

- **التعاونيات الشبابية:** من بين الاصلاحات التي مست الجبهة الاجتماعية خاصة ما تعلق بالتشغيل، مصادقة مجلس الوزراء على أول برنامج وطني لتشغيل الشباب، ويتمثل هذا البرنامج في التعاونيات الشبابية التي تعتبر إطار تنظيمي يسمح للشباب العمل في جماعات ومن كلا الجنسين حيث أنيط للجماعات المحلية مهمة التكفل بالإجراءات الادارية التي تسهل للشباب الحصول على قروض بنكية تمكنهم من البدء والانطلاق في مشاريعهم.[1]
- **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار "ANDI":** مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أنشئت بموجب القانون رقم01-03، يخول للوكالة القيام بجميع الاجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار.

[1]- بدراوي سفيان: ،مرجع سبق ذكره، ص112.

- **الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة "CNAC"**: يساهم الصندوق بالاتصال مع المؤسسات المالية، والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين.
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ"**: تعتبر أحد هياكل المرافقة التي تسهم في دعم إنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة، تهتم الوكالة بمرافقة و تمويل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة.[1]
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"**: الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و تقوم بمهام كدعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم، منح سلف بدون فوائد، ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.[2]
- **مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل:** تضمن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات في تحديد دورها وتكون في أحد الشكال الآتية: محضنة، ورشة الربط، نزل المؤسسات.أما مراكز التسهيل فتتولى مرافقة أصحاب المشاريع والمبادرين في ميداني التكوين والتسيير. [3]
- **الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعمل الصندوق على إعداد دراسات السوق، المرافقة قصد الحصول على الاشهاد على مطابقة الجودة وغيرها من المهام.[4]

---

[1] - صندرة سايبي: مرجع سبق ذكره،ص-ص42-47.

[2] -Cherif Belmihoub, Soumya Alila : etude explor foire sur l'acces des femmes au marche du travail en algerie, 2016, p-p17-20.

[3] - صندرة سايبي: المرجع نفسه، ص- ص 49-51.

[4] - بو البردعة نهلة: الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص التنظيم الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة،2011-2012،ص40.

ب-الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة: لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة بحيث تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي[1]:

- ✓ الإستقبال: عند قدوم أي مرأة مقاولة إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معها جلسات تسمى بمرحلة الإستقبال لتقديم بعض المعلومات والتوجيه.
- ✓ المرافقة خلال مرحلة الإنشاء: تشمل عمليات الدعم بهدف الوصول إلى نضج فكرة المشروع، التكوين التقني أو الإداري وإنجاز دراسات الجدوى كما يقوم المتخصصون بتحديد قرار تخصيص الإعانات لحامل المشروع وتوجيه ملفه.
- ✓ المرافقة بعد الإنشاء "المتابعة": القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات بعد إنشائها، وتشمل المرافقة بعد الإنشاء كل أشكال الدعم الهادفة من حيث التسيير، الجانب التجاري، الرؤية الإستراتيجية .

فبغية تنمية وترقية المقاولات بادرت الجزائر إلى إتخاذ عدة إجراءات كإنشاء العديد من الهيئات التي تعمل على إنشاء المشاريع ومرافقتها وهذا لتعزيز قدراتها التنافسية ورفع كفاءتها الإنتاجية، وبذلك تهدف إلى زيادة عدد المنشئين وتخفيض معدلات فشل المشاريع.

[1]– ناصر بوشارب، إلهام موساوي: تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف، العدد الثالث، جوان 2015، ص،ص 97،98.

ثانيا: القيم المجتمعية

I- ماهية القيم:

1- خصائص القيم:

يعد مفهوم القيم من المفاهيم المتشعبة، التي تدخل ضمن العديد من التخصصات المختلفة، ولذلك فقد وضع الباحثون عددا من الخصائص والسمات المشتركة التي تسهم في توضيح هذا المفهوم، ومن هذه الخصائص نجد[1]:

- ✓ القيم أساسية في حياة كل إنسان، فهي بمثابة مرشد وموجه لكثير من النشاط الحر الإداري للإنسان.
- ✓ القيم تصطبغ بالصبغة الاجتماعية، أي أنها تنطلق من إطار إجتماعي.
- ✓ القيم مكتسبة، إذ يتعلمها الفرد عن طريق التربية الاجتماعية والتنشئة في نطاق الجماعة.
- ✓ القيم تتأثر بالبيئة الثقافية التي يعيشها الفرد ولذلك فإن للجماعات التي يتعامل معها الفرد أثرا واضحا في تقوية بعض القيم أو إضعاف البعض الآخر.
- ✓ تشكل القيم عنصرا هاما من الإطار المرجعي للفرد وطريقته في التفكير[2].
- ✓ نظرا لأن حاجات المجتمع ليست على نفس الدرجة من الأهمية، فإن القيم ذات طبيعة متدرجة، فهناك قيم أساسية وقيم فرعية تنضوي تحتها وحتى القيم الإنسانية، فإنها قد لا تكون على نفس الدرجة من الأهمية[3] فهي تتسم بالهرمية.

---

[1]- سامي محسن الختاتنة، فاطمة عبد الرحيم النوايسة: ، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[2]- عدنان يوسف العتوم: ، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[3]- سعاد جبر سعيد: القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2008، ص 37.

- ✓ القيم من حيث عموم معناها منها الصالح الإيجابي الذي يسهم في الرقي الحضاري مثل قيم الصدق والعدل والمساواة ومنها ما هو سلبي يعيق مسيرة الأمة، ويعرقل حركتها نحو الرقي الحضاري كالكذب والخيانة والظلم وغيرها[1].
- ✓ القيم ثابتة: يرى الفلاسفة أن القيم يجب أن تتصف بالثبات لأنه ينجم عن عدم ثبات القيم الأخلاقية –مثلا– أن يصبح السلوك الإنساني معوجا، ولكن بتنظيم حياتنا لا بد من تثبيت القيم.
- ✓ علو القيم: لدينا جميعا إحساس بعلو القيمة و تسامي قدرتها، ولعلو القيمة تفسير الأول أن الضمير الإنساني حين يضع القيم إنما يفترض فيها هذا العلو، ومن ثم كان الضمير هو الصورة للقيم العالية، والتفسير الثاني فهو تفسير اجتماعي يرى أن علو القيمة ناشئا عن مصدرها الاجتماعي لأن المجتمع يكون دائما أعلى من الفرد، بل و يشعره بالإلزام و الضرورة تجاه القيم.
- ✓ كثرة القيم ووحدتها: يرجع تعدد القيم إلى كثرة حاجات الطبيعة الإنسانية فوجود القيم إقتصادية، أخلاقية ... هو إستجابة لحاجات هذه الطبيعة، ولم يحدث التمييز بين الأنواع المختلفة للقيم إلا مع تطور وتقدم هذه المجتمعات[2].
- ✓ تتسم القيم بالعمومية بحيث تشكل طابعا قوميا عاما ومشتركا بين جميع الطبقات.
- ✓ تتضمن القيم نوعا من الرأي أو الحكم على شخص أو شيء أو معنى معين[3].

[1]– حناشي لعلي بن صالح: ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2]– فايزة أنور شكري: القيم الأخلاقية، دار المعرفة الجامعية طبع، نشر، وتوزيع، ط1، الإسكندرية– جمهورية مصر العربية، 2011، ص 53.

[3]– صالح محمد علي أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط6، عمان– الأردن، 2007، ص 208.

2- أهميـــة القيـــم:

أ- أهمية القيم للفرد:

إن الإنسان يستثمر القيم دائما كمعيار لجميع الأعمال والتصرفات، ويعتبرها ميزانا لكلامه وكلام غيره، ومقياسا لترجيح أمر على آخر.

إن جميع أمور حياتنا من العمل والزواج والدراسة والعلاقات الفكرية خاضعة للتقييم فالقيم تضفي صبغة على الحياة وتدفعنا لإصدار الآراء والأحكام وعلى أساسها تبنى كل مشاريعنا وأعمالنا، وتتأطر بإطارها مشاعرنا واعتقاداتنا وأفكارنا فنحن نستطيع من خلال القيم أن نعلم الأفراد ما هي الضرورة في وجوب تقبلهم المسؤولية، ولماذا يجب عليهم مراعاتها والإلتزام بها[1]، فالقيم تلعب دورا هاما وأساسيا في تحقيق التوائم بين الفرد والمحيط الاجتماعي الذي يتعامل معه وهي روابط تجمع بين البناء الاجتماعي والشخصية، وربما كان المنظور القيمي من أوضح مصادر الإحساس الواعي لدى الفرد بالذات وبالآخرين كما أن القيم تمكن الفرد من معرفة ما يتوقعه من الآخرين، وما هي ردود أفعالهم، كما تساعده على تحمل المسؤولية تجاه حياته، ليكون قادرا على تفهم كيانه الشخصي، وتؤدي به إلى الإحساس بالرضا[2].

ب- أهمية القيم للمجتمع:

- ✓ القيم تحفظ للمجتمع بقاؤه واستمراريته: حيث تشهد الحقيقة التاريخية أن قوة المجتمعات وضعفها لا تتحد بالمعايير المادية وحدها، بل إن بقاؤها ووجودها واستمراريتها مرهون بما تمتلكه من معايير قيمة وخلقية، فهي الأسس والموجهات السلوكية التي يبنى عليها تقدم المجتمعات ورقيها.

[1]- سامي محسن الختاتنة، فاطمة عبد الرحيم النوايسة، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[2]- صالح محمد علي أبو جادو: مرجع سبق ذكره، ص، ص 206، 207.

- ✓ القيم تحفظ للمجتمع تميزه وهويته: ذلك أن القيم تشكل محورا رئيسيا من ثقافة المجتمع وهي الشكل الظاهر التي تعكس أنماط السلوك الإنساني الممارس فيه ونظرا لتغلغل القيم في جوانب الحياة كافة فإن هوية المجتمع تتشكل وفقا للمنظومة القيمية السائدة في تفاعلات أفراده الاجتماعية فالمجتمعات تتمايز وتختلف عن بعضها بما تتبناه من أصول ثقافية ومعايير قيمية تشكل نواحي الحياة المختلفة وتظهر القيم كعلامات فارقة وشواهد واضحة لتمييز المجتمعات عن بعضها ومن هنا فإن الحفاظ على هوية المجتمع تنبع من المحافظة على معاييره القيمية المتأصلة لدى أفراده.
- ✓ القيم تحفظ المجتمع من السلوكيات الاجتماعية والأخلاقية الفاسدة: تؤمن القيم للمجتمع حصنا راسخا من السلوكيات والقيم والأخلاق التي تحفظ له سلامته من المظاهر السلوكية الفاسدة ما يجعله مجتمعا قويا بقيمه ومثله[1].

3- أنواع القيم:

تلعب القيم دورا مؤثرا في تحديد السلوك الإنساني، فالقيم تؤثر على الأحكام التي يصدرها الفرد، وعلى تقديره للأشياء أو الأفراد الذين يتفاعل معهم ويؤثر ذلك بالتالي في سلوكه،وتتنوع القيم التي يحملها الإنسان إلى قيم عدة سوف نذكر أهمها وهي[2]:

أ-القيم النظرية (المعرفية): هي التي تعكس إهتمام الفرد بالمعرفة والبحث عن الحقائق وتظهر هذه القيمة عند العلماء والفلاسفة والباحثين.

[1]- ماجد زكي الجلاد: تعلم القيم وتعليمها "تصور نظري وتطبيقي لطرائق وإستراتيجيات تدريس القيم"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان- الأردن، 2007، ص- ص 44- 46.

[2]- رائد يوسف الحاج: إدارة السلوك الإنساني والتنظيمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، ص-ص 88-89.

ب-القيم الصحية: وهي تعكس الاهتمام الشديد بالجوانب الصحية والإتباع الصارم بل والمبالغة في إجراءات الوقاية الصحية وإستخدام المطهرات وإتباع الإرشادات بصورة دائمة.

ج-القيم الاقتصادية: وترتبط بالإهتمامات العملية ذات النفع المادي، والصناعة والإنتاج، والثروة، وإستثمار الأموال في الأعمال التجارية[1].

د-القيم الدينية: تقسم النظرة الدينية إلى المقدس والدنس وهذا النوع من القيم يتجه في الأصل نحو الله والأشخاص، ويمثل السمو أي أن يكون الشيء مرغوبا وأن يكون نادرا، ومع ذلك كلما كان الشيء مرغوبا فيه كلما إرتفعت قيمته وكلما كان نادرا كلما إزدادت قيمته أيضا والعكس صحيح[2].

هـ-القيم الجمالية: إن الجمال من المعاني الأولية التي لا تحتاج إلى تعريف لفهم المقصود منها، فالإحساس هو الذي يكشف لنا عنه، ويجعلنا نعيش تجربته حين يثير في نفوسنا العاطفة الفنية التي تستولي علينا كلما ظهر لنا شيء يسلب عقولنا بروعة صورته، وهو أنواع يمتاز كل واحد منها عن الآخر بالوسيلة التي ندركه به، فهناك الجمال الجسماني الذي تدركه الحواس ويهتم به الفن مباشرة وهناك الجمال العقلي الذي يقوم على علاقات تدرك إنسجامها وظيفة "روحية" ما، هي الفهم أو العقل، وهناك الجمال الأخلاقي الذي يحققه الإنسان الذي هو إنسان حقا، ونعني به الإنسان الذي تشكل القيم الروحية أفكاره، وعواطفه، وسلوكه، وهو جمال ندركه بالضمير ولا ندركه بالحواس أو العقل[3].

و-القيم الأخلاقية: تحتل القيم الأخلاقية مكانة كبيرة لدى الناس بل كثيرا ما يعتبرها الناس أهم القيم.

---

[1]- صالح محمد أبو جادو: مرجع سبق ذكره، ص 209.

[2]- فايزة أنور شكري: مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3]- الربيع ميمون: نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1980، ص 54.

ي-القيم السياسية: ويقصد بها إهتمام الفرد وميله إلى الحصول على القوة فهو شخص يهدف إلى السيطرة والتحكم في الأشياء أو الأشخاص[1].

ن-القيم الاجتماعية: هي مجموعة القيم التي تميز الفرد بإهتماماته الاجتماعية وبقدرته على عمل علاقات إجتماعية والتطوع لخدمة الآخرين ويتميز الفرد بالعطاء لخدمة المجتمع[2].

4- محددات اكتساب نسق القيم:

يقسم موريس Morris هذه المحددات إلى ثلاث فئات أساسية[3]:

الفئة الأولى المحددات البيئية والإجتماعية: حيث يمكن تفسير أوجه التشابه والإختلاف بين الأفراد في ضوء إختلافات المؤثرات البيئية والإجتماعية وهذا يشمل الثقافة والأسرة والمستوى الاقتصادي، الاجتماعي، والدين والجنس والمهنة ومستوى التعليم وغير ذلك من العوامل التي تعمل على إبراز توجهات قيمية معينة وعدم ظهور توجهات أخرى.

الفئة الثانية: المحددات السيكولوجية: وتتضمن العديد من الجوانب كسمات الشخصية ودورها في تحديد التوجهات القيمية للأفراد.

في هذا الجانب هناك عدة نظريات تفسر هذه المحددات كنظرية التحليل النفسي التي تفسر القيم المجتمعية من خلال الأنا ونظريات التعلم التي ترى أن القيم إما إيجابية أو سلبية وأن الفرد يكتسب القيم والمعايير التي يحكم من خلالها على ما هو مناسب وما هو غير مناسب.

---

[1]- عبد الحافظ سلامة: علم النفس الاجتماعي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2007، ص 91.

[2]- عامر عوض: السلوك التنظيمي الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2008، ص 78.

[3]- عبد اللطيف محمد خليفة، إرتقاء القيم، عالم المعرفة، ط1، الكويت، 1992، ص- ص 72- 73.

الفئة الثالثة: المحددات البيولوجية: وتشتمل على الملامح أو الصفات الجسمية (كالطول والوزن) والتغيرات في هذه الملامح وما يصاحبها من تغيرات في القيم. هذا يعني أن الملامح الجسمية للفرد لها علاقة بتوجهاته القيمية، وكلما تغيرت هذه الملامح تغيرت التوجهات القيمية للفرد، فهناك أساس بيولوجي لسمات الشخصية كالإنطواء، الإنبساط، العصبية وكل هذه العوامل تتفاعل فيما بينها، وذلك كما هو موضح بالشكل الآتي:

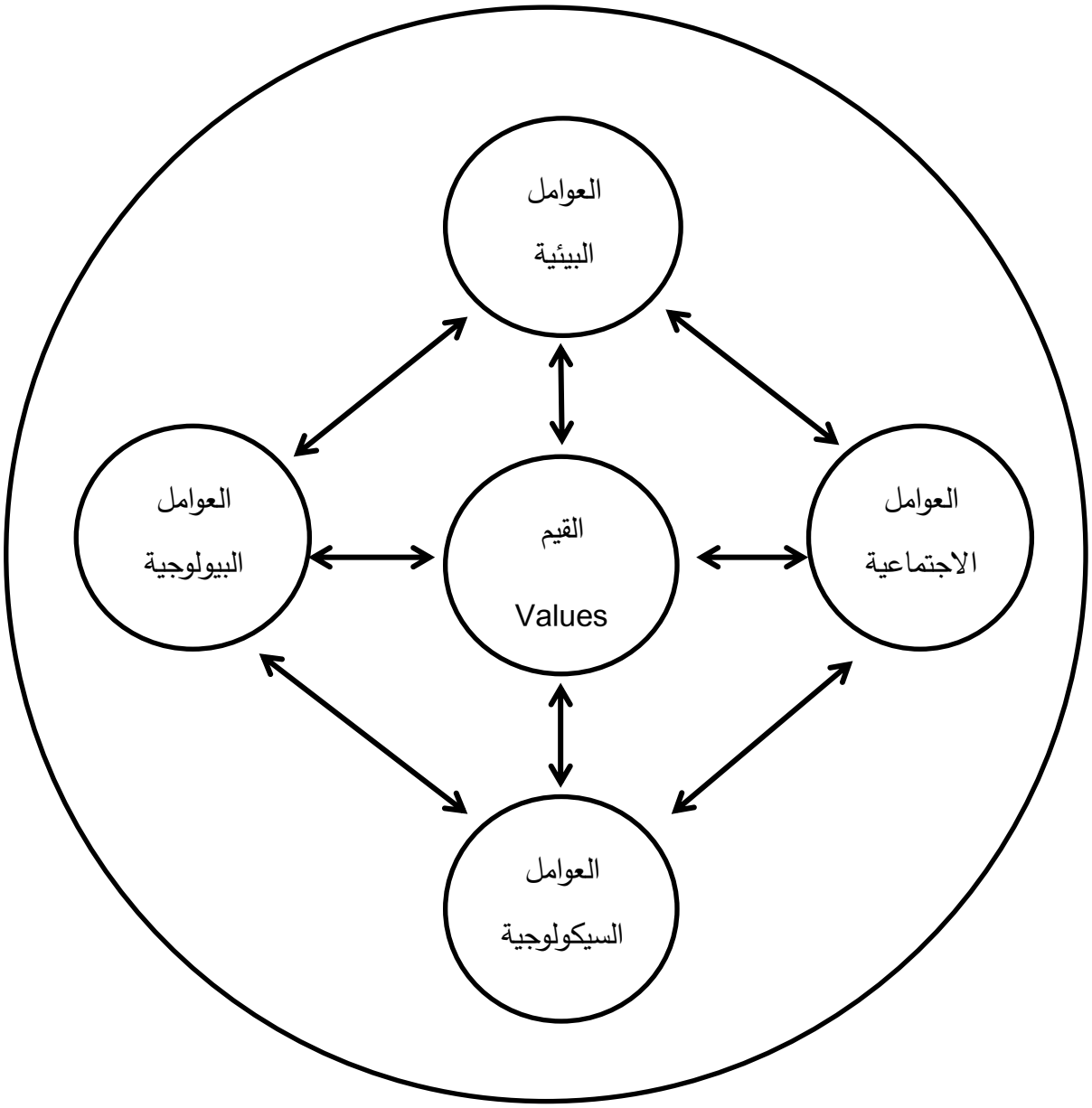

شكل رقم(01): يوضح محددات اكتساب القيم

5- وسائل تنمية القيم:

تعددت الأوساط التي يمكن عدها من وسائل تنمية القيم لدى الطفل نظرا لقوة تأثيرها فيه وتشكيل عقليته ولتعدد هذه الأوساط يمكن التطرق إلى أهمها[1]:

أ- البيت أو الأسرة: يعتبر البيت المؤسسة الأولى للتربية ففيه يولد الطفل وفيه يتلقى دراسته الأولى في مجال التنشئة الاجتماعية لكي يتحول من كائن بيولوجي إلى كائن إجتماعي، وتشكل الأسرة الجماعة المرجعية الأولى التي يرجع الطفل إلى قيمها ومعاييرها ليحكم على سلوكه وتصرفاته.

ب- المدرسة: إذا كانت الأسرة هي المحضن الأول التي يعايش فيها الطفل القيم وقواعد الأخلاق والسلوك فإن المدرسة هي المزرعة الأولى والأساسية التي يتعلم فيها الطفل هذه القواعد ويدركها ويتفهم معانيها وأهميتها في بناء المجتمع، إن المدرسة المعاصرة تهيئ الناشئة بالدرجة الأولى لحياة العمل الإنتاجي وذلك بوسيلتين:

الأولى: أنها تعلم مهارات محددة ذات علاقة بالعمل.

الثانية: أنها تنمي فيهم الإتجاهات والعادات الضرورية للأداء الوظيفي الفعال.

ج- جماعة الرفاق: تعد جماعة الرفاق أحد الأوساط الاجتماعية الرئيسية التي تؤثر في الفرد على مختلف المستويات: الشخصية، الاجتماعية، العقلية، والأكاديمية وتمثل دراستها محور الاهتمام لعالم النفس والمربي وعالم الاجتماع، حيث تلتقي أهدافهم حول الكيفية التي تعمل بها جماعة الرفاق كوسيط من وسطاء التربية والتنشئة الاجتماعية، أو كعامل من عوامل تنمية القيم والتأثير في شخصية الناشئ من جهة، وكناقل لثقافة المجتمع كعامل من عوامل التغيير فيها من جهة أخرى.

[1]- حناشي لعلي بن صالح: مرجع سبق ذكره، ص- ص 72-77.

د-القدوة الصالحة: التي تمارس دورها في شحذ الفعالية الروحية للأمة، فإنما نعني بها تلكم النماذج القيمة الرائدة التي تقع على كواهلها مهمة التغيير الديناميكي عن طريق القيادة العملية، غير المنظورة وغير المباشرة والتي تتولى في نفسها وسلوكها تجسيد وترجمة القيم والتعبير المثالي عن واقعيتها دون ضجيج.

هـ- الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام أدوات هامة في تحقيق أهداف متنوعة من بينها الأهداف التربوية، فالتربية بمفهومها الواسع لا تقتصر على فترة زمنية من عمر الإنسان، وإنما تمتد عبر مراحل عمره المختلفة منذ الطفولة إلى الكبر. ويقوم الإعلام على عملية الإتصال والتي تعرف على أنها العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار، والمعلومات، والمعتقدات والآراء، والمواقف والإتجاهات من وإلى الآخرين، مما يؤدي في النهاية إلى تكوين صورة عقلية جديدة توجه سلوك الإنسان.

و- المناخ العام: يقصد بالمناخ العام المحصلة الإنعكاسية لعطاء سائر المؤسسات والهيئات التربوية والتوجيهية والإصلاحية ذات التأثير المباشر وغير المباشر في تأصيل الإنتماء، المناخ العام يسوق المجتمع كله في مسار جمعي ويتوجه به توجها جمعيا نحو الخريطة الحضارية المرسومة له.

II- واقع القيم في المجتمع:

1-القيم التي تقوم عليها حقوق الإنسان:

حقوق الإنسان تعتمد على عدد من القيم المستمدة من الأديان السماوية وثقافة المجتمع التي تشكل محورا أساسيا يستند إليه العاملون في مجال حقوق الإنسان وهذه القيم هي[1]:

أ- الحياة: إن وضع قيمة للحياة هو الشرط الأساسي لتبرير جميع الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان، فقيمة الحياة تعد بمثابة المصدر الأساسي لجميع المثل العليا، فالحياة بطبيعتها تتواصل وتتكافل في جميع أجزائها

[1]- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 2009، ص- ص 409-411.

وأشكالها سواء الإنسانية أو غير الإنسانية والإضرار بأي جانب من جوانب الحياة يؤثر على النسيج الاجتماعي القائم فالله لم يخلق الحياة عبثا والعاقل يدرك بما وهبه الله من عقل وما أودع فيه من فطرة أن الكون الذي بني على نظام دقيق والإنسان الذي خلق في أحسن تقويم لا بد أن يكون وراء خلقهما هدف عظيم وغاية سامية وبالتالي فإن إضاعة الإنسان لأي وقت من حياته وإبقائه في دائرة الفراغ والضياع يتنافى مع هذه الحقائق، فلا بد أن يجعل الإنسان لحياته هدفا يسعى إليه.

ب- الحرية والتحرر: لقد اعتنى الإعلان لحقوق الإنسان بحرية الإنسان، حيث تضمن الحق في الحرية والتحرر من الاستعباد والاسترقاق والتحرر من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، فالإنسان بطبيعته يولد حرا متمتعا بالحق في الحرية وحرية الإختيار لمساره في الحياة، غير أن التمتع بهذه الحرية كثيرا ما يعترضه العديد من العوائق المادية وغير المادية.

لكن في الحقيقة ما من حرية مطلقة فهي تبقى نسبية تبعا لعوامل متعددة وأهمها نظام المجتمع الذي يعيش فيه الفرد.

ج- المساواة وعدم التمييز: تنص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مبدأ هام يتعلق بالمساواة بين كافة الناس، وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ وإقراره إلا أنه يمارس بشكل غير مقبول في الحياة اليومية، وفي كثير من أوجه العلاقات المختلفة بين الأفراد، ويعد هذا المبدأ مفهوما حاسما لمبدأ العدالة والذي يقتضي إمعان النظر فيما هو عدل أو ظلم ومساواة وعدم مساواة على أساس العوامل البيولوجية والإحتياجات النفسية والإجتماعية والثقافية وعند قبول مبدأ المساواة، يصبح من المستحيل التمييز ضد أي إنسان أو مجموعة من الناس، نظرا لأن التمييز يعد بمثابة إنكار واضح للحقوق الأساسية والمقبولة عالميا لجميع البشر وحرمان الآخرين من التمتع بهذه الحقوق.

د-العدالة: للعدالة جوانب مختلفة يتعين مراعاتها وهي الجوانب القانونية والقضائية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها من الجوانب التي تشكل الأساس الذي يستند إليه المجتمع في صيانة كرامة أعضائه وضمان أمن الأفراد وسلامتهم، إذ تشمل العدالة الاجتماعية إشباع حاجات الإنسان الأساسية وإقتسام الموارد المادية على أساس المساواة.

فالمساواة لا تعني العدالة لكن العدالة في كثير من الأحيان تحقق المساواة بين أفراد المجتمع وهذا بغض النظر عن مركز الشخص أو جنسه أو دينه.

هـ- التضامن: يعتبر التضامن قيمة أساسية متأصلة تنطوي على تفهم معاناة الآخرين والتواصل معهم وإتخاذ موقف مؤيد لهم.

2- القيم والإبتكار:

لا شك أن الإبتكار هو كشف جديد تدعمه قواعد جديدة، وكلما زادت قوة الكشف تحررا، أدى ذلك إلى قواعد جديدة من الصعوبة بمكان الوصول إلى الكشف الجديد والقواعد الجديدة.

وترجع العملية الإبداعية إلى الدوافع التي قد تعوق نمو الإبداع وإنطلاقه، وقد تعمل على تنشيط الطاقة الإبداعية، وتشجيع المبادرة الفردية البناءة، وخلق مناخ إجتماعي عام متسامح ومحفز.

وتختلف المجتمعات المتحضرة عن المجتمعات المتخلفة في مدى القيمة التي تضعها كل منها لدوافع الإنجاز والتحصيل بين الناس، فالمجتمعات الحضارية تضع قيمة أكبر لهذا الدافع، ولهذا فهي تتجه دائما إلى سرعة التطور الاقتصادي والإجتماعي والصناعي، أما المجتمعات المتخلفة فهي تضع قيمة أقل على هذا الدافع، وقيمة أكبر على دافع القوة، ولهذا فهي تبتعد دائما عن التطور، وتواجه أخطاءها بالشكل الملائم، ويمكن خلق هذه الدوافع عن طريق وسائل الإعلام والإتصال، النظم التعليمية والعلاقات الاجتماعية في المؤسسات الصناعية الاقتصادية، وللأسرة دور كبير في خلق هذه الدوافع، وكذلك خطة ملائمة توازن

بين شيوع دوافع الإنجاز في مجتمع معين، وشيوع الدوافع الأخرى المعطلة للتغير الاجتماعي، وتقوم المؤسسات الاجتماعية والثقافية والصناعية والتربوية بدور هام في تشجيع الإبتكار ونموه فأجهزة الإعلام تلعب دورا هاما في خلق الظروف الاجتماعية والمناخ الاجتماعي الذي يشجع على الإبتكار، كذلك فإن مؤسسات البحث العلمي كالجامعات ومراكز البحوث يرتبط عملها بتنشيط العقول وتدريبها على الإبتكار.

ومن بين الأخطاء التي تبدو في هذه المنظمات، الأساليب القيادية، والتي تشعر الأشخاص في المراتب الدنيا بالإغتراب، والذي هو من أهم الأخطار التي تواجه الإحساس بمدى الكفاءة الذاتية، والتلقائية، فتزداد السلبية والمقاومة للتغيير والتجديد.

والحق أن منظمات البحث العلمي والجامعات تصبح من أكثر المؤشرات تدهور القدرات الإبتكارية والإبداعية للعمل عندما تخضع لأساليب متصلبة في الإتصال، وعندما تنمي نظاما من العلاقات يتركز على بناء القوة الرسمية، مما يتعارض مع الجو الاجتماعي الذي يخلق طموحا للفكر الجيد والخبرة[1].

3- تأثير القيم المجتمعية على العمل المقاولاتي للمرأة:

لاتزال القيم الاجتماعية المرتبطة بعمل المرأة غير إيجابية عموما، وفي ذلك تناقض كبير مع الواقع المعاش، حيث إن المرأة قد انخرطت فعليا في ميادين العمل المتنوعة و الضرورية، و لكن القيم الغالبة لاتزال تثمن عمل المرأة داخل البيت فقط، والعمل المنزلي له أهميته الكبيرة، لكن الحياة المعاصرة بتعقيداتها المختلفة و تطوراتها و متطلباتها قد ساهمت بتغير الصورة و ظهرت العديد من الأعمال الضرورية والأساسية والتي تتطلب العمل خارج المنزل مثل الخدمات الطبية والتعليمية و الأعمال التجارية، والمؤسسات الخاصة بشؤون المرأة المتنوعة و كذا المقاولاتية وغير ذلك في حياة المدينة الحديثة، كما أن المرأة لم تنقطع عن العمل خارج

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة ناشر، ط1، الإسكندرية، 2014، ص- ص 233-234.

المنزل، بل استمرت فيه في البيئات القروية و الصحراوية وفي أعمال الزراعة وتربية المواشي و الأعمال الانتاجية الأخرى المساندة.

ولابد من تعديل القيم السلبية المرتبطة بعمل المرأة وتأكيد أهميته و جوانبه الإيجابية وعدم إطلاق التعميمات الخاطئة أو السطحية حول عمل المرأة، ومن السلبيات الأخرى المرتبطة بعمل المرأة زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في المنزل إضافة للعمل وعدم كفاية التسهيلات العملية المساعدة[1]، كانت البداية من كون شروع النساء في العمل المقاولاتي ألغى اعتقادا سائدا ترسخ في محيطهن بأن الاستثمار و المقاولة هما للرجال دون النساء، كما أثبتت المبادرة لديهن في هذا المجال، أن أسلوب الامتناع عن الخوض في مجالات الاستثمار والبحث عن الربح وتجسيد مشاريع اقتصادية وخدمية ليس ذي جدوى، بل العكس هو الصحيح أن سعي النساء لكسر هذا الاحتكار المفروض ثقافيا واجتماعيا هو الذي مكنهن من التأثير في المحيط ايجابيا بدل الوقوف تجاهه موقف الامتناع والرفض، ومن ناحية أخرى كشف الالتحاق بعالم المقاولة على جانب ايجابي آخر في المحيط العائلي، فالكثير من النساء أكدن أنهن تمكن من النجاح في مشاريعهن بفضل دعم الزوج أو العائلة الكبيرة من أب وأخوة.

وقد بين هذا أن المحيط الأسري الذي كان في السابق هو أول عائق ينبغي أن تجتازه المرأة للدخول في عالم المقاولة أصبح في حدود معينة مدعما لها وهنا يمكن أن نسجل ملاحظة ذات معنى بتطور موقف هذا المحيط، لقد استمرت الأسرة العربية و لعقود طويلة خاصة في الحقبة ما بعد الموجة الاستعمارية تقدم العمل المكتبي والاداري وبالأخص الحكوميمنه على العمل اليدوي، الحرفي أو التجاري.

ولم يبدأ التراجع عن هذه الأولوية لصالح العمل اليدوي والتجاري ثم الاستثماري والمقاولاتي، إلا بعد أن بدأت موجة اقتصاد السوق في بداية التسعينات من القرن الماضي، وقد انعكس ذلك على التخلي التدريجي عن

[1] – جريدة الاتحاد: تعديل القيم السلبية تجاه عمل المرأة يدعم دورها وصحتها النفسية ،ww.alittihad.ae، 2018/04/03 التوقيت 19:27.

الشعور بدونية مثل هذه النشاطات على حساب الوظائف الادارية و الخدمية الحكومية، وقد استفادت المرأة من هذا الوضع الجديد لتدخل تدريجيا عالم المقاولات وتنجح فيه وقد أثرت التكنولوجيات الجديدة لوسائل الاعلام والاتصال على البيئة التي تتحرك ضمنها النساء، فمن جهة مكنتهن من كسر حواجز الخوف من الاستثمار في المجالات التي تحمل مخاطر بعد الاطلاع على تجارب ناجحة في قطاعات كان يبدو النشاط فيها مستحيلا[1].

3- نماذج من قيم المجتمع العربي:

أشار "زاهر" إلى بعض القيم التي تسيطر على سلوكنا وإتجاهاتنا النفسية والإجتماعية كنماذج من حياتنا الاجتماعية العربية ومن الأمثلة على ذلك[2]:

أ- القيم الأبوية الإستبدادية: يقوم البناء الأسري والبناء الاجتماعي كذلك بكل مؤسساته على تقديس تسلط الأب والأخ الأكبر، وكثيرا ما تلجأ نظم التربية الأسرية والإجتماعية إلى أساليب تأديبية كثيرة من أجل تحقيق خضوع الفرد، فهي مثلا تعتمد التلقين من أجل تأديب الفرد وتربيته لكي يكون مطيعا وسلبيا، أو تلجأ إلى توقيع عقوبات نفسية بهدف إشعاره بالإثم والذنب من خلال تحقيره أو تصغيره، وتأكيد شعوره بالخجل والعجز كما في العقاب البدني، وينتج عن هذه الأساليب عدم ثقة الفرد بنفسه وعدم إستقلاليته وهي أساليب قهرية في ضبط سلوك الفرد تؤدي فيما بعد إلى محاولة الفرد النيل من غيره أو إذلالهم أو لجوئه للغش والتمويه والخداع، وإن غابت هذه القيم أحيانا فهي تتخفى في أشكال ضمنية أو خفية أكثر قسوة وتسلطية.

[1] محمد سليم قلالة : المقاولة و ريادة الاعمال النسائية في العالم العربي قيادة و تنمية، أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، المجلد الثاني، الجزائر، 2013، ص،ص13،14،org, www .arabwomenorg ،2010/04/10 التوقيت 10:28.

[2] فارس راتب الاشقر: مرجع سبق ذكره، ص – ص 30- 32 .

ب- قيم الأنانية الطفيلية والفساد: على الرغم من محاولة الفرد التخلص من القيود والضغوط الأسرية التسلطية إلا أنه يظل مرتبطا بأسرته أو عائلته وعشيرته على حساب وطنه، فيظل يحابي بإستمرار ماهو عائلي وشخصي على ماهو وطني وقومي، وهذه القيم (الفردية والجماعية) تجعل الفرد سلبيا أنانيا لا يهتم بقضايا مجتمعه، وكما تظهر هذه القيم في عدم محافظة الفرد على الممتلكات العامة ويمكن تلمس الروح الأنانية والسلوك الفردي.

ج- قيم الإستهلاك والعمل غير المنتج: إن تركيز وسائل الإعلام على الترويج للمنتجات الأجنبية المادية والثقافية أدى إلى تشكيل أنماط سلوكية إستهلاكية شاذة وكمالية، ومن ثم أدى إلى إيجاد تمايزات وصراعات طبقية بين الناس، والإنسياق الأعمى وراء تلك القيم الإستهلاكية ينأى بنا عن العمل المنتج، ويشوه أي قيمة للعمل الاجتماعي.

د- القيم المكبلة لطاقات المرأة والشباب: تعمل التنشئة الاجتماعية في مجتمعنا الأبوي على الإعلاء من قدر الرجل في حين تقلل من مكانة المرأة ومن أثرها في المجتمع، ويصل أحيانا إلى حد الإضطهاد سواءا كان علنا أو خفاءا، كما أن هناك عدم الثقة في المرأة والشك فيها، كما ينظر غالبا للمرأة في صورة المكسورة الجناح الضعيفة، التابعة للرجل، ولا ينظر إليها المجتمع إلا من خلال زوجها، وأن وظيفتها الوحيدة هي الإنجاب وأداء الأعمال المنزلية التقليدية، وهذه القيم تكشف لنا عن مدى تعسف المجتمع ضد المرأة وإضطهاده له.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا إلى الأهمية البالغة التي إكتسبتها مشاركة المرأة في القطاع المقاولاتي من المنظورين الاقتصادي والإجتماعي بإعتبار المقاولة النسوية ترتبط إرتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية للبلدان لذا فقد تم تعزير دور المرأة في الحياة الاقتصادية وتمكينها كشرط أساسي لإرساء ركائز التنمية في البلدان العربية، لذا فقد تم إزالة الحواجز التي يضعها المجتمع بالإعتماد على قيم خاطئة تنقص من قيمة المرأة كفاعل مهم في المجتمع، لذا فقد حاولت الدول ومن بينها الجزائر مقاربة النوع الاجتماعي بوضع إستراتيجية لتمكين المرأة في كافة المجالات وخاصة المقاولاتي.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

I- المجال الجغرافي

II- المجال الزمني

III- المجال البشري

ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة

ثالثا: أدوات جمع البيانات

I- الملاحظة

II- المقابلة

III- الإستمارة

رابعا: أساليب تحليل البيانات

I- الأساليب الكمية

II- الأساليب الكيفية

خامسا: خصائص العينة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يشتمل هذا الفصل على مجالات الدراسة، وعرض لمجتمع الدراسة والعينة المطبقة، منهج الدراسة، وتوضيح أدوات جمع البيانات المطلوبة في هذه الدراسة وكيفية تصميم الإستبيان وتحكيمه من قبل أساتذة خبراء في هذا المجال وأساليب التحليل، وانتهى الفصل بتوضيح خصائص مجتمع الدراسة.

أولا: مجالات الدراسة

هناك ثلاثة مجالات رئيسية للدراسة هي:

المجال المكاني، المجال الزمني، المجال البشري.

I- المجال المكاني:

ونقصد به المجال الجغرافي الذي طبقت فيه الدراسة، وبما أن موضوع دراستنا يتمحور حول النساء المقاولات بولاية تبسة، فقد حددت الطالبة مكان دراستها داخل الولاية دون اللجوء للمناطق المحيطة بها حيث تركزت أغلب المشاريع النسوية، وبذلك تكون بلدية تبسة هي مكان هذه الدراسة.

II- المجال الزمني:

بعد تحديد الموضوع الذي سيتم دراسته قامت الطالبة بدراسة إستطلاعية منذ شهر جوان 2017، حيث توجهت لعدة مؤسسات لها إرتباط بالمشاريع منها:

- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)
- ✓ الكونفدرالية العامة لأرباب العمل –الإتحاد العام للمقاولين الجزائريين UGEA–
- ✓ ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية تبسة (OPGI)
- ✓ مديرية التعمير الهندسة المعمارية والبناء (DUAC)

- ✓ خلال شهر سبتمبر 2017 بدأت الدراسة الفعلية وهذا إنطلاقا من الجانب النظري وجمع المادة العلمية حول الموضوع.
- ✓ منذ شهر نوفمبر إلى غاية شهر فيفري تم إنهاء الفصلين الأولين "الإطار المفاهيمي والإطار النظري".
- ✓ منذ شهر فيفري إلى 20 مارس تم ضبط الإستمارة وتحكيمها.
- ✓ منذ 22 مارس إلى 04 أفريل تم توزيع الإستمارات وإسترجاعها.
- ✓ من 05 أفريل إلى غاية 15 أفريل تم تفريغ البيانات وتحليلها.
- ✓ من 16 أفريل إلى غاية 26 أفريل تم إستخلاص النتائج
- ✓ في 03 ماي تم إخراج المذكرة في شكلها النهائي.

III- المجال البشري:

بما أن موضوع الدراسة هو المقاولة النسوية والقيم المجتمعية، فإن العنصر البشري في هذه الدراسة هو النساء المقاولات، وقد ركزت الطالبة في دراستها على النساء صاحبات المشاريع بإختلاف نشاطهن وبإختلاف أعمارهن ومستواهن التعليمي وخلفياتهن الاجتماعية.

فمجتمع الدراسة يشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة[1]، ونظرا لإستحالة دراسة المجتمع كله فسيتم تعيين مجموعة أفراد يطلق عليها العينة وعلى الرغم من أن أسلوب العينة يوفر على الباحث الجهد والوقت والمال إلا أنه من الناحية النظرية يتطلب أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الذي تسحب منه وإلا فلا يصدق على المجتمع ما صدق على تلك العينة[2]، وبذلك قامت الباحثة باختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، وهذا يخضع لعدة إعتبارات، فهي عينة محدودة من أهم خصائصها أنها من فئة

[1]- ربحي مصطفى عليان: البحث العلمي-أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته- بيت الأفكار الدولية، عمان- الأردن، ص 159.

[2]- مروان عبد الحميد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، ط1، عمان- الأردن، 2000، ص 157.

الإناث اللائي أنشأن مشاريع، وبما أننا لم نتحصل على أي قائمة إسمية من أي مؤسسة، وبما أننا لا نستطيع إحصاء جميع النساء المقاولات ببلدية تبسة، لذا تم إختيار العينة القصدية "الهدفية، الغرضية" ولقد أجمعت معظم المصادر على أنه لا توجد قواعد جامدة للحصول على عينة مناسبة لأن لكل موقف خصائصه[1].

والعينة القصدية يتم إنتقاء أفرادها بشكل مقصود نظرا لتوافر بعض الخصائص في هؤلاء الأفراد دون غيرهم، ولكون هذه الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة، حيث تم توجيهنا عن طريق عدة أشخاص لهم صلة بهؤلاء النساء المقاولات، ولم يتم تحديد عدد العينة نظرا لإنتشار المشاريع التي تقيمها النساء المقاولات في أماكن مختلفة بالولاية.

ثانيا: المنهج المستخدم

تستهدف هذه الدراسة جمع الحقائق والبيانات وتحليلها، للوقوف على حال المقاولة النسوية ومواجهتها للقيم المجتمعية.

وإنطلاقا من طبيعة الدراسة التي يمكن إعتبارها أحد أهم العوامل الأساسية في تحديد المنهج، فقد إخترنا المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدراسات الاجتماعية، فالمنهج الوصفي يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة إجتماعية وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة[2].

[1]– فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية– مصر، 2002، ص 190.

[2]– محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي–القواعد والمراحل والتطبيقات–، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، عمان– الأردن، 1999، ص، ص 46، 47.

المنهج الوصفي التحليلي يقوم بربط وتصنيف البيانات وتفسيرها وبيان نوعية علاقة المتغيرات والأسباب والإتجاهات، ويتم إستخلاص النتائج والقاعدة الأساسية في البحث الوصفي هي أن الباحث لا يقدم إعتقادات خاصة وملاحظات سطحية، بل جميع ما يقدمه يكون مبني على هيئة فرضيات مبنية على نظريات ودراسات مستمدة من أدلة وبراهين، ويقوم بتحليلها بعمق للوصول إلى وصف تحليلي دقيق، وستقوم الطالبة بدراسة الظاهرة محل الدراسة "المقاولة النسوية والقيم المجتمعية" عن طريق هذا المنهج للتعرف على الأسباب الكامنة وراء حدوث هذه الظاهرة.

ثالثا: أدوات جمع البيانات

بما أن لكل أداة من أدوات جمع البيانات مميزاتها وعيوبها وجدواها في الدراسة، فإننا إرتأينا إستخدام ثلاث أدوات لجمع المعلومات وهي من أهم الأدوات المستخدمة في المنهج الوصفي وهذه الأدوات هي:

I- الملاحظة: التي من خلالها سنحاول رصد سلوك النساء المقاولات أثناء أدائهن لعملهن لنتمكن من تجميع المعلومات التي قد لا تصرح بها النساء المقاولات، وما يميز الملاحظة العلمية عن الملاحظة العفوية أنها تعتمد على الانضباط و التنظيم من خلال وجود سؤال أو مشكلة تشغل البال وفرضية يهتدي بها الملاحظ في ملاحظته[1] وبذلك ستتبع الطالبة الملاحظة المباشرة دون مشاركة لمتابعة سلوك المبحوثات قصد التوصل إلى بعض المعلومات التي تفيد البحث والتعرف على الظاهرة أكثر وهذا سيكون أثناء توزيع الاستمارة على النساء المقاولات.

II- المقابلة: من خلال هذه الأداة سنقوم بجمع معلومات من عدة أشخاص سواء المبحوثات، أو أشخاص آخرين لهم علاقة، لذا ستكون المقابلة حرة غير مقننة لأن هذا النوع من المقابلات أكثر مرونة، وذلك لأن

[1]- إبراهيم أبراش: المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2009، ص 262.

أسئلتها لا تحدد تحديدا سابقا، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن تشجيع أفراد العينة للتعبير عن أفكارهم وآرائهم بحرية وتلقائية تسمح للباحث بالتعمق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمبحوث والموقف المحيط به[1]، فكلما إحتجنا للإستفسار عن شيء سنقوم بطرح سؤال وهذه ستكون بمثابة أداة تكميلية لما سنحصل عليه من معلومات من باقي الأدوات، وقد قامت الطالبة بالإستفسار عن بعض الأمور غير الواردة في الإستبيان من خلال زيارات استطلاعية لبعض المبحوثات بعد ملئ الإستمارة، كما قامت الطالبة ببعض المقابلات مع أشخاص يعملون بمؤسسات للمرافقة المقاولاتية مثل LANGEM حيث أن الطالبة تحدثت مع أحد العاملين هناك والذي كان له سابق إطلاع ودراية بموضوع الدراسة وهو المقاولاتية، فهذا الشخص كان قد أجرى دراسة مشابهة سنة 2017/2016 وقد إستفادت الطالبة من أفكاره وأخذت فكرة جيدة عن موضوع دراستها خاصة أن موضوع بحثه كان عن المرافقة المقاولاتية ما جعل الطالبة تضع هذا المصطلح كبعد من أبعاد الدراسة.

أيضا مقابلة مع مدير الكونفدرالية العامة للمقاولين والذي أفادنا ببعض المعلومات عن أسباب فشل بعض المقاولين والذي كان سببه الرئيسي حسب أقواله هو عدم دفع الأجور في الوقت المناسب ما يؤخر مصالح المقاولين وأشغالهم.

III- الإستبيان: يعد الإستبيان أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها[2] وذلك ببناء فقرات يتم من خلالها طرح مجموعة من الأسئلة المختارة بعناية ودقة، وترتبط إرتباطا مباشرا بأسئلة الدراسة وفرضياتها، حيث وضعت الطالبة مجموعة من الأسئلة بين مغلقة ومفتوحة واشتقت من فرضيات الدراسة التي شكلت محاور الإستمارة، لقد أخذت عملية بناء الاستبيان جزءا معتبرا من الوقت، وعرضناه عدة مرات على الأستاذ المشرف ليتم التوصل في النهاية إلى اختيار شكل الصياغة النهائية

[1]- فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة: مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2]- مروان عبد الحميد إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 165.

للاستمارة والذي اعتمدنا فيها على التسلسل المنطقي والمنهجي لقضايا البحث، وبعد ذلك قامت الطالبة بتوزيع الاستمارة على مجموعة من الاساتذة من كلية العلوم الانسانية والاجتماعية وهم سبعة أساتذة، وبعد استرجاع الاستمارات وتحكيمها قامت الطالبة بالإجراءات اللازمة وتم ضبط الاستمارة حسب اقتراحاتهم وقد تضمن البناء الداخلي للإستمارة أربعة محاور وضمن كل محور اندرجت عدة أسئلة كانت بالإجمال 29سؤال جاءت كالآتي: المحور الأول: بيانات شخصية

من السؤال 1 إلى غاية السؤال 7

المحور الثاني: الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة تساهم بشكل فعال في القضاء على التمييز في النوع الاجتماعي .

من السؤال 8 إلى غاية السؤال 14

المحور الثالث: المرأة المقاولة تتقيد بميادين محددة تماشيا مع الهيمنة الذكورية المفروضة عليها.

من السؤال 15 إلى غاية السؤال 21

المحور الرابع: توجد هيئات مرافقة متعددة و متنوعة تدعم المرأة المقاولة لتحقيق المساواة الاقتصادية.

من السؤال 22 إلى غاية السؤال 28.

بعدها قامت الطالبة بتوزيع الاستمارات على المبحوثات، إلى أن بلغ عدد الاستمارات الموزعة 51استمارة،تم استرجاع أغلبها بشكل مباشر باستثناء بعض الاستمارات التي طلبت المبحوثات تركها والعودة لأخذها، كما تم ملأ بعض الاستمارات عن طريق الهاتف، وفي الأخير تم استرجاع جميع الاستمارات.

الخصائص السايكومترية للأداة:

جمع البيانات عملية أساسية في أي بحث ولذلك فإن أدوات القياس ضرورة لازمة مهما كان نوع البحث ومن الصفات الاساسية التي لابد من توافرها في أدوات جمع البيانات هما الصدق والثبات.

1- الصدق:

والمقصود بالصدق هو إلى أي درجة يقيس الاختبار ما وضع لقياسه[1]وللصدق في التحليل الاحصائيعددمن الأنواع تم استخدام اثنين منها لتأكيد صدق الاستبيان هما:

أ- الصدق الظاهري: وهذا الصدق يتضح من خلال مظهر الاستبيان، و الاستبيان الذي أعدته الطالبة من شكله الظاهري يتضح أنه أعد لاختبار الفرضيات، كما تشتمل هذه الاسئلة على أغلب مؤشرات و أبعاد المتغيرات.

ب- صدق التحكيم: بعد تحكيم الاستمارة والاطلاع على آراء المحكمين تم حساب صدق الأداة حسب معادلة لاوشي من خلال المعادلة التالية $cvr= \frac{n-N/2}{N/2}$

حيث أن:

Cvr: هو معامل صدق المحكمين

N: هو العدد الكلي للمحكمين

n:هو عدد المحكمين الذين قالوا أن البعد يقيس

وفيما يلي جدول يبين مستوى صدق الاستمارة بعد استبعاد أسئلة البيانات الشخصية.

[1] -منذر الضامن: أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان – الاردن،2007،ص113.

جدول رقم(01): يمثل صدق الاستمارة بعد التحكيم

رقم العبارة	N	N	cvr	رقم العبارة	n	N	cvr
07	06	07	0,71	18	07	07	01
08	06	07	0,71	19	07	07	01
09	06	07	0,71	20	06	07	0,71
10	06	07	0,71	21	07	07	01
11	06	07	0,71	22	07	07	01
12	04	07	0,14	23	07	07	01
13	05	07	0,42	24	07	07	01
14	06	07	0,71	25	06	07	0,71
15	07	07	01	26	05	07	0,42
16	06	07	0,71	27	07	07	01
17	07	07	01	28	06	07	0,71

صدق الأداة =(مجموع cvr/عدد العبارات)×100= $\frac{17,94}{22}$ ×100= 81,54

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن الاستبيان صادق.

أسماء المحكمين ورتبهم:

- ✓ بورزق نوار: أستاذ محاضر –ب–
- ✓ بلقاسم داود: أستاذ محاضر –ب–

- ✓ بوزغاية طارق: أستاذ مساعد –أ–
- ✓ سيد علي ذهبية: أستاذة محاضرة –ب–
- ✓ بلهوشات الشافعي: أستاذ محاضر –ب–
- ✓ بدراوي سفيان: أستاذ محاضر–ب–
- ✓ بوزيان عبد الغني: أستاذ محاضر–أ–

2- الثبات:

يعرف الثبات بأنه الاتساق في النتائج ويعتبر الاختبار ثابتا إذا حصلنا منه على النتائج نفسها لدى إعادة تطبيقه على الأفراد أنفسهم وفي ظل الظروف نفسها[1]وبما أن الثبات يحتاج لإعادة تطبيق أداة الدراسة وهي استمارة الاستبيان، فإنه لا يمكننا التوصل إلى ثبات الأداة وهذا نظرا لضيق الوقت، فلم يكن بالإمكان توزيع الاستمارة على عينة استطلاعية والانتظار مدة كافية لاعادة توزيعها، لأنه لم تتوفر لدينا هذه المدة، كما أنه لم تتوفر لدينا عينة استطلاعية نظرا لصعوبة الوصول إلى مفردات العينة، كما أن المبحوثات لم يكن متعاونات بشكل كبير.

رابعا: أساليب تحليل البيانات

بعد جمع البيانات والمعطيات التي تحتاجها الدراسة وبالوسائل المعتمدة وهي الملاحظة والمقابلة والاستبيان سيتم إستخدام عدة أساليب يتم من خلالها التوصل إلى مدلولات هذه البيانات ومن الأساليب المستخدمة في هذه الدراسة نجد:

[1] – مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية مؤسسة الوراق، ط1، عمان – الاردن، 2000، ص42.

I- الأساليب الكمية: والمتمثلة في عرض البيانات من خلال جداول بسيطة تتضمن التكرارات والنسب المئوية.

II- الأساليب الكيفية: حيث سيتم تحويل البيانات الممثلة في الجداول بأرقام إلى عبارات كيفية لها معاني مرتبطة بمؤشرات الدراسة حتى يتسنى للقارئ فهم معاني الأرقام الممثلة في الجداول الإحصائية وبالتالي تفسير ومناقشة النتائج والتوصل إلى النتيجة العامة.

خامسا: خصائص عينة الدراسة

لقد قمنا بأخذ عدة متغيرات نراها أساسية للتعريف بعينة الدراسة وهن النساء المقاولات بولاية تبسة وسنقوم بعرض هذه المتغيرات من خلال الجداول التكرارية والنسب المئوية ومن خلال هذه النتائج سنحاول مناقشة الخصائص العامة لأفراد العينة.

1- المحور الأول: البيانات الشخصية لأفراد العينة

الجدول رقم (02): يمثل توزيع مفردات العينة حسب العمر

العمر / العينة	التكرار	النسبة المئوية
[23-32 سنة]	20	%39,20
[33-42 سنة]	16	%31,40
[43-52 سنة]	13	%25,50
53 سنة فأكثر	02	%03,90
المجموع	51	%100

يتضح من النتائج أن فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 23-32 سنة هم أعلى نسبة وهذا بمجموع 20مفردة ما يعادل 39,2% تليها فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 33-42 سنة بمجموع 16 مفردة أي ما يعادل نسبة 31,4%، ثم يلي ذلك فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم 43-52 سنة بمجموع 13 مفردة أي ما نسبته 25,5%، تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم 53 سنة فما فوق بمجموع 2 مفردة مل يعادل نسبة 03,90%، ومنه نستنتج أن عينة البحث يغلب عليها طابع الشباب، وهذه المرحلة عادة ما يكون الشباب قد أكملوا تكوينهم العلمي، أو أنهم إستفادوا من تجارب الحياة المهنية، كما أن هذه النسب نجدها متوافقة مع الخصائص الديموغرافية للمجتمع الجزائري الذي يغلب عليه الشباب، كما أن أغلب هيئات الدعم التي قامت السلطات الجزائرية بإنشائها، تدعم فئة الشباب من الجنسين.

جدول رقم (03): يمثل توزيع مفردات العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية / العينة	التكرار	النسبة المئوية
عزباء	13	%25,50
متزوجة	31	%60,80
مطلقة	05	%09,80
أرملة	02	%03,90
المجموع	51	%100

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة المبحوثة من المتزوجات وقد قدرت نسبة هذه الفئة بـ 60,80%، لتأتي بعدها نسبة العازبات 25,50%، أما فئة المطلقات فقدرت بـ 09,80%، وفئة الأرامل بـ 03,90% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بفئة المتزوجات من خلال هذه النتائج التي توضح أن أعلى نسبة هي فئة المتزوجات وهذا يعني أن خروج المرأة المتزوجة للعمل وخاصة في مجال المقاولات يرجع إلى سببين إما من أجل مساعدة الأسرة على تحسين وضعيتها الاقتصادية والإجتماعية، أو من أجل إثبات الذات.

جدول رقم (04): يمثل توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي / العينة	التكرار	النسبة المئوية
إبتدائي	00	%00
متوسط	08	%15,70
ثانوي	23	%45,10
جامعي	20	%39,20
المجموع	51	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث يتوزع بشكل خاص على المستوى التعليمي والجامعي بنسب متقاربة، فأعلى نسبة تمثلها مستوى التعليم الثانوي 45,10%، يليه فئة المبحوثين من ذوي المستوى التعليمي الجامعي 39,20%، وبنسبة متدنية تمثلها أفراد العينة من المستوى المتوسط تمثل 15,70%، أما المستوى الإبتدائي فينعدم في هذه العينة.

إن هذه الأرقام توضح المستوى التعليمي لمجتمع البحث والتي ترتبط بنوعية العمل المقاولاتي والتخصص الدراسي أيضا يسهم في تحديد نوع العمل ومن خلال المقابلة الحرة التي أجرتها الباحثة مع النساء المقاولات بعد توزيع إستمارة الإستبيان، والسؤال في هذا الصدد كان كالآتي: هل لديك تكوين آخر ساعدك على إنشاء مشروعك؟ وكانت أغلب الإجابات أنهن متحصلات على شهادة من التكوين المهني كشهادة الحرفي للخياطة، أو الحلاقة، أو متحصلات على شهادة من مدارس خاصة للإعلام الآلي، أما فئة المتخرجات من الجامعات فبعضهن أجبن أنهن أنشأن مشاريعهن بإستخدام الشهادة المتحصلات عليها من الجامعة، ومنهن من أجابت أنها تمتلك شهادة جامعية، وأضافت عليها شهادة في الإعلام الآلي لتستطيع إنشاء مشروع، وهي تمتلك ما يؤهلها لذلك، ومن خلال هذه المقابلة يتضح أن خريجات الجامعة عادة ما يتجهون لإنشاء مقاولاتهن إستنادا إلى تخصصاتهن، كالصيدلة، إنشاء مكاتب الدراسات الهندسية، أما النساء المقاولات من المستوى الثانوي أو

المتوسط فهن اللواتي لم يسعفهن الحظ للحصول على شهادة البكالوريا، للإلتحاق بالجامعة وإكمال تعليمهن، فيلجأن للإلتحاق بمراكز التكوين المهني للحصول على شهادة الخياطة أو الحلاقة، كما أن إنعدام المستوى التعليمي مرده إلى عدم قدرة هذه الفئات على التعامل مع الإجراءات والشروط التي يتطلبها إنشاء مؤسسة

جدول رقم (05): يمثل توزيع مفردات العينة حسب حالة الأب

حالة الأب / العينة	التكرار	النسبة المئوية
متوفي	25	%49
على قيد الحياة	26	%51
المجموع	51	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب متقاربة بين حالة الأب المتوفي بالنسبة للمرأة المقاولة بنسبة 49% وفي حالة بقائه على قيد الحياة بنسبة 51% وهي نسبة متقاربة جدا وهذه النتائج تدل على أن هناك نسبة كبيرة من النساء المقاولات يمارسن مهنة المقاولة من خلال إنشائهن لأحد المشاريع وهذا بإعتمادهن على موافقة الأب، لأن المرأة في مجتمعنا لا تستطيع إتخاذ قرارات مصيرية، أو بالأحرى ممارسة إستقلاليتها دون اللجوء إلى مشورة الأهل وخاصة الأب إذا كان على قيد الحياة، أما النساء اللواتي يفتقدن إلى وجود الأب في حياتهن فهذا السبب يدفعهن أكثر للإعتماد على النفس.

جدول رقم (06): يمثل توزيع مفردات العينة حسب نوع المشروع

المشروع / العينة	التكرار	النسبة المئوية
مقاولة البناء والأشغال العمومية والري	05	%09,80
مكاتب الدراسات الهندسية	05	%09,80
المجال العلاجي	02	%03,90
مهن حرة	30	%58,80
مشاريع حرفية	08	%15,70
الفلاحة	01	%02,00
المجموع	51	%100

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن المهن الحرة تمثل أعلى نسبة بـ 58,80%، لتأتي بعدها المشاريع الحرفية بنسبة 15,70%، لتأتي بعدها مقاولة البناء والأشغال العمومية والري، وأيضا مكاتب الدراسات الهندسية بنسب متساوية وهي 09,80%، بعدها المجال العلاجي المتمثل في النسبة 03,90% أما الفلاحة فتمثل أقل نسبة وهي 02,00%.

نلاحظ أن المهن الحرة تحتل الصدارة بالنسبة للمقاولة النسوية وهذا راجع للمستوى التعليمي لهؤلاء النساء اللاتي لم يتعدى مستواهن المتوسط أو الثانوي فيضطررن إلى إمتهان مهن حرة كالحلاقة أو الطبخ، أو فتح محلات لبيع الملابس أو بيع الأحذية، أو فتح مدارس خاصة ومثل هذه المشاريع مربحة، والربح هو الهدف الأول الذي تبحث عنه النساء من خلال هذه المهن، كما أن أغلب هذه المهن لا تحتاج إلى أي نوع من الشهادات، فأغلب النساء إستعملن موهبتهن وطورنها من خلال الممارسة، أما المقاولات التي تحتاج إلى شهادة جامعية فتتمثل في مقاولة الأشغال العمومية ومكاتب الدراسات الهندسية والمجال العلاجي كالصيدليات والعيادات المتخصصة في العلاج الطبيعي والحركي.

جدول رقم (07): يمثل توزيع مفردات العينة حسب سنة تأسيس المشروع

سنة التأسيس / العينة	التكرار	النسبة المئوية
[1994-1989]	05	%09,80
[2000-1995]	04	%07,85
[2006-2001]	02	%03,90
[2012-2007]	13	%25,50
[2018-2013]	27	%52,95
المجموع	51	%100

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن أعلى نسبة لسنة تأسيس المشروع كانت في الفترة الممتدة بين 2013-2018 بنسبة 52,95%، لتأتي بعدها الفترة 2007-2012 بنسبة 25,50%، وبعدها الفترة 1989-1994 بنسبة 09,80، لتأتي بعدها الفترة الممتدة بين 1995-2000 بنسبة 07,85% وأقل نسبة 03,90% الممثلة للفترة الممتدة بين 2001-2006.

ومن خلال قراءة هذه النتائج يتبين أن تواجد النساء في مجالات المقاولات منذ عهد الإستقلال وإلى غاية 2006، كان قليل جدا، ومنذ 2007 تزايد العدد كثيرا وخاصة في السنوات الأخيرة، وهذا راجع للتحولات التي حدثت في الجزائر، واشتداد التوجه نحو إقتصاد السوق مع تفاقم المناداة بالدعوة لإدماج المرأة في النسيج الاقتصادي الوطني والدولي بإعتبارها قوة فاعلة.

جدول رقم (08): يمثل توزيع مفردات العينة حسب وجود شريك

وجود شريك / العينة	التكرار			النسبة المئوية
	جنسه/ العينة	التكرار	ن.م	
نعم	رجل	04	28,60	%27,50
	إمرأة	10	71,40	
	المجموع	14	100	
لا	37			**%72,50**
المجموع	51			**%100**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن فئة أفراد العينة من النساء المقاولات اللاتي ليس لهن شريك في المشروع تمثل أعلى نسبة 72,50%، أما الفئة التي لها شريك تمثل نسبة 27,50%.

وهذا راجع إلى أن أغلب المشاريع النسوية هي من المشاريع المصغرة التي لا تضم عدد كبير من العمال ولا تحتاج إلى رأس مال بشري كبير، لذا فالمرأة لا تحتاج إلى شريك لإنشاء مقاولتها، أما الفئة التي إحتاجت لشريك لإنشاء مشروعها فقد إعتمدت في أغلب الحالات على امرأة، لأن ذلك يسهل عليها إدارة وتنظيم المشروع وهذا ما يتضح من خلال الجدول الذي يبين جنس الشريك حيث تمثل نسبة الشريك المرأة أعلى نسبة 71,40%، أما الشريك الرجل فيمثل نسبة 28,60%، وتوجد نسبة ولو بسيطة من النساء اللائي يفضلن مشاركة الرجال، قد يرجع السبب في ذلك لكبر حجم المشروع، أو صعوبة النشاط المزاول، وهذه النتائج توضح قدرتهن على تحمل الأعباء.

خلاصة الفصل:

لقد تم من خلال هذا الفصل توضيح أهم الخطوات المنهجية التي إعتمدنا عليها، حيث قمنا بضبط وتحديد الإطار المنهجي الذي ستتخذه هذه الدراسة كطريق لإختبار الفرضيات ميدانيا، محاولة منا الوصول إلى تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة وهي المقاولة النسوية والقيم المجتمعية.

الفصل الرابع: عرض البيانات وتحليلها

تمهيد

I- عرض وتحليل بيانات المحور الثاني

II- عرض وتحليل بيانات المحور الثالث

III- عرض وتحليل بيانات المحور الرابع

خلاصة الفصل

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنتناول الجانب الميداني الخاص بالدراسة من خلال عرض وتحليل البيانات الميدانية، بشكل يتوافق والاهداف التي نصبوا إليها من خلال بحثنا.

ومن هنا سنتعرض في هذا الفصل إلى المحاور الآتية:

I- الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة و القضاء على التمييز في النوع الاجتماعي.

II- الميادين التي تتقيد بها المرأة تماشيا مع الهيمنة الذكورية المفروضة عليها.

III - أجهزة المرافقة لدعم المرأة المقاولة و تحقيق المساواة الاقتصادية.

I- عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: بيانات خاصة بالخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة والقضاء على التمييز في النوع الاجتماعي.

الجدول رقم (09): يمثل توزيع مفردات العينة حسب الدافع للتوجه المقاولاتي

الدافع للتوجه المقاولاتي / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
رغبة شخصية	35	٪50,00
تشجيع من العائلة	3	٪04,30
ظروف مادية سيئة	16	٪22,85
إمكانات يجب إستثمارها	16	٪22,85
المجموع	70	٪100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن 50% من النساء المقاولات كان دافعهن للتوجه المقاولاتي هو رغبة شخصية، تليها النسبة 22,85% التي تمثل ظروفهن المادية السيئة التي دفعت بهن لإيجاد الحلول للخروج

من فخ الفقر والعوز، وكانت لهن القدرة على إجتياز هذا العائق والسير قدما بمشاريعهن، أيضا نفس النسبة تمثل الإمكانات التي تمتلكها النساء المقاولات من رؤوس أموال أو شهادات جامعية أو تكوينية وهذا ما وضحته عدة نساء عند مقابلتهن لملأ الإستمارة وطرح بعض الأسئلة عليهن بأنهن تلقينا تعليما سواء في الخياطة، أو الحلاقة، أو الإعلام الآلي وتحصلن على الشهادة التي تؤهلهن لمزاولة النشاط، وفي الأخير نجد النسبة 04,30% التي تمثل تشجيع العائلة لهؤلاء النسوة لدخول مجال المقاولاتية وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع الرغبة الشخصية لهؤلاء النسوة، ما يدل على أن العائلة ليس لها أي تأثير إيجابي بالنسبة للمرأة المقاولة لدخول عالم الأعمال، فتبقى رغبة شخصية دفعتهن لتحقيق ما يطمحن له.

الجدول رقم (10): يمثل توزيع مفردات العينة حسب مقوماتهن لإنشاء مقاولاتهن

مقومات إنشاء المشروع / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
مستواك العلمي	20	٪28,55
علاقات شخصية	09	٪12,85
مهاراتك الفنية	31	٪44,30
الإعتماد على الحظ	10	٪14,30
المجموع	70	٪100

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المهارات الفنية للمرأة المقاولة تمثل أعلى نسبة 44,30%، تليها المستوى العلمي بنسبة 28,55%، تليها نسبة 14,30% التي تمثل الإعتماد على الحظ، لتأتي بعدها العلاقات الشخصية ممثلة بنسبة 12,85%.

ومن خلال هذه النتائج يتضح أن المفهوم العام للمقاولاتية يتجسد فهي وحدة إنتاجية تجمع بين مختلف عوامل الإنتاج من موارد بشرية مؤهلة، فالنساء اللواتي يمتلكن مهارات فنية من بيع وشراء وتبادل وتسويق وغيرها

هن نساء مؤهلات لإنشاء مقاولات خاصة بهن، أيضا بالنسبة للمستوى التعليمي فهو من المقومات التي تعتمد عليها المرأة لدخول مجال المقاولاتية فقد عرفت نسبة تمدرس الإناث بالجزائر إرتفاعا محسوسا خلال السنوات القليلة الماضية، وقد قامت الجزائر بالتوقيع في جانفي سنة 1996 على الإتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهذا ما إنعكس فعليا على تطور تعداد الإناث في مختلف الأطوار التعليمية وقد كان لهذا أثر كبير على عطاء المرأة وطموحاتها لإثبات ذاتها.

الجدول رقم (11): يمثل توزيع مفردات العينة حسب السبب لعدم مواجهتها لمشاكل مشروعها

أسباب عدم مواجهة مشاكل المشروع / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
عدم الثقة بالنفس	05	٪09,80
ثقل أعباء المشروع	26	٪51,00
عدم الإستعداد الجيد لمزاولة هذا النشاط	04	٪07,80
عدم توفر الدعم المالي	08	٪15,70
لا توجد مشاكل	08	٪15,70
المجموع	51	٪100

من خلال النتائج المبينة في الجدول يتضح أن أعلى نسبة تمثل سبب عدم قدرة المرأة المقاولة على مواجهة مشاكل مشروعها هي 51% التي تمثل ثقل أعباء المشروع، تأتي بعدها نسبة 15,70% ممثلة لعدم توفر الدعم المالي وكذا عدم وجود مشاكل لمجموعة من النساء المقاولات، لتأتي بعدها نسبة 9,8%التي تمثل عدم ثقتهن بأنفسهن، أما أقل نسبة فهي 7,8% تمثل عدم الإستعداد الجيد لمزاولة هذا النشاط المقاولاتي.

ومن خلال هذه النتائج يتبين أن أهم أسباب عدم قدرة المرأة على مواجهة مشاكل مشروعها هو ثقل أعباء المشروع فأغلب صاحبات المشاريع هن من المتخرجات حديثا من الجامعة، أو من مراكز التكوين المهني وعند تجسيد أفكارهن على أرض الواقع يتضح أن التجريب غير النظري فتزداد الصعوبات خاصة إذا لم يتوفر الدعم المالي الذي هو بالأساس محرك العملية المقاولاتية، لكن بالمقابل هناك فئة من النساء المتمكنات صاحبات الخبرة اللائي لم تواجهن أي مشاكل.

الجدول رقم (12) : يمثل توزيع مفردات العينة حسب خصائصها

الخصائص / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
المخاطرة	13	٪09,90
التخطيط	16	٪12,20
الإبداع	18	٪13,70
إنتقاء الفرص	08	٪06,10
المهارة والخبرة	20	٪15,30
العمل الجاد والتفاني	20	٪15,30
الثقة بالنفس	36	٪27,50
المجموع	131	٪100

من خلال الجدول رقم (12) يتضح أن من أهم الخصائص التي تمتلكها المرأة المقاولة لمتابعة مشروعها هو ثقتها بنفسها وهذا بنسبة 27,50%، تليها المهارة والخبرة أيضا العمل الجاد والتفاني بنسبة 15,3 %، تليها الإبداع بنسبة 13,7%، يليها التخطيط بنسبة 12,2%، تليها المخاطرة بنسبة 9,9%، وفي الأخير انتقاء الفرص بنسبة 6,1%.

ومنه يمكن القول أن المرأة التي تمتلك الثقة بالنفس وكذا في قدراتها وإمكانياتها، بإمكانها مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجهها، ومن خلال الثقة بالنفس تستطيع النجاح في مشروعها، فالثقة بالنفس تساهم في تنشيط الجوانب الإدراكية والتصورية لدى المرأة المقاولة بشكل يجعلها أكثر مهارة في عملها وإلى جانب الثقة بالنفس فهي تمتلك خصائص أخرى تساعدها على دخول عالم المقاولة كالإبداع والتخطيط والمخاطرة والعمل الجاد، فأغلب المقاولات يخاطرن بأموالهن الخاصة بغية النجاح و تحقيق الذات.

الجدول رقم (13) :يمثل توزيع مفردات العينة حسب قدرتهن على التوفيق بين المهام

القدرة على التوفيق بين المهام / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
أبدا	07	٪13,70
أحيانا	12	٪23,50
دائما	32	٪62,80
المجموع	51	٪100

من خلال الجدول رقم (13) تتوزع عينة الدراسة حسب قدرتها على التوفيق بين مهامها كإمرأة وكمقاولة إبتداءا من أعلى نسبة 62,80% والتي تمثل قدرتها دائما على التوفيق بين مهامها، تليها قدرتها أحيانا بنسبة 23,50%، تليها النسب الأقل 13,70% التي تمثل عدم قدرتها أبدا على التوفيق بين مهامها.

فمن الخصائص التي تتصف بها المرأة المقاولة قدرتها الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها إتجاه المقاولة وبتوسع النشاطات التي تمارسها، تعددت أدوارها في الأسرة والمجتمع وأصبحت النساء أكثر تواجدا على الصعيد الاجتماعي والإقتصادي.

كما أنه ومن خلال المقابلة التي أجرتها الطالبة مع إحدى المبحوثات بعد ملئ الإستمارة وسؤالها ما إذا كانت تهتم بابنتها رغم عملها الشاق وهو طاهية من خلال إنشائها لمطعم فأجابت:

بعد عودتي للمنزل أخصص وقتا أقضيه مع إبنتي خاصة أنها تفتقد لوالدها لأنني مطلقة، ولكن الطالبة لاحظت أن المرأة تصطحب معها ابنتها للمطعم كما أن تصرفاتها طائشة أكثر من اللازم، أيضا الطالبة لاحظت أن إحدى المبحوثات وهي صاحبة صالون حلاقة تأخذ إبنتها معها للصالون، وهذا يدل على أن أغلب النساء المقاولات غير قادرات على التوفيق في مهامهن.

الجدول رقم (14): يمثل توزيع مفردات العينة حسب وسائل إستقطاب الزبائن

وسائل إستقطاب الزبائن / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
تخفيض السعر	28	٪35,40
المشاركة في المعارض	07	٪08,90
الإعلان	18	٪22،80
إضافة ميزة خاصة للسلعة أو الخدمة	26	٪32,90
المجموع	79	٪100

من خلال الجدول يتبين أن النساء المقاولات يستخدمن تقنية تخفيض السعر لإستقطاب أكبر عدد من الزبائن وتمثلها النسبة 35,40%، لتأتي بعدها إضافة ميزة خاصة للسلعة أو الخدمة بنسبة 32,90%، بعدها الإعلان بنسبة 22،80%، لتأتي بعدها المعارض بنسبة 08,90%. ويلاحظ أن أغلب النساء يستخدمن أكثر من تقنية لإستقطاب الزبائن، فشروط النجاح لدى المقاولين تكمن في التحكم المستمر بكل وظائف المؤسسة والإستغلال الجيد للسوق من خلال إكتساب مكانة وثقة لدى المتعاملين والمستهلكين فهذه العملية تعتبر عن فعل عقلاني واستراتيجي.

الجدول رقم (15): يمثل توزيع مفردات العينة حسب قدرتهن على منافسة الرجال

القدرة على منافسة الرجل / العينة	التكرار			النسبة المئوية
نعم	47			٪92,10
لا	لماذا / العينة	التكرار	النسبة المئوية	٪07,90
	طبيعة البنية الفيزيولوجية للمرأة	03	75,00	
	عدم القدرة على مجاراة الرجال	01	25,00	
	المجموع	04	100	
المجموع	51			٪100

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن النساء المقاولات لديهن القدرة على منافسة الرجال بشكل كبير وهذا متمثل بالنسبة 92,10%، أما عدم قدرتهن على المنافسة فنسبتها ضعيفة جدا 07,90%، وهذا راجع للحقوق التي كفلتها الدولة للمرأة وحثت الجهات المشرعة على تحقيقها من خلال بناء أرضية قانونية حمائية وضمان وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية، وبذلك يتم تعزيز إستقلالها الاقتصادي وتمكينها فتصبح منافس قوي للرجل في ميدان العمل، في حين أن نسبة قليلة جدا من النساء اللواتي يرين أنهن غير مؤهلات لمنافسة الرجال في ميدان المقاولة.

وقد لاحظت الطالبة أثناء تواجدها بمحل لبيع الأحذية تملكه إحدى المقاولات وأثناء ملئ الإستمارة لاحظت الطالبة كثرة الزبائن وقدرة صاحبة المحل على التعامل معهم واستقطابهم من خلال التعامل الحسن معهم، مع أن محلها هو المحل الوحيد بين محلات الرجال بالسوق.

II- عرض وتحليل بيانات المحور الثالث: الميادين التي تتقيد بها المرأة تماشيا مع الهيمنة الذكورية المفروضة عليها

الجدول رقم (16): يمثل توزيع مفردات العينة حسب تقبل المحيطين لإنشاء المشروع

<table>
<tr><th>العينة
تقبل المحيطين للمشروع</th><th colspan="3">التكرار</th><th>النسبة المئوية</th></tr>
<tr><td>إيجابي</td><td colspan="3">43</td><td>٪84,30</td></tr>
<tr><td rowspan="6">سلبي</td><td>التحليل
العينة</td><td>التكرار</td><td>النسبة المئوية</td><td rowspan="6">٪15,70</td></tr>
<tr><td>نظرة المجتمع للمرأة</td><td>03</td><td>٪37,50</td></tr>
<tr><td>عدم تقبل النشاط</td><td>02</td><td>٪25,00</td></tr>
<tr><td>عدم التفهم</td><td>02</td><td>٪25.00</td></tr>
<tr><td>عدم تقبل المرأة كمنافسة</td><td>01</td><td>٪12,50</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>8</td><td>٪100</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td colspan="3">51</td><td>٪100</td></tr>
</table>

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يظهر أن النسبة الأعلى للنساء المقاولات اللائي كان تقبل المحيطين لإنشاء مشروعهن إيجابي ونسبتها 84,30%، بينما تقبلهم بشكل سلبي نسبته 15,70%، لعدة أسباب منها نظرة المجتمع أو عدم تقبل نوع النشاط الذي تزاوله أو عدم التفهم خاصة من الزوج، كما أن هناك من الرجال المقاولين يعتبرون المرأة منافسا قويا لا يتقبلون وجودها في محيطهم، لكنها تبقى نسبة قليلة بالمقارنة مع تقبل محيطها لعملها المقاولاتي، وهذا راجع إلى أن أغلب النشاطات التي تزاولها النساء المقاولات بولاية تبسة

نشاطات خدماتية مثل الخياطة والحلاقة أو إنتاجية كصنع الحلويات والطبخ وأغلب هذه النشاطات هي نشاطات تقتصر بالدرجة الأولى على النساء.

الجدول رقم (17): يمثل توزيع مفردات العينة حسب ظروف إنشاء المشروع

ظروف إنشاء المشروع / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
سهلة	**02**	**٪03,90**
عادية	27	٪52,95
معقدة	22	٪43,15
المجموع	51	٪100

من خلال الجدول رقم (17) يتضح أن ظروف إنشاء النساء المقاولات لمشاريعهن كانت عادية بدرجة عالية نسبتها 52,95%، لتأتي بعدها الظروف المعقدة بنسبة متوسطة ممثلة بـ 43,15%، أما الظروف السهلة فنسبتها ضعيفة جدا ممثلة بـ 3,9%.

هذه النتائج توضح أنه عندما تنشئ المرأة مشروعا مقاولاتيا في ظروف عادية، هذا يعني تفهم المحيطين بها ومساندتها، كما أنه يعني أنها توجهت توجها صحيحا في مسارها المقاولاتي، واختارت النشاط الذي يلائمها ويناسب المحيطين بها فلم يقفوا حجر عثرة في طريق طموحاتها بالمقابل هناك فئة معتبرة من النساء الائي كانت ظروف إنشائهن للمشروع معقدة وهذا يعني أيضا أنها لم تستعين بأي طريق آخر لإنشاء مقاولتها فالمرأة التي تتلقى المساعدة خاصة من العائلة لا تجد صعوبة في إنشاء مشروعها.

الجدول رقم (18): يمثل توزيع مفردات العينة حسب تطوير النشاط

تطوير النشاط / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	51	٪98,00
لا	1	٪02,00
لمجموع	51	٪100

الجدول أعلاه يبين أن أغلب النساء المقاولات يردن تطوير نشاطهن وهذا ما تمثله النسبة 98,00%، أما من لا ترغب في تطوير نشاطها فممثلة بالنسبة 2,00%.

وهذه النتائج تدل على أنه لا توجد عوائق تمنع المرأة من الإستمرار في عملها المقاولاتي بل أكثر من ذلك فهي تسعى لتطويره، ومن المعروف أن العمل النسوي لم يتوقف عن التطور منذ سنين، و فئة المقاولات حديثات السن اللواتي أنشأن مقاولاتهن في سن مبكرة فإنهن يطمحن للإستمرار خاصة بعد إكتسابهن للمعرفة والخبرة.

الجدول رقم (19): يمثل توزيع مفردات العينة حسب الضوابط التي يخشينها

الضوابط / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
ضوابط قانونية	26	٪37,15
ضوابط إقتصادية	26	٪37,15
ضوابط إجتماعية	18	٪25,70
المجموع	70	٪100

من خلال الجدول رقم (19) يتضح أن الضوابط التي تخشاها المرأة المقاولة بولاية تبسة هي الضوابط القانونية والضوابط الإقتصادية بنسبة 37,15%، أما الضوابط الاجتماعية فنسبتها 25,70%.

كما أن النتائج تظهر أن المرأة المقاولة قد تخشى كل هذه الضوابط عند إنشاء مشروعها.

فإيجاد فكرة أمر يفرض على المقاول دراسة مكثفة ودقيقة للسوق ومصادر التمويل ومعرفة ولو بسيطة للجوانب القانونية لأن يصبح صاحب مشروع وبذلك يقوم بتحويل تلك الفكرة إلى مؤسسة حقيقية تنطلق فيما بعد في أداء نشاطها، لذا فالنساء المقاولات بعد إنشاءهن للمشروع أشد ما يخشيهن هو الملاحقة القانونية، وكذا تقلبات السوق، وأيضا المنافسة أما الضوابط الاجتماعية المتمثلة في العادات والتقاليد والقيم فهي أقل خطورة بالنسبة لهن.

الجدول رقم (20): يمثل توزيع مفردات العينة حسب نوع الصعوبات التي يواجهها المشروع

صعوبات المشروع / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
الإعتماد على أساليب تقليدية	07	٪11,50
نقص الخبرة	03	٪04,90
ضعف التمويل	22	٪36,05
عدم توفر المواد الأولية	05	٪08,20
كونك امرأة مقاولة	14	٪22,95
كراء المحلات	03	٪04,90
لا توجد صعوبات	07	٪11,50
المجموع	61	٪100

يتضح من خلال الجدول أن أهم الصعوبات التي تواجه المشروع المقاولاتي النسوي هو ضعف التمويل بنسبة 36,05%، تليه كونك امرأة مقاولة بنسبة 22,95%، تليها الإعتماد على أساليب تقليدية بنسبة

11,50%، أيضا نسبة 08,20% الممثلة لعدم توفر المواد الأولية، تليها نقص الخبرة ومشكل كراء المحلات وهذا بنسبة 04,90%.

قطاع المقاولات كغيره من القطاعات يواجه صعوبات ومعوقات تحد أحيانا من نموه وازدهاره، فأغلب هذه المشاريع تعتمد على المدخرات الشخصية للمالك لذا تعمل في مجلات عمل تقليدية، تفاديا للإقتراض من البنوك التي من الممكن أن تعجز المرأة المقاولة عن تسديد ديونها في الآجال المحددة وبذلك تدخل المرأة في دوامة الديون التي هي في غنى عنها، لذا تفضل ممارسة نشاط يتماشى مع إمكانياتها وإمكانيات عائلتها.

و قد لاحظت الطالبة أثناء توزيع الإستمارات أن أغلب النساء صاحبات المشاريع خاصة كالخياطة والحلاقة يستخدمن أساليب تقليدية تشكل عائق للتطور وهذا ما لم يصرحن به في الإستمارة.

الجدول رقم (21) :يمثل توزيع مفردات العينة حسب دواعي الخروج ليلا لإنجاز المهام

العينة / دواعي الخروج ليلا	التكرار			النسبة المئوية
	السماح / العينة	التكرار	النسبة المئوية	
نعم	نعم	18	٪100	٪35,30
	لا	00	٪00	
	المجموع	18	٪100	
لا	33			٪64,70
المجموع	51			٪100

من خلال الجدول يتضح أن طبيعة نشاط النساء المقاولات لا تستدعي خروجهن ليلا وهذا ما نسبته 64,70%، أما أن طبيعة النشاط تستدعي الخروج ليلا فممثلة بنسبة 35,30% وهذه النسبة تتماشى طردا

مع نسبة السماح لهن بالخروج فكل النساء اللواتي تستدعي طبيعة نشاطهن الخروج ليلا يسمح لهن بالخروج ومن خلال توزيع الإستمارات وأثناء الإجابات كانت الباحثة تسأل المبحوثات اللواتي أجبن بأنه يسمح لهن بالخروج ليلا إذا ما كن يخرجن بالفعل للعمل لكنهن أجبن بالنفي بأنهن لا يخرجن لأنه حتى ولو أن المسؤول عنها سواء كان أب، أخ أو زوج يسمح بذلك لكن المجتمع لا يسمح.

الجدول رقم (22) : يمثل توزيع مفردات العينة حسب مثلهن الأعلى

المثل الأعلى / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
الأب	17	٪33,30
الأم	16	٪31,40
الأخ	02	٪03,90
الزوج	02	٪03,90
شخصيتي	08	٪15,70
شخصيات بارزة	06	٪11,80
المجموع	51	٪100

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الأب هو المثل الأعلى للنساء المقاولات بنسبة 33,30%، بعده الأم بنسبة متقاربة مع نسبة الأب وهي 31,40%، يأتي بعدها شخصية المرأة في حد ذاتها بنسبة 15,70%، بعدها شخصيات بارزة إتخذتهن النساء المقاولات كمثل أعلى لهن وممثلة بنسبة 11,80% أما الزوج والأخ بنسبة 03,90% وهي أصغر نسبة.

وهذا يعني أن الأب والأم يكونان أكثر تفهما لإبنتهما وأكثر إهتماما بمستقبلها والفتاة التي تتخذ والدها قدوة تعيش جو أسري مستقر ومشجع، كما أن الأب الذي تتخذه إبنته مثل أعلى هو من الآباء الذين يمارسون

أدوارهم بين أبناءهم كآباء دون السماح للأخ بأخذ سلطاته وممارستها ضد أخواته، فهذا النوع من الآباء يوحي بالطمأنينة في نفوس بناته فتكون إختياراتهن في الحياة متماشية مع طموحاتهن.

III-عرض وتحليل بيانات المحور الرابع: بيانات خاصة بأجهزة المرافقة التي تدعم المرأة المقاولة في تحقيق المساواة الاقتصادية.

الجدول رقم(23): يمثل توزيع مفردات العينة حسب أجهزة المرافقة الداعمة

أجهزة المرافقة الداعمة / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
ANSEJ	06	٪11,80
ANGEM	03	٪05,90
CNAC	06	٪11.80
تأهيل المؤسسات	02	٪03,90
لا مرفق	34	٪66,60
المجموع	51	٪100

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة هي نسبة لا مرفق 66,60 ٪، بعدها نسبة 11.8٪ لكل من ANSEJ و CNAC لتاتي بعدها نسبة 5.90٪ ANGEM وبعدها نسبة 3.90٪ للصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذه النتائج يتضح ان اغلب النساء المقاولات بولاية تبسة لا يلجأن لأجهزة المرافقة ويفضلن الاعتماد على انفسهن لإنشاء مشاريعهن، رغم أن هناك العديد من المؤسسات التي أنشأتها الدولة لدعم المقاولاتية.

الجدول رقم(24): يمثل توزيع مفردات العينة حسب الوضع المالي للمشروع

الوضع المالي للمشروع / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
سيئ	08	٪15.70
جيد	37	٪72.50
جيد جدا	06	٪11.80
المجموع	51	٪100

النتائج المبينة في الجدول توضح الوضع المالي للمشروع الذي ستنجزه المرأة المقاولة حيث أن أعلى نسبة ٪72.5 تمثل الوضع الجيد، وتأتي بعدها نسبة ٪15.7 للوضع المالي السيئ وتأتي بعدها النسبة ٪11.8 تمثل الوضع المالي الجيد جدا، ومنه يتضح أن النساء المقاولات استطعن تسيير الشؤون المالية للمشروع رغم أن أغلبهن لم يلجأن لمؤسسات الدعم، وقد يكون الوضع المالي أحسن من النتائج المتحصل عليها عن طريق الاستمارة لأن أغلب النساء عند ملئهن للاستمارة رددن عبارة" أقول الوضع جيد حتى لا أكون مغرورة" مما يعني الوضع المالي أفضل مما سرحن به.

الجدول رقم(25): يمثل توزيع مفردات العينة حسب تسويق المنتجات

التسويق / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
سيئ	01	٪02,30
مقبول	28	٪65,10
جيد	14	٪32,60
المجموع	43	٪100

الجدول أعلاه يمثل النتائج بالنسبة لتسويق منتجات النساء المقاولات مع العلم أنه توجد نساء لديهن مشاريع لا تحتاج إلى تسويق مثل الحلاقة وكانت النتائج كالآتي: أعلى نسبة 65,10٪ للتسويق المقبول، لتأتي بعدها نسبة 32,60٪للتسويق الجيد، وبعدها التسويق السيئ بنسبة2.30٪

النتائج المتحصل عليها توضح أن النساء المقاولات يعتمدن على أنفسهن حتى في تسويق منتجاتهن، رغم أن هذه المهمة تنجزها مؤسسات الدعم التي وفرتها الدولة وهذا يعني أن هذه المؤسسات لا تؤدي وظائفها المطلوبة كالتسويق.

الجدول رقم(26): يمثل توزيع مفردات العينة حسب دعم المقاولات مثل الرجال

الدعم / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	22	٪43,10
لا	29	٪56,90
المجموع	51	٪100

من خلال الجدول يتبين أن نسبة 56,90٪ لا تتلقى الدعم مثل الرجال ونسبة 43,10٪ تتلقى الدعم كالرجال.

بما أن النسبة الأكبر من المبحوثات يشعرن أنهن لا يتلقين الدعم كالمقاولين الرجال فهذا يفسر عدم لجوئهن للهيئات الداعمة، خاصة فيما يخص التسويق أو التدريب والتكوين أو غيرها من المساعدات، لكن هناك عدد معتبر من النساء لهن نظرة ايجابية اتجاه المؤسسات الداعمة أنها لا تميز بين الرجال والنساء رغم أن البعض منهن يلجأن لهذه المؤسسات.

الجدول رقم (27): يمثل توزيع مفردات العينة حسب مرحلة المتابعة للمشروع

مرحلة المتابعة / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
مرحلة اختيار الفكرة	05	26,30
مرحلة التأسيس	06	31,60
مرحلة انطلاق النشاط	04	21,05
مرحلة ضمان ديمومة المشروع	04	٪21,05
المجموع	19	٪100

من الجدول رقم(27) نلاحظ أن أعلى نسبة تمثل مرحلة التأسيس 31.60٪، لتأتي بعدها اختبار الفكرة بنسبة26,30٪ وبعدها مرحلة انطلاق النشاط ومرحلة ضمان ديمومة المشروع بنسبة21,05٪.

ومنه يتضح أن أجهزة المرافقة تتابع المشاريع في بدايات التأسيس وبعدها تنسحب ليتولى صاحب المشروع كل المهام بنفسه دون متابعة.

الجدول رقم(28): يمثل توزيع مفردات العينة حسب المساعدة التي تقدمها أجهزة الدعم

المساعدة المقدمة من أجهزة الدعم / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
الاستشارة	**06**	**٪22,2**
التوجيه	**04**	**٪14,8**
توفير خدمات قانونية	**01**	**٪3,7**
منح القروض	**15**	**٪55,6**
التدريب	**01**	**٪3,7**
المجموع	**27**	**٪100**

الجدول يبين نتائج المساعدات التي تقدمها الهيئات الداعمة، أعلى نسبة 55,60٪ تمثل منح القروض، لتإتي بعدها نسبة 22,20٪ للاستشارة، بعدها نسبة 14,80٪ للتوجيه، لتأتي بعدها نسبة 3,7٪ لتوفير الخدمات القانونية والتدريب

ومن خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن أجهزة الدعم التي وفرتها الدولة لا تقدم للمقاولين وأصحاب المشاريع أي دعم سوى الدعم المالي رغم أن هناك عدة وظائف منوطة بها قد يرجع السبب إلى غياب الرقابة ومتابعة هذه الهيئات، والوظائف التي من المفروض أن تقدمها هذه الهيئات للمقاول هي مهمة بالنسبة له حتى يستطيع الاستمرار في مشروعه وإنجاحه.

الجدول رقم(29): يمثل توزيع مفردات العينة حسب نوع التمويل

نوع التمويل / العينة	التكرارات	النسبة المئوية
تمويل ذاتي	39	٪68,40
البنوك	14	٪24,60
صناديق الاستثمار	04	٪7,00
المجموع	57	٪100

الجدول رقم(29) يوضح نوع التمويل الذي أنشأت من خلاله المرأة المقاولة مشروعها وكان التمويل الذاتي يشكل أعلى نسبة 68,40٪، لتأتي بعده نسبة 24,60٪ للبنوك كممول، وبعدها نسبة 7,00٪ لصناديق الاستثمار.

هذه النتائج تبين أن المرأة المقاولة بولاية تبسة تعتمد على مدخراتها في تمويل مشروعها، أما البنوك فإن أجهزة المرافقة هي الوسيط بينها وبين المقاول لتمويله و هذا يدل على أن النساء المقاولات يعتمدن على أنفسهن لتمويل مشاريعهن لتجنب المشاكل التي يصادفنها مع مثل هذه المؤسسات، على عكس الرجال الذين يفضلون اللجوء لأجهزة المرافقة من أجل الدعم المالي.

خلاصة الفصل:

بعد عرض البيانات التي تم جمعها من الميدان باستخدام أدوات جمع البيانات، عن طريق الجداول الاحصائية البسيطة، وتحليلها تحليلا كيفيا، فإنه أصبح بإمكاننا مناقشة واستخلاص النتائج للتوصل إلى أسباب الظاهرة المدروسة.

الفصل الخامس: إستخلاص النتائج ومناقشتها

تمهيد

أولا: إستخلاص ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

I- إستخلاص ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

II- إستخلاص ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

III- إستخلاص ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة

IV- النتيجة العامة

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

I- مناقشة نتائج الفرضية الأولى

II- مناقشة نتائج الفرضية الثانية

III- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظرية الاقتصادية الوظيفية والسلوكية

I- مناقشة نتائج الفرضية الأولى

II- مناقشة نتائج الفرضية الثانية

III- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد الالمام بكافة جوانب الدراسة بدءا من الفصل التصوري ووصولا إلى الفصل الأخير الذي سنختم به عملنا، سنقوم بمناقشة واستخلاص النتائج، وتوضيح ما إذا كانت الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة محققة أم غير محققة وذلك كالآتي:

أولا: استخلاص ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

ثانيا:مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

ثالثا:مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات

أولا: استخلاص ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

توصلت الدراسة الراهنة إلى نتائج تعبر عن العوامل التي استطاعت من خلالها المرأة المقاولة تحدي القيم المجتمعية.

I –استخلاص ومناقشة نتائج الفرضية الأولى: والتي مفادها أن" الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة تساهم بشكل فعال في القضاء على التمييز في النوع الاجتماعي".

ومن خلال اختبار مؤشرات متغيري الفرضية والمتمثلة في :المهارات الفنية، المستوى التعليمي والكفاءة المهنية، الثقة بالنفس، تحمل المسؤولية وروح المقاولاتية كمؤشرات للخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة، في مقابل عدم المساواة بين الجنسين، تهميش دور المرأة في المجتمع، التبعية كمؤشرات للتمييز في النوع الاجتماعي.

وانطلاقا من أن للمرأة المقاولة العديد من الخصائص الشخصية كالثقة بالنفس والرغبة في النجاح والالتزام إلى جانب الخصائص المهنية كالتعليم والتكوين حيث أن هذه الخصائص والمؤهلات، تجعل المرأة المقاولة

تظهر مستوى من الاندفاع نحو العمل حتى أن هذا الاندفاع والحماس يأخذ شكل المغامرة وبذلك تكون لها القدرة على مقابلة التحديات والصعوبات التي تواجهها خاصة منها تلك المتمثلة في التمييز بينها وبين الرجل، والمرأة التبسية كانت ولازالت منذ عهود خلت صامدة في وجه الظروف والنكبات، وقد سعت بكل ما أوتيت من قوة لتطوير ذاتها رغم الثقافة السائدة في مجتمعها والتي تفرض عليها أداء أدوار اجتماعية منوطة بها كالزواج وتربية الابناء والاهتمام بواجباتها المنزلية، ومن خلال هذه الدراسة والشواهد الاحصائية المبينة في الجداول من09 إلى 15 فقد توصلنا للنتائج التالية:

1- أغلب النساء المقاولات بولاية تبسة لديهن الرغبة الشخصية في دخول عالم المقاولات وهذا ما تؤكده النسبة 50٪ من مفردات العينة المبحوثة أن دافعهن للتوجه المقاولاتي هو رغبة شخصية بالإضافة إلى أن هؤلاء النساء المقاولات اعتمدن عند إنشاء مشارعهن على مهارتهن الفنية من بيع، شراء، انتاج وتسويق بالاضافة إلى التعامل الجيد مع الزبائن وهذا ما تؤكده النسبة 44,30٪ لإجابات المبحوثات بأنهن اعتمدن على مهاراتهن الفنية لإنشاء مقاولاتهن، فأصحاب الأعمال الرائدة يتمتعون بقدرات فنية عالية يسخرونها لصالح أعمالهم، فالمرأة التي تمتلك هذه الخصائص تزيل الفوارق بينها وبين الرجل لتصبح بذلك شريك اجتماعي كفؤ.

2- المستوى العلمي والكفاءة المهنية يلعبان دورا هاما لبروز النساء في الجانب المقاولاتي،فمن خلال تحليلنا للبيانات المتعلقة بالمؤهلات العلمية من خلال الاستمارة والمهنية من خلال المقابلة من خلال المستوى العلمي والشهادة والتكوين المهني والخبرة المهنية، استنتجنا أن أغلب النساء المقاولات لديهن مستوى تعليمي يؤهلهن لإنشاء مشروع بمفردهن، ومنهن من لديها تكوين أو شهادة تساعدها على دخول المجال المقاولاتي، وهذا يدل على أن المرأة المتعلمة التي تمتلك شهادة تعليم أو تكوين مهني هي التي تتجه إلى ميدان المقاولات لكونها تدرك أن المستقبل للاستثمار والابداع وليس للوظائف البسيطة التي تعود المجتمع على وجود المرأة فيها.

3- الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية والقدرة على التكيف مع المواقف من السمات التي تتميز بها المرأة المقاولة، فهي بصدد مواجهة مجموعة من المشاكل والتحديات عند إنشاء مشروعها وهذا ما يفرض عليها محاولة حلها، كما أنه يجب عليها تقبل الفشل واعتباره انطلاقة لبداية جديدة.

4-المرأة منافسة جيدة للرجل في مجال المقاولات وهذا ما تبرزه نتائج الجدول رقم (15) من خلال النسبة المرتفعة 92,10٪ لإجابات المبحوثات، بأنهن قادرات على منافسة الرجل، فالنساء لديهن خصائص عديدة تتفوق فيها على الرجل وبالأخص في التواصل والتفاعل في مكان العمل، كما أن النساء المقاولات يستخدمن أساليب من شأنها أن تستقطب عدد كبير من الزبائن وتعتبر كاستراتيجية للتسويق من خلال تحويل الاعلان من التوعية بالمنتج إلى الإقناع، واختيار الوقت المناسب لتخفيض السعر لجذب الفئة الحساسة للسعر[1] وهذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (14) حيث أن تخفيض السعر من أهم الأساليب التي تستخدمها النساء لاستقطاب الزبائن وهذا يدل على حسن تسييرهن والمعوقات المجتمعية الناتجة عن خطأ في العادات والقيم مثل النظر للمرأة على أنها أقل شأنا، أورثت تشكيكا في قدرات المرأة على العطاء والإنجاز، لكن المرأة ومن خلال بروزها في المجال المقاولاتي وتحليها بروح المقاولاتية أثبتت جدارتها وقدرتها على المنافسة في سوق العمل.

5- كما أن الاستعداد الجيد لمزاولة النشاط المقاولاتي من خصائص المرأة المقاولة والذي يؤدي بها للنجاح والاستمرار في المشروع وهذا ما تثبته نتائج الجدول (11) بأن عدم الاستعداد الجيد لمزاولة النشاط من أسباب عدم قدرتهن على مواجهة المشاكل كانت النسبة لهذا البديل في الاجابة منخفضة جدا 7,80٪ ما يدل على أن النساء المقاولات ينشئن المشروع بعد دراسته والتخطيط جيدا وتحسب العواقب والاستعداد ماديا

[1]- سيد كساب، جمال كمال الدين: المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية ناشر،ط1، جامعة القاهرة، 2007 ، ص90.

و معنويا، بالإضافة لمهارتها فهي تكون جادة ومتفانية في عملها وهي من الخصائص التي تتحلى بها المرأة المقاولة.

وهكذا يمكن القول أن العمل المقاولاتي يؤديه من يحمل جملة من الخصائص والصفات التي يجب أن يتصف بها الفرد الريادي سواء كان رجلا أو امرأة.

ومن خلال تحليل وتفسير نتائج الفرضية الأولى القائلة أن" الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة تساهم بشكل فعال في القضاء على التمييز في النوع الاجتماعي" هي فرضية صادقة، وذلك من خلال أن:

أ- المرأة المقاولة تعتمد على مهاراتها الفنية لإنشاء مشروعها وبذلك تزيل الفروق في النوع الاجتماعي وعدم المساواة مع الرجل.

ب- المستوى التعليمي والكفاءة المهنية يساعدان المرأة المقاولة على تفعيل دورها في المجتمع.

ج- الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية وروح المقاولاتية من الخصائص التي تمتلكها المرأة لتصبح عنصر فعال في المجتمع ومنافس قوي للرجل وليست مجرد تابع له.

II- استخلاص ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: والتي مفادها أن "المرأة المقاولة تتقيد بميادين محددة تماشيا مع الهيمنة الذكورية المفروضة عليها".

من خلال اختبار مؤشرات متغيري الفرضية والمتمثلة في: مقاولة الأشغال العمومية و البناء، مقاولة الفلاحة، مهن تقليدية كمؤشرات لميادين المقاولة في مقابل معارضة العائلة فكرة انشاء مشروعَ، عدم تفهم الزوج، النظرة السلبية للمجتمع كمؤشرات للهيمنة الذكورية.

حيث أنه لازالت مشاركة النساء في سوق العمل هي الأدنى مقارنة مع مشاركة الرجال الأمر الذي يحمل في طياته جملة من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام النساء لدخول سوق العمل على قدم المساواة كما الرجل

وعلى سبيل المثال انعدام الفرص المتاحة أمامهن لدخول ذات السوق بالإضافة إلى الثقافة المجتمعية الذكورية التي ترى عمل المرأة بمثابة حاجة اقتصادية و ليست حق لها، و من خلال هذه الدراسة والشواهد الإحصائية المبينة في الجداول من 16 إلى الجدول 22 توصلنا للنتائج التالية:

1- النساء المقاولات ينشئن مقاولاتهن في ظروف عادية خالية من أي تعقيدات من أي نوع و هذا ما تؤكده النسبة 52,95٪ التي تمثل الظروف العادية لإنشاء المشروع، كما أن المحيطين بالمرأة المقاولة يكون تقبلهم لهذه الفكرة ايجابي فلا يعارضون إنشاءها لمشروعها مهما كان نوعه، على الرغم أن أغلب المشاريع خاصة بالجانب الخدماتي كالحلاقة و الطبخ والتي تعتبر من المهن التقليدية التي تمتد عبر الأجيال، والتي تلقى استحسانا وتشجيعا من طرف الأفراد المقربين كالعائلة، كما أن الأغلبية الساحقة من النساء يعملن جاهدات لتطوير نشاطهن ما يدل على أنه لا توجد عقبات مجتمعية تمنعهن من مواصلة ما بدأن به.

2- النساء المقاولات يلجأن للمشاريع البسيطة التي لا تحتاج إلى التعقيدات الإدارية، التي من شأنها أن تشكل عائق لإنشاء مشروع، لأن اختيار المشروع ينبغي أن يراعي التطورات المتوقعة من التوسعات، كما أن هذا الاختيار مرهون به مسؤولية أصحاب هذا المشروع[1] بالإضافة إلى أن هذا النوع من المشاريع يكون بعيدا عن المشاكل الاقتصادية المتمثلة في المنافسة و تغيرات السوق، أما القيم المجتمعية فلا تشكل أي عائق لمثل هذه المشاريع لأنها لا تحتاج إلى الحركية أو الخروج ليلا، أو حتى التعامل مع الرجال، كما أن ضعف التمويل من أهم الصعوبات التي تواجهها النساء المقاولات و هذا يتضح من خلال النسبة 36,05٪ لضعف التمويل كأحد الصعوبات التي تواجه المشروع، فالمبحوثات عند سؤالهن عن نوع الصعوبات التي تواجه المشروع لم تذكر أي واحدة منهن أنها تواجه صعوبات مع العائلة، أو نظرة المجتمع لإنشاء مشروع، وعلى الرغم من أن النساء المقاولات بولاية تبسة مستواهن التعليمي يسمح لهن بالحصول على

[1]- نبيل جواد: إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص49.

الوثائق اللازمة لإنشاء المشروع فهن يفضلن انشاء المشاريع البسيطة حتى لا يدخلن في تعقيدات قد ينجر عنها مشاكل هن في غنى عنها نظرا لارتباطهن بأسرة سواء كن متزوجات أو عازبات.

3- الهيمنة الذكورية تبقى موجودة في حياة المرأة بولاية تبسة حتى لو أصبحت مقاولة وهذا ما يتضح من إجابات المبحوثات حول مثلهن الأعلى في الحياة فعلى الرغم أن النسبة الأكبر من المبحوثات هن متزوجات إلا أن عدد قليل منهن من ترى في زوجها مثلا أعلى، فالزوج الذي يدعم زوجته ويساعدها في أعمالها ومشاريعها ويذلل لها الصعوبات أجدر أن يكون هو المثل الأعلى بالنسبة لزوجته، كما أن أغلب النساء عند سؤالهن اثناء المقابلة عن تقبل ازواجهن لعملهن أجبن انهم يقبلون بأن يعملن فقط من أجل المساعدة في المصاريف ومادام المشروع لا يخرج عن نطاق المألوف كالخياطة، الحلاقة، الطبخ، صناعة الحلويات فكل هذه النشاطات تعتبر امتداد لنشاطها المنزلي ولا تشكل أي عائق بالنسبة للزوج أو الأب أو الأخ، كما أن النسبة الأكبر ترى في الأب أو الأم مثلها الأعلى وهذا ليس بالجديد لأن الوالدين هما مكمن الأمان ومن الطبيعي لكل شخص أن يتخذهما مثلا أعلى، والأب قد يساعد ابنته على الاختيار الصائب في حياتها إذا كان متفهما وذو شخصية قوية لا يأبه لنظرة المجتمع ولا يعيرها اهتماما وكل ما يحرص عليه هو مستقبل أبنائه، على عكس الأخ الذي يريد فرض رأيه على أخته وممارسة السلطة الأبوية التي تعود عليها في مجتمعنا.

4- أغلب المشاريع التي تنشئها النساء بولاية تبسة هي مشاريع تقتصر على العنصر النسوي كالخياطة، الطبخ، الحلاقة والتي لا تتعارض مع التقاليد والقيم، ولا تلقى رفضا من العائلة.

من خلال هذه التفسيرات يمكن القول أن النشاط النسوي يظل متمركزا في القطاعات ذات التأهيل الضعيف على الرغم من المستوى التعليمي أو التأهيلي الذي تتلقاه المرأة في الجزائر، كما يقتصر على عدد محدود من المهن، كما أن ولوج النساء إلى سوق الشغل المهيكل يبقى ضعيفا، أيضا تمثيل النساء في الغرف التجارية

والجمعيات والفدراليات المهنية ضعيف جدا وهذا من خلال تصريح رئيس الفدرالية العامة للمقاولين عند إجراء مقابلة معه، ومدير الغرفة التجارية لولاية تبسة.

وبهذا نخلص إلى أن الفرضية الثانية والتي مفادها أن" المرأة المقاولة تتقيد بميادين محددة تماشيا مع الهيمنة الذكورية المفروضة عليها" هي فرضية صادقة وذلك من خلال أن:

أ- المحيط العائلي يدعم المرأة المقاولة في إنشاء مشروعها مهما كان نوعه بالأخص الوالدين.

ب- الهيمنة الذكورية تبقى متجسدة في عدم تفهم الزوج لطبيعة عمل زوجته، لذا تفضل المرأة انشاء مشروع يعتبر امتداد لنشاطها المنزلي.

ج- أغلب المشاريع التي تنشئها النساء المقاولات بولاية تبسة ذات طابع نسوي لا تتعارض مع قيم المجتمع.

III- استخلاص ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة : والتي مفادها أنه توجد أجهزة مرافقة متعددة ومتنوعة تدعم المرأة المقاولة في تحقيق المساواة الاقتصادية".

وسيتم اختبار مؤشرات متغيري الفرضية والمتمثلة في: المساعدة المالية، دورات تدريبية و تكوينية، توفير خدمات قانونية كمؤشرات لأجهزة المرافقة الداعمة، في مقابل الاستقلالية، الحماية الاجتماعية، المكانة الاجتماعية و الاقتصادية كمؤشرات للمساواة الاقتصادية.

بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 هدفها ترقية هذا النوع من المؤسسات، وتضطلع بمجموعة من المهام أهمها ترقية وسائل تمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة

والمتوسطة، تحسين فرص الحصول على العقار، تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات[1]لهذا قامت بإنشاء هيئات متخصصة تعمل على تقديم الدعم لأصحاب المشاريع.

ومن خلال هذه الدراسة والشواهد الاحصائية المبينة في الجداول من الجدول رقم 23 إلى الجدول رقم 29 تم التوصل إلى النتائج التالية :

1-أغلب النساء المقاولات بولاية تبسة لا يلجأن لهيئات الدعم والمرافقة عند إنشاء مشروع، بل يفضلن الاعتماد على أنفسهن خاصة في التمويل، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (23) الذي يوضح أن النسبة الأكبر من النساء المقاولات هن اللاتي لا تدعمهن أي أجهزة مرافقة وكذا الجدول رقم (29) الذي تشير نتائجه إلى أن التمويل الذاتي قد حظي بأعلى نسبة 68,40٪، كما أنهن يعتمدن على أنفسهن في تسويق منتجاتهن، وبهذا تكون المرأة المقاولة قد حققت استقلاليتها بمجهوداتها الفردية.

2- أجهزة الدعم التي وفرتها الدولة وقامت ببذل الأموال والجهود لإنشائها لدعم المشاريع لا تؤدي وظائفها بالشكل المطلوب وهذا ما توضحه نتائج الجدول رقم(27) فهذه الهيئات ليس لها أي متابعة للمشروع والوظيفة الوحيدة تقريبا التي تؤديها هي التمويل، لكن بوضع شروط تجعل النساء المقبلات على إنشاء مشاريع يبتعدن عن مثل هذه الهيئات ويفضلن الدعم الذاتي.

3- كما أن النساء المقاولات يشعرن أن هناك تمييز في الدعم بين النساء الرجال، ربما يرجع السبب أن النساء غير قادرات على تسديد المبلغ المقترض في الوقت المحدد مما يخلق مشاكل وهذا ما توضحه النسبة 56.90٪ بأنهن لا يشعرن بالدعم مثل الرجال كما لا تقوم هذه الهيئات بتقديم الحماية الاجتماعية للنساء المقاولات، فبالرغم من الاصلاحات التي قامت بها الدولة والتي شملت المرأة، إلا أن المرأة المقاولة لم تحظى بنصيبها من هذه التسهيلات .

[1]- بو البردعة نهلة: مرجع سبق ذكره، ص 53.

4- المرأة المقاولة تخلق لنفسها مكانة اقتصادية واجتماعية دون اللجوء لهيئات الدعم من خلال اعتمادها على مكتسباتها المادية وأيضا بالاعتماد على مؤهلاتها والشهادات التي تحصلت عليها.

ومنه يمكن الاستنتاج أن الفرضية الثالثة غير صادقة و التي مفادها "توجد أجهزة مرافقة متعددة ومتنوعة تدعم المرأة المقاولة في تحقيق المساواة الاقتصادية" وذلك من خلال:

أ- عدم لجوء النساء المقاولات بولاية تبسة لهيئات الدعم نظرا لعدم كفاءة هذه الأجهزة وعدم تفعيل وظائفها بالشكل المطلوب من خلال المتابعة، كالعمل على توعية المرأة بأهمية النشاط المقاولاتي لضمان اندماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ب- يوجد تمييز في منح القروض بين الرجال والنساء من طرف هيئات الدعم.

ج- اعتماد المرأة المقاولة على التمويل الذاتي عند إنشاء مشروعها.

IV- النتيجة العامة:

بعد تحليل و مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال اختبار الفرضيات التي وضعتها، يمكن استخلاص نتيجة عامة مفادها أن المقاولة النسوية استطاعت تحدي العقبات المجتمعية من خلال:

1- الخصائص التي تمتلكها المرأة المقاولة، كالثقة بالنفس، تحمل المسؤولية، الاستعداد والمهارات الفنية والكفاءة العلمية والمهنية كلها خصائص تجعل المرأة قادرة على تخطي العقبات المجتمعية وتدخل عالم المقاولاتية.

2- المرأة المقاولة تنشئ المشروع الذي يتماشى مع قيم مجتمعها فتلجأ للمشاريع التقليدية التي تعتبر امتداد لنشاطها المنزلي.

3- المرأة المقاولة تعتمد على نفسها لإنشاء مشروعها دون اللجوء لأجهزة الدعم، لأن مثل هذه الهيئات لا تقدم أي نوع من الدعم ماعدا الدعم المالي المشروط، وبذلك تكون المرأة المقاولة قد حققت ذاتها بالاعتماد على إمكانياتها.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

بعدما قمنا باستخلاص نتائج الدراسة والبرهنة على صدق الفرضيات أو عدم صدقها، سوف نتعرض لمناقشة هذه النتائج في ضوء الدراسات السابقة كالآتي:

I- مناقشة نتائج الفرضية الأولى: والتي مفادها "الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة تساهم بشكل فعال في القضاء على التمييز في النوع الاجتماعي".

حيث أن الدراسة الراهنة توصلت إلى أنه توجد خصائص تتحلى بها المرأة المقاولة لإنشاء مشروعها ومنها التأهيل العلمي والمهني وهذا ما يتفق مع ما توصلت له دراسة عدمان رقية أن التأهيل يلعب دورا هاما لإنشاء مقاولة، أيضا تتفق مع دراسة شلوف فريدة من حيث أن المرأة المقاولة تمتلك خصائص شخصية واجتماعية تساعدها على تحدي العوائق وإنشاء المؤسسة، كما أن دراستها توصلت إلى أن المرأة في الجزائر لديها من المؤهلات و الخصائص التي تجعلها تنجح في هذا المجال، وتتعارض الدراسة الحالية مع دراسة مناد لطيفة التي توصلت إلى أن المرأة المقاولة تصطدم بمجموعة من التحديات التي تحد من مشاركتها الاقتصادية،كما اقتربت الدراسة الراهنة كثيرا من خلال هذه الفرضية إلى دراسة الزهرة عباوي من خلال دراستها "المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي" والتي توصلت إلى أن المرأة الجزائرية تمتلك الخصائص الفردية والاجتماعية التي تساعدها على إنشاء مؤسسة، وفي نفس السياق نجد أن نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة تتعارض مع ما توصلت

اليه دراسة بدراوي سفيان التي أكدت أن التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري تتحكم فيه العوامل الثقافية و السوسيو اقتصادية ويسير وفق المنطق المجتمعي لا المنطق المقاولاتي.

II- مناقشة نتائج الفرضية الثانية : والتي مفادها أن "المرأة المقاولة تتقيد بميادين محددة تماشيا مع الهيمنة الذكورية "

توصلت الدراسة الراهنة إلى أن تفهم الوالدين وخاصة الأب يعزز ثقة المرأة المقاولة بنفسها ويجعلها قادرة على تحديد اختياراتها وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة بدراوي سفيان التي أكدت أن الثقافة المقاولاتية تعبر عن التضامن والارتباط بالإرث العائلي والأبوية، وتتعارض مع دراسة الزهرة عباوي التي ذهبت من خلال النتائج التي توصلت إليها أن المرأة المقاولة تتوجه إلى نشاطات تحاكي اهتمامها وتملك فيها التميز على عكس ما توصلت إليه الدراسة الراهنة أن النساء المقاولات يلجأن للمشاريع البسيطة التي لا تحتاج إلى تعقيدات، وتجدر الإشارة إلى توصلها إلى أن الدعم الذي يقدمه الوالدين يساعد المرأة على اختيار النشاط الذي تريده، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة شلوف فريدة التي ترى أن الأسرة قد تكون من أهم الأسباب التي تدعم المرأة المقاولة معنويا لولوج ميدان المقاولاتية، كما اتفقت مع دراسة عدمان رقية التي توصلت إلى أن تشجيع الأسرة يلعب دورا هاما لإنشاء المؤسسة.

III- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: والتي مفادها أنه "توجد أجهزة مرافقة متعددة ومتنوعة تدعم المرأة المقاولة في تحقيق المساواة الاقتصادية ".

فيما يتعلق بنتائج هذه الفرضية فالدراسة الراهنة لم تتقاطع كثيرا مع الدراسات السابقة لعدم وجود دراسات سابقة ناقشت أجهزة المرافقة، إلا أنه تتشابه في جزء من إحدى النتائج التي توصلت إليها فاطمة الزهراء راشدي من خلال دراستها " ريادة الأعمال النسائية في المغرب " حيث توصلت إلى نتيجة مفادها أن التمويل

أحد الموارد الاستراتيجية لإنشاء المرأة لمقاولتها، وهذا تقريبا ما توصلت إليه الدراسة الراهنة، أن النساء يعتمدن على أنفسهن لتمويل مشاريعهن.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظرية الاقتصادية، الوظيفية و السلوكية

حاولت الدراسة الراهنة معرفة كيف استطاعت المقاولة النسوية تحدي العقبات المجتمعية وتوصلت إلى عدة نتائج يمكننا مناقشتها في ضوء النظريات.

I- مناقشة نتائج الفرضية الأولى: الفرضية الأولى جاءت كالآتي "الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة تساهم بشكل فعال في القضاء على التمييز في النوع الاجتماعي"

النتائج المتوصل إليها حول هذه الفرضية تقترب وتتفق مع التصور الذي قدمه ريجارد كانتيلون و ساي بأن المقاول هو شخص مخاطر ورغم عدم يقينه في نجاح مشروعه فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، و بتقلبات الأسعار[1] كما أن الفرد مارشال يشير إلى أن المقاول من تتوفر فيه المخاطرة، الابتكار والارادة وهي من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المرأة المقاولة كما ان جوزيف شومبيتر يرى أن المقاول هو المبدع[2]، كما أن رواد المدرسة السلوكية يرون أن المقاولون هم القادرون على استثمار الفرص، كما أن رواد هذه النظرية قدموا مفهوما للسلوك الانساني للتعبير عن السلوك المقاولاتي بأن طبيعة شخصية المقاول و المستوى التعليمي له لهما دورا في التأثير على قرار المقاول[3] وهذا ما توصلت إليه الدراسة الراهنة من خلال أن خصائص المرأة المقاولة تساعدها على إنشاء مشروعها.

---

[1]- دباح نادية دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها(2000-2009)، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]- مجدي عوض مبارك: الريادة في الأعمال- المفاهيم و النماذج و المداخل العامية-، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3]- المرجع نفسه، ص26.

II- مناقشة نتائج الفرضية الثانية: ومفادها أن" المرأة المقاولة تتقيد بميادين محددة تماشيا مع الهيمنة الذكورية المفروضة عليها" .

وقد توصلت الدراسة إلى أن للعائلة وخاصة الأبوين دورا هاما في تحديد مسارها المقاولاتي، وهذا ما أقرت به المدرسة السلوكية أن دور المحيط الاجتماعي والبيئي المؤثر على قرار المقاول كالعائلة و الأصدقاء من عوامل النظر إلى السلوك الانساني لدى المقاول[1].

III- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: ومفادها أنه" توجد أجهزة مرافقة متعددة و متنوعة تدعم المرأة المقاولة في تحقيق المساواة الاقتصادية "

الدراسة الراهنة توصلت إلى نتيجة مفادها أن المرأة المقاولة تقوم بالدعم الذاتي أي تمول مشروعها بأموالها الخاصة، وهذا ما يراه كلا من ريجارد كانتيلون و ساي رواد المدرسة الاقتصادية أن المقاول يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، كما أن الفرد مارشال اعتبر أن أحد عناصر الانتاج هو رأس المال[2]، وهذا ما توصلت إليه نتائج هذه الفرضية بشكل يقترب من هذه النظرية أن المرأة المقاولة تحتاج إلى رأس مال لإنشاء مؤسستها فتمولها ذاتيا.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في كيف استطاعت المقاولة النسوية تجاوز عقبات القيم المجتمعية؟

وهذا بالاعتماد على الدراسة الميدانية التي تم من خلالها جمع البيانات وتم عرضها وتحليلها، ليتم في هذا الفصل مناقشتها واستخلاص نتائجها.

---

[1]- مجدي عوض مبارك: المرجع السابق، ص26.

[2]- المرجع نفسه، ص20.

خاتمـــــــــة الدراســـــــــــــة

خاتمة الدراسة:

السمة الرئيسية للاقتصاد الجزائري اليوم هو التحول إلى اقتصاد السوق، هذا التحول نتج عنه خلق بيئة اقتصادية جديدة متمثلة في قطاع المقاولاتية، والقانون الجزائري في هذا المجال يساوي بين الرجال والنساء، وبما أن مشروع التنمية الاقتصادية مس في مخططه كلا الجنسين، فإن المرأة أخذت المبادرة بالدخول بهذا الميدان بكل ما يحمله من صعوبات و مخاطر، و ذلك كاستراتيجية من أجل تغيير واقعها، فتكون بذلك قد خطت خطوة نحو المخاطرة و التحدي، وأصبحت عنصرا فعالا خارج الاطار التقليدي المعروف عنها، وبالرغم من ضآلة نسبة مشاركتها في أعمال المقاولاتية و إدارة الأعمال مقارنة مع الرجال، إلا أنها في السنوات الأخيرة ولجت مختلف الميادين الاستثمارية حتى التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجال ومعالجة ظاهرة المرأة المقاولة باعتبارها مدخلا استراتيجيا تعكس إلى حد بعيد الكثير من ملامح الواقع السوسيولوجي للمجتمع الجزائري فهذه الممارسة السوسيو اقتصادية، تتضمن عدة عوامل ساهمت في بروزها و تطورها رغم العقبات التي من أبرزها قيم المجتمع الجزائري، التي من الصعب تجاوزها لأنها إرث ثقافي توارثته الأجيال، لكن المرأة بقوة إرادتها و عزيمتها و اعتمادها على مكتسباتها سواء المادية أو الخبرة أو الشهادة و المستوى الذي حصلته في حياتها كل هذه العوامل ساعدتها لتخطي عقبات القيم المجتمعية.

المقترحـــــــــــــــــات

المقترحات:

على ضوء الاستنتاجات السابقة نوجز جملة من المقترحات وهي كالآتي:

1-فتح تخصص مقاولاتية بكلية العلوم الاجتماعية أو على الأقل إدراج مقياس مقاولاتية ضمن تخصص تنظيم وعمل.

2-محاولة استثمار الأفكار الابداعية لدى النساء المقاولات.

3-تعيين تكوينات على أساس الاحتياجات المحددة لفئة النساء المقبلات على انشاء مشاريع من أجل التوجيه الصحيح.

4-إنشاء جمعيات نسوية تدعم المشروع المقاولاتي النسوي عن طريق التوعية.

5-تعتبر أجهزة الدعم والمرافقة من أهم السبل التي أنشأتها الدولة الجزائرية للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم، لما تقدمه من خبرات ومرافقة ودعم مالي إلا أنه لم يتم بعد تفعيل دور هذه الأجهزة بالشكل المطلوب، لذا يجب على الدولة متابعة هذه المؤسسات وتسييرها مركزيا للتأكد من تقديم خدماتها للمقاولين بالشكل المطلوب.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I.الكتب

II.المجلات والدوريات

III.الرسائل الجامعية والعلمية

IV.الملتقيات

V.المجالس

VI.المعاجم

VII.المواقع الالكترونية

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

قائمة المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية

I-الكتب:

1-إبراهيم ابراش: المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2009.

2-إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ: الريادية-الابداع في انشاء المشاريع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، 2013.

3-أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: التنمية وحقوق الانسان-نظرة اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية-مصر، 2006.

4-أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبوزيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، المكتب الجامعي الحديث ط1، مصر، 2009.

5-أحمد عارف العساف وآخرون: الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2012.

6-أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية (نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع)، الإسكندرية 1998.

7-الربيع ميمون: نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط1، الجزائر،1980

8-السيد حنفي عوض: في علم الاجتماع النسوي-الحركات الراديكالية النسائية وتحديات سوق العمل المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 2014.

9-جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد: إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط1، عمان-الردن، 2004.

10-حسين عبد الحميد احمد رشوان: التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة ناشر، ط1، الإسكندرية، 2014.

11-حناشي لعلي بن صالح: دراسة مقارنة أثر القيم على السلوك الإداري بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2014.

12-حيدر حب الله: المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر (قضايا واشكاليات)، الانتشار العربي، ط1 بيروت-لبنان،2014.

13-رائد يوسف الحاج: إدارة السلوك الإنساني والتنظيمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن.

14-ربحي مصطفى عليان: البحث العلمي-أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته-بيت الأفكار الدولية، عمان-الأردن.

15-رشدي عثمان فريد: الريادة والعمل التطوعي، دار الريادية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.

16-رفيقة سليم حمود: تعليم الإناث في الدول العربية. الانجازات والمعوقات وآفاق المستقبل، تقديم حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2008.

17-زياد أبو الفحم: دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت-لبنان،2009.

18-سامي محسن الختاتنة، فاطمة عبد الرحيم النوايسة: علم النفس الاجتماعي، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان –الأردن،2010.

19-سعاد جبر سعيد: القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2008.

20-سيد كساب:المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية ناشر،ط1، جامعة القاهرة، 2007.

21-صالح محمد علي أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط6، عمان-الأردن، 2007.

22- صندرة سايبي: محاضرات في إنشاء المؤسسة جامعة قسنطينة2 عبد الحميد المهري، 2015/2014.

23- طلعت مصطفى عثمان السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الاسكندرية، 2010.

24- عامر عوض: السلوك التنظيمي الاداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2008.

25- عبد الحافظ سلامة: علم النفس الاجتماعي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2007.

26- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: إدارة المشروعات الصغيرة "كيف تصبح رجل أعمال ناجح؟ كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة؟"، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 2002.

27- عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، ط1، الاسكندرية-مصر، 2003.

28- عبد اللطيف محمد خليفة: إرتقاء القيم، عالم المعرفة، ط1، الكويت، 1992.

29- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2009.

30- عدنان يوسف العتوم: علم النفس الاجتماعي، علم النفس الاجتماعي، إثراء للنشر والتوزيع، ط1 عمان-الاردن، 2009.

31- عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار الفكر ناشرون وموزعون ط1، عمان-الاردن، 2009.

32- فاتن محمد الشريف: الرؤية المجتمعية للمرأة والاسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1 الاسكندرية، 2007.

33- فارس راتب: إزدواجية القيم لدى الطلبة، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الاردن، 2012.

34-فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط1الاسكندرية-مصر، 2002.

35- فايزة أنور شكري: القيم الأخلاقية، دار العرفة الجامعية طبع، نشر، توزيع، ط1، الاسكندرية-مصر،2011

36- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي: الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الاردن، 2006.

37- ماجد زكي الجلاد: تعلم القيم وتعليمها "تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان -الاردن، 2007.

38-مجدي عوض مبارك: الريادة في الأعمال" المفاهيم والنماذج و المداخل العلمية"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1،عمان الأردن، 2010.

39-محمد جاسم العبيدي، باسم محمد ولي، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، مصر.

40-محمد حسام الدين: المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة ،2003.

41-محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي-القواعد والمراحل والتطبيقات-، دار وائل للطباعة والنشر،ط2، عمان-الأردن،1999.

42- محمود عبد الرشيد بدران: علم الاجتماع ودراسات المرأة تحليل استطلاعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، مصر.

43- مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق ط1، عمان-الأردن،2000.

44-مفيدة محمد إبراهيم: المرأة العربية والفكر الحديث، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، عمان- الاردن.

45-منذر الضامن: أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط1، عمان- الأردن 2007.

46-نبيل جواد: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، ط1، درارية-الجزائر، 2006

47-نهى القاطرجي: المرأة في منظومة الأمم المتحدة-رؤية إسلامية-مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت-لبنان، 2006.

II- المجلات والدوريات:

1-الحدي نجوية: المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة: مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، العدد الرابع.

2-عيسى محمد الغزالي:تمكين المرأة-المؤشرات والأبعاد التنموية-المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثاني والسبعون، 2008.

3-كواش خالد، بن قمجة زهرة: المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية، الواقع و التحديات، مجلة المناجير مجلة دورية، درارية-الجزائر، العدد2015،2.

4-مليكة الحاج يوسف:ملامح العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي، مجلة آفاق علمية، دورية نصف سنوية، تصدر عن المركز الجامعي لتامنغاست- الجزائر، العدد الثامن، 2013.

5- ناصر بوشارب، إلهام موساوي: تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف، العدد الثالث، جوان 2015.

III-الرسائل الجامعية والعلمية:

1-الزهرة عباوي: المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة لولاية سطيف-، مذكرة ماجستير، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد لمين دباغين، 2014-2015.

2- بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

3-بوالبردعة نهلة: الاطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مذكرة ماجستير تخصص قانون، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

4-دباح نادية: دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها(2000-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

5-شلوف فريدة: المرأة المقاولة في الجزائر-دراسة سوسيولوجية-رسالة ماجستير، تخصص علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

6- طراد فارس: مناجمنت الإبداع وتأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير علوم إقتصادية وعلوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2007

7- عدمان رقية: المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي-دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات-رسالة ماجستير، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر، 2007-2008

8-فاطمة الزهراء راشدي: ريادة الأعمال النسائية في المغرب-دراسة استكشافية -رسالة دوكتوراه، تخصص علوم إدارية، المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، نيس فرنسا، 2016.

9- محمد قوجيل: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

10-مناد لطيفة: المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص علم اجتماع الاحصاء الوصفي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

IV- الملتقيات:

1- زايد مراد: الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

V- المجالس:

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية "أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية، حقائق وتوصيات"المملكة المغربية، إحالة ذاتية رقم 2014/18.

VI-المعاجم:

1-كريستو فرياس وآخرون :معجم الاقتصاد، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت-لبنان.

IX-المواقع الالكترونية:

1- بلال خلف السكارنة: المشاريع الصغيرة والريادة، 2006،https://www.iasj.net، 2018/02/17 التوقيت 17:39

2-جريدة الاتحاد: تعديل القيم السلبية تجاه عمل المرأة يدعم دورها وصحتها النفسية ، ww.alittihad.ae 2018/04/03 التوقيت 19:27

3-خالد عبد الوهاب الباجوري: ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي، إعداد اتحاد الغرف العربية" دائرة 97البحوث الاقتصادية "، مصر، 2017، ص-ص14-16

uplaoded.www.ammanchamber.org.jo، 2018/01/26، التوقيت 18:49 .

4- زيرق سوسن، بن حراث حياة: المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية عرض التجربة المغربية، مجلة المالية والأسواق،https:// www .asjp.cerist.dz، 2018/02/16، التوقيت 19:31.

5- كاترين إيلبورغ وآخرون: المرأة والعمل والإقتصاد - مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين- صندوق النقد الدولي، 2013، ص، ص4،5، https://www.imf.org، 2018/02/15، التوقيت 00:09.

6- محمد سليم قلالة : المقاولة و ريادة الاعمال النسائية في العالم العربي قيادة و تنمية، أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، المجلد الثاني، الجزائر، 2013، ص13,org, www .arabwomenorg ،2010/04/10 التوقيت 10:28.

7- منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية: تمكين المرأة، Fappd.org، 2018/01/13، التوقيت 19:30

8- نادية بوضياف بن زعموش، زهار جمال: المرأة والعمل في المجتمع الجزائري، https://platform.almanhal.com، 2018/02/15، التوقيت 18:18.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1-Cherif Belmihoub, Soumya Alila : etude explor foire sur l'acces des femmes au marche du travail en algerie, 2016 .

2-Fatiha Talahite : Algeria female employment in Transition, Robert schuman centre for advanced studies Mediterraneau programme, europeau, university paris, 2007.

3-Mohammed Bayad et d'autres: le métier de l'entrepreneur le processus d'acquisition de compétences, congrés international, francophone en entrepreneuriat et PME, France.

4-Conseil National Economique Et Social: Femme Et Marche Du Travail, 25éme Session Plénière, 2005.

الملاحـــــــــــــــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم اجتماع

تخصص: علم اجتماع تنظيم وتنمية

استمارة موجهة للنساء المقاولات – ولاية تبسة – حول

المقاولة النسوية والقيم المجتمعية

- ولاية تبسة أنموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر LMD في علم اجتماع تنظيم وتنمية

اعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

شايبي عقيلة **د:مزيوة بلقاسم**

في اطار إنجاز مذكرة تخرج من أجل نيل شهادة ماستر أكاديمي في علم اجتماع تنظيم وتنمية، أرجو منكم إفادتي بالإجابة على الأسئلة التي تحتويها الاستمارة ، علما أن كل ما تصرحون به من معلومات ستبقى سرية وشكرا لكم على منح ثقتكم.

ملاحظة: ضعي علامة (×) في المربع المناسب.

السنة الجامعية 2018/2017

المحورالأول: بيانات شخصية

1-العمر..... سنة

2-الحالة العائلية: عزباء☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة☐

3-المستوى التعليمي: ابتدائي☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الاب: متوفى ☐ على قيد الحياة ☐

5- ماهو مشروعك؟.....

6- سنة تأسيس المشروع .....

7- هل لديك شركاء في المشروع؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الاجابة بنعم هل الشريك؟ رجل ☐ امرأة ☐

المحورالثاني: الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة والقضاء على التمييز في النوع الاجتماعي.

8-ما هو دافعك للتوجه المقاولاتي؟

- رغبة شخصية☐ - تشجيع من العائلة ☐ - ظروف مادية سيئة ☐ - إمكانات يجب استثمارها ☐

-أخرى تذكر .....

9-هل اعتمدتي لإنشاء مشروعك على:

- مستواك العلمي ☐ - علاقات شخصية ☐

- مهاراتك الفنية "انتاج ،بيع ،شراء ،تسويق..." ☐ - الاعتماد على الحظ ☐

10- إذا واجهتك مشاكل في مشروعك ولم تستطيعي مواجهتها فهل يرجع السبب إلى:

- عدم الثقة بالنفس☐ - ثقل أعباء المشروع☐ - عدم الاستعداد الجيد لمزاولة هذا النشاط ☐

- أخرى تذكر.....

11- ماهي الخصائص التي تمتلكينها للمضي قدما بمشروعك؟

-المخاطرة☐ -التخطيط ☐ - الإبداع ☐ - انتقاء الفرص ☐

- المهارة والخبرة ☐ - العمل الجاد والتفاني☐ - الثقة بالنفس ☐

-أخرى تذكر.....

12- هل تستطيعين التوفيق بين مهامك كامرأة ومهامك كمقاولة؟

أبدا ☐ أحيانا ☐ دائما ☐

13- ماهي الوسائل التي تستخدمينها لاستقطاب أكبر عدد من الزبائن؟

- تخفيض السعر ☐- المشاركة في المعارض ☐ -الإعلان ☐ - إضافة ميزة خاصة للسلعة أو الخدمة☐

14- هل لديك القدرة على منافسة الرجل في مجال عملك؟ نعم ☐ لا ☐

- لماذا في حالة الاجابة بلا ؟ .....

المحور الثالث: الميادين التي تتقيد بها المرأة تماشيا مع الهيمنة الذكورية المفروضة عليها.

15- كيف كان تقبل المحيطين بك لفكرة إنشائك لمشروع؟ ايجابي ☐ سلبي☐

-إذا كانت الاجابة بالسلب فلماذا؟.....

16- هل كانت ظروف إنشاء مشروعك؟ سهلة☐ عادية☐ معقدة☐

17- هل تسعين لتطوير نشاطك؟ نعم ☐ لا☐

18- ماهي الضوابط التي تخشين الخضوع لها؟

- ضوابط قانونية "الضرائب، السجل التجاري ....." ☐

-ضوابطاقتصادية "القدرة على المنافسة، تغيرات السوق....." ☐

-ضوابطاجتماعية "العادات، التقاليد، القيم..... " ☐

19- ما نوع الصعوبات التي تواجه مشروعك؟

- الاعتماد على أساليب تقليدية☐ - نقص الخبرة ☐ - ضعف التمويل ☐

- عدم توفر المواد الاولية ☐ - كونك امرأة مقاولة ☐

- أخرى تذكر.....

20- هل طبيعة نشاطك تستدعي خروجك ليلا لانجاز بعض المهام؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الاجابة بنعم فهل يسمح لك بذلك؟ نعم ☐ لا ☐

21- من هو مثلك الاعلى في الحياة؟.....

المحور الرابع: أجهزة المرافقة لدعم المرأة المقاولة وتحقيق المساواة الاقتصادية

22- ماهي أجهزة المرافقة التي قامت بدعمك لتأسيس مشروعك؟

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ☐

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ☐

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ☐

- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ☐

-لا مرفق ☐

-أخرى تذكر.....

23- ما هو الوضع المالي لمشروعك؟

سيئ ☐ جيد ☐ جيد جدا ☐ ممتاز☐

24- هل يتم تسويق المنتجات بشكل؟

سيئ☐ مقبول☐ جيد ☐

25- هل تشعرين انك تتلقين الدعم مثل المقاولين الرجال؟ نعم ☐ لا ☐

26-إلى أي مرحلة قامت الهيئة الداعمة بمتابعة مشروعك؟

-مرحلة اختيار الفكرة ☐ - مرحلة التأسيس ☐

- مرحلة انطلاق النشاط ☐ -مرحلة ضمان ديمومة المشروع ☐

27- ما نوع المساعدة التي قامت الهيئات الداعمة بتقديمها؟

- الاستشارة ☐ -التوجيه ☐ - توفير الخدمات القانونية ☐ -منح القروض ☐

- أخرى تذكر.....

28- ما نوع التمويل الذي تم من خلاله إ نشاء المشروع؟

- تمويل ذاتي ☐ - البنوك ☐ - صناديق الاستثمار ☐

- أخرى تذكر.....

ملخص الدراسة:

الاطروحة: المقاولة النسوية والقيم المجتمعية

اللقب: شايبي **الاسم: عقيلة** **المؤطر: مزيوة بلقاسم**

هدفت الدراسة إلى معرفة كيف استطاعت المقاولة النسوية تجاوز عقبات القيم المجتمعية من خلال الخصائص الكاريزمية للمرأة المقاولة و التقيد بميدان مقاولاتي يتماشى مع محيطها، واعتمادها على أجهزة المرافقة.

واستخدمت الطالبة المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من فرضيات الدراسة، كما تم استخدام الملاحظة، المقابلة و الاستبيان كأدوات لجمع المعلومات من عينة قصدية بلغت51 مفردة من النساء المقاولات بدائرة تبسة، وبعد معالجة البيانات تم مناقشة واستخلاص النتائج التالية:

1- المرأة المقاولة تمتلك خصائص تؤهلها لإنشاء مقاولتها مثل الرجل.

2- المرأة المقاولة تنشئ المشروع الذي يتوافق مع محيطها.

3- أغلب النساء المقاولات يعتمدن على التمويل الذاتي لإنشاء مقاولاتهن.

4-أجهزة الدعم لا تؤدي وظائفها بالشكل المطلوب عدا الدعم المالي.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاولة النسوية، القيم المجتمعية.

Résumé :

La thése :L'entrepreneuriat féminin et les valeurs communautaires

Nom : Chaibi **prénom :Akila** **encadreur : Mezioua Belgacem**

L'étude visait en savoir comment elle a reussi l'entrepreneuriat féministe dans surmonter les obstacles valeurs sociétales à travers caractéristiques charismatique l'entrepreneuriat féminin et l'adhésion au domaine de la contractualisation en ligne avec ses environnement et sa dépendance à l'appareils d'accompagnement.

L'étudiante a utilisé l'approche analytique descriptive pour vérifier les hypothéses de l'étude comme c'est la remarque été utilisée, d'interview et de questionnaire pour la collecte d'information' de échantillon intentionnel estimé par 51 étaient des femmes entrepreneurs dans l'état de tebessa, après avoir traitée les données est discutée et les conclusions suivantes sont tirées :

1- Les femmes entrepreneurs ont des caractéristiques personnelles qui les qualifient pour créer leur propre entreprise, comme les hommes.

2-les femmes entrepreneur la création du projet, ce qui correspond à ses environs.

3- La plupart des femmes entrepreneurs comptent sur l'autofinancement pour construire leurs entreprises.

4-Les périphériques de support ne fonctionnent pas correctement, sauf pour le support financier.

Mots clés : contractant, L'entrepreneuriat féminin, valeurs communautaires.